البنك الأهلي المصري



بمناسبة عيده الخامس والسبعين

بسم الله الرحمن الرحيم

البنك الأهلي المصري

بمناسبة عيده الخامس والسبعين

١٨٩٨ - ١٩٧٣



السيد الرئيس محمد أنور السادات

رئيس الجمهورية



السيد/ الدكتور عبد العزيز حجازى

نائب رئيس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية

رؤساء مجالس الإدارة والمحافظون

١٩٤٨ - ١٩٧٣



السيد/ على الشمسى



الدكتور أحمد زكى سعد



السيد/ محمد أمين فكرى



السيد/ عبد الجليل العمرى



الدكتور عبد الحكيم الرفاعى



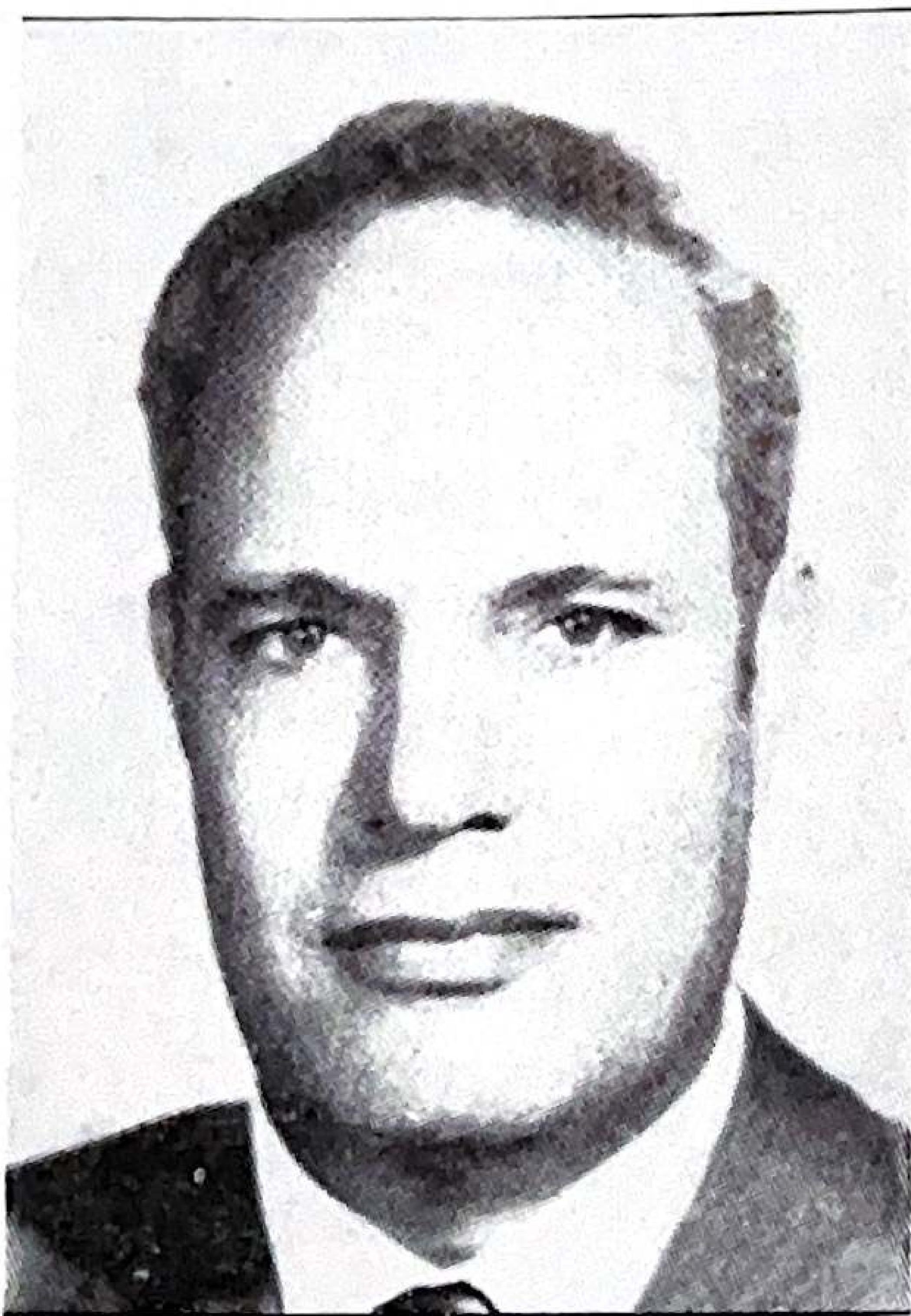
السيد/ محمد محمود أبو شادى



الدكتور نور الدين طراف



الدكتور ثروت محمود فهمى عكاشة



الدكتور حامد عبد اللطيف السايح

تقديم وإهداء

تضمنت الخطة الاولى لاحتفال البنـك الاهلى المصرى بعيده الخامس والسبعين اصدار هذا الكتاب فى اكتوبر ١٩٧٣ ولكن شاء القـدر أن تفتح مصر فى تلك الفترة بقيادة الرئيس الملهم محمد أنور السادات صفحة بيضاء ناصعة من صفحات المجـد والفخـار .

ولا يسعنى وانا اقدم هذا السجل الحافل لتاريخ البنـك الاهلى المصرى خـلال مسيرته الطويلة عبر خمسة وسبعين عاما منذ نشأته فى عام ١٨٩٨ الا أن أهديه لكل الذين أسهموا بجهودهم المخلصة جيلا بعد جيل فى الوصول بمؤسستنا العريقة الى المكانة التى تتبوأها الآن .

وانى لأرجو أن يضيف هذا العمل مرجعا جديدا للمكتبة الاقتصادية وأن يسهم فى تيسير مهمة المؤرخين الاقتصاديين ويخدم اغراض الدارسين وغيرهم من المهتمين فى مصر والخارج بتتبع التطورات الاقتصـادية فى البلاد خلال هـذه الفترة الحافلة بالاحداث التى عاشها الاقتصاد المصرى والتى كان للبنك الاهلى المصرى دور رائد فيها .

ويبدأ الكتاب بفصل تمهيدى يلخص الأحداث التى صاحبت انشاء البنك وتاريخه خلال الفترة ١٨٩٨ ـ ١٩٤٨ واستمدت مادته من الكتاب الذى صدر بمناسبة العيد الخمسينى للبنك . ثم يتناول الكتاب بعد ذلك باسهاب أحداث الخمس وعشرين سنة الاخيرة ـ بين عامى ١٩٤٩ و ١٩٧٣ ـ وقد اعتمدت الدراسة أساسا فى تلك الابواب على التقارير السنوية للبنك والنشرة الاقتصادية ربع السنوية بالاضافة الى عدد من المصادر الرسمية الاخرى . كما تناولت أبواب الكتاب أيضـا كل ما يتعلق بشئون النقد والنظـام المصرفى والخدمات المصرفية المستحدثة والتطـورات الاقتصـادية بوجه عام .

وغنى عن البيان أن سنوات الثورة المباركة التى تكاد تغطى هذه الفترة قد شهدت تطورات اقتصادية عميقة الاثر ، وكان من اهم هذه الاحداث بالنسبة للجهاز المصرفى ما أوجبته متطلبات المرحلة وتطورات الفكر الحديث من ضرورة وجـود بنك مركزى مستقل وبالتالى تفرغ البنك الاهلى المصرى لمزاولة عمليات البنوك التجـارية ابتداء من عام ١٩٦١ . وقد صاحب ذلك عدد من التطورات تمثلت فى تمصير الجهاز المصرفى ثم نقل ملكيته الى الدولة بالتأميم باعتباره من أهم الاجهزة التى تؤثر تأثيرا مبـاشرا على بقية قطاعات الاقتصاد القومى ثم تلى ذلك ادماج البنوك التجارية على عدة مراحل فى وحدات قوية كبيرة حتى اقتصر عددها على اربعة اعتبارا من أول يوليـو ١٩٧٢ حيث عملت فى ظل نظام التخصص الوظيفى الذى خص البنك الاهلى المصرى بكافة

العمليات المصرفية المتعلقة بالتجارة الخارجية استيرادا وتصديرا بالاضافة الى العمليات المصرفية الاخرى وخدمة شهادات الاستثمار .

ولاجدال فى ان القارىء سوف يدرك من خلال الفصول الاخيرة ان البنك احساسا منه بدوره ومسئوليته تجاه الفرد والمجتمع ، لم يال جهدا فى استحداث وتنمية العديد من الخدمات المصرفية التى تهيىء مزيدا من الخدمة المصرفية المتقدمة والمتطورة بما يتلاءم وطبيعة العصر ، فاستحدث على سبيل المثال شهادات الاستثمار بانواعها الثلاثة التى لاقت اقبالا كبيرا من جمهور المدخرين فى مصر كما يدل على ذلك تطور ارقام الحيازة فيها . وفى جميع هذه الحالات لم يكن دافع الربح هو الباعث الاساسى وراء كل تطوير بل كان الشعور بالمسئولية تجاه الاقتصاد القومى هو الرائد الاول له .

وانى لآمل أن تكون الانجازات التى تحققت خير حافز لنا وللاجيال المقبلة على الاستمرار فى العطاء والبذل مساهمة فى وضع لبنة فى بناء الصرح الاقتصادى لمصرنا العزيزة .

واخيرا لا يفوتنى أن أتقدم بالشكر لكل من ساهم بجهده فى اخراج هذا الكتاب على هذه الصورة .

رئيس مجلس الإدارة

دكتور حامد عبد اللطيف السايح

مارس ١٩٧٤

الفصل الأول
الاقتصاد المصرى والجهاز المصرفى حتى عام ١٩٤٨ (*)

فترة ما قبل عام ١٨٩٨

ظل الاقتصاد المصرى يعتمد الى حد بعيد على الزراعة ولا سيما القطن الذى راجت زراعته فى مصر وزاد محصوله من ٨ر٢ مليون قنطار قيمتها ٨ر٧ مليون جنيه كمتوسط للفترة ١٨٨٠ — ١٨٨٤ الى حوالى ٦ ملايين قيمتها ٦ر١٠ مليون جنيه كمتوسط للفترة ١٨٩٥ — ١٨٩٩ . وكان معظم هذا المحصول ياخذ طريقه الى مصانع الغزل والنسيج خارج البلاد . ولذلك أخذت التجارة الخارجية تلعب دور متزايدا فى الاقتصاد القومى حتى بلغ متوسطها السنوى خلال الفترة ١٨٩٥ — ١٨٩٩ : ٢٩ مليون جنيه (الواردات ١٤ مليون والصادرات ١٥ مليون) .

على ان التجارة الخارجية فى مصر كانت تعانى آنذاك من مشكلة نقص رؤوس الاموال المتاحة مما اثار انتباه الدوائر المالية فى الخارج التى كانت تجد منذ عام ١٨٦٠ فى البحث عن منافذ للاستثمار بعد التقدم الصناعى فى اوروبا الغربية . وكان ازدياد الاقبال على القطن المصرى وفتح قناة السويس فى عام ١٨٦٩ عاملين هامين اظهرا اهمية مصر كمركز لنشاط رؤوس الاموال الاجنبية . ولقد كان لهذه الاموال آثارها البعيدة فى تاريخ مصر السياسى والاقتصادى بعد ذلك وحتى قيام الثورة المصرية فى عام ١٩٥٢ .

ومن المعلوم ان الاستدانة من الخارج قد بلغت اقصاها فى عهد الخديوى اسماعيل اذ تدفقت على البلاد رؤوس الاموال الاجنبية وجاءت فى ركابها البنوك الاجنبية لتقديم القروض بأسعار فائدة باهظة وشروط مجحفة ادت الى تكبيل مصر بأعباء مالية ثقيلة اسفرت فى النهاية عن فرض الرقابة الاجنبية على مالية البلاد والى انشاء صندوق الدين العام فى مايو ١٨٧٦ الذى تولى ادارته مندوبون عن حكومات فرنسا وايطاليا والنمسا وبريطانيا .

وتجدر الاشارة الى ان النظام النقدى المصرى كان يتخذ من الذهب اداة لقياس القيمة ووسيلة للتداول ، حيث لم تكن للبلاد عملة موحدة الى ان صدر قانون الاصلاح النقدى فى عام ١٨٨٥ الذى حدد الجنيه الذهبى وزنته ٥ر٨ جرام ويحتوى على ٨٧٥ فى الالف من الذهب الخالص كوحدة للتعامل وقسمه الى ١٠٠٠ مليم .

اما فى المجال المصرفى ، فيجدر القول بأن عهد مصر بالنظام المصرفى الحديث لم يكن بعيدا اذ كان الاقراض فى الريف المصرى يعتمد على نشاط المرابين . اما فى المدن

(*) ملخص لكتاب (البنك الاهلى المصرى ١٨٩٨ — ١٩٤٨) الذى أعده البنك بمناسبة مرور خمسين عاما على تأسيسه ..

الكبرى والموانى فقد اسست بيوت مالية خاصة للقيام بتمويل عمليات التجارة الخارجية ، نذكر منها Bank of Egypt الذى انشىء فى لندن عام ١٨٥٦ لتمويل تجارة مصر مع بريطانيا ، والذى ساهم ايضا فى شراء اذون الخزانة التى اصدرتها الحكومة المصريه انذاك لتمويل النفقات الجارية فى ميزانية الدولة . وشهد النصف الثانى من القرن الماضى قيام عدد آخر من المؤسسات المصرفية منها ((البنك الانجليزى المصرى » الذى أسس فى لندن عام ١٨٦٤ و« البنك الامبراطورى العثمانى » الذى أسس فى تركيا عام ١٨٦٣ ، وكان له بحكم تبعية مصر للدولة العثمانية نشاطا كبيرا فى البلاد وساهم بنصيب متزايد فى تمويل المحاصيل الزراعية ، ثم تغير اسمه فى عام ١٩٢٥ ليصبح البنك العثمانى . ولا يفوتنا أن نذكر الدور الكبير الذى لعبه ((بنك الكريدى ليونيه)) الفرنسى ابتداء من عام ١٨٧٤ ، اذ ساهم بنصيب كبير فى تمويل محصول القطن وفى تمويل القروض الحكومية . كذلك تجدر الاشارة الى بنوك الرهن العقارى واهمها البنك العقارى المصرى الذى انشىء فى عام ١٨٨٠ ولعب دورا هاما فى التمويل العقارى بالبلاد .

وقد ادت هذه البنوك ولا شك دورا تاريخيا فى توفير احتياجات البلاد من الاموال الاجنبية التى كانت تفتقر اليها آنذاك . غير أن الظروف التى صاحبت انشاءها ووجود مراكزها الرئيسية فى لندن وباريس والعواصم الاجنبية الاخرى قد جعل توجيه سياستها والاشراف عليها يأتى من الخارج .

نشأة البنك وقانون تأسيسه (١٨٩٨) :

شهد عام ١٨٩٨ مولد البنك الاهلى المصرى . ولم تكن فكرة انشائه جديدة ، اذ كان هناك شعور بان تأسيس بنك للاصدار اصبح ضروريا لمسايرة تقدم البلاد . كما اصبح قيام بنك مصرى بعد استقرار المالية العامة نسبيا ضرورة لا بد منها لينظم ويحتفظ بحسابات الحكومة .

وقد حدد العقد الابتدائى راس مال البنك بمبلغ مليون جنيه استرلينى مقسمة الى ١٠٠ الف سهم قيمة كل منها ١٠ جنيهات استرلينية . وفى ٢٥ يونيو ١٨٩٨ أصدر الخديوى عباس حلمى الامر العالى الخاص باعتماد نظام البنك والترخيص بتأسيسه على أن تكون مدته خمسين عاما .

وقد تحددت الاغراض التى انشىء البنك من اجلها طبقا لنظامه الاساسى فيما يلى :

اصدار اوراق نقد تدفع لحاملها وتقديم السلفيات للزراع ومنح القروض والسلفيات للحكومة والبلديات والمنشآت العامة بمصر ، واصدار القروض العامة والاتجار بالعملات الاجنبية وبالمعادن الثمينة ، وخصم الكمبيالات التى تدفع بمصر وتحمل توقيعين اثنين ولا يجاوز ميعاد استحقاقها ستة شهور ، ومباشرة جميع الاعمال المصرفية بصفة عامة لحساب الافراد والشركات والمؤسسات العامة والاشتراك فى جميع الاعمال التجارية والمالية والصناعية فى مصر ما عدا الاعمال العقارية او الخاصة بالاموال الثابتة او المتصلة بمشروعات اجنبية . وظلت هذه الانشطة ثابتة لفترة طويلة فيما عدا ما لحق بعضها من تعديل بعد ذلك لتشمل السودان حيث

سمح للبنك بتقديم القروض والسلفيات للحكومة السودانية ومباشرة الاعمال المصرفية هناك . كما عدل وصف الكمبيالات التى يقبل البنك خصمها بالتى لا يجاوز ميعاد استحقاقها سنة بدلا من ستة شهور .

ونص نظام البنك ايضا على ان يكون للحكومة المصرية مندوبان لدى البنك يعينهما وزير المالية لمدة خمس سنوات ، وتنحصر مهمتهما فى مراقبة تطبيق القانون الاساسى فيما يتعلق باعمال الحكومة ويراقبان بصفة خاصة تطبيق الاحكام المتعلقة باصدار اوراق البنكنوت التى تدفع لحاملها أو عند الطلب . كما كان لهما ان يحضرا اجتماعات مجلس الادارة على الا يكون لهما حق التصويت ، وان يرفعا ملاحظاتهما الى المجلس كتابة ، ثم الى وزير المالية عند الاقتضاء . وبذا توافر للحكومة منذ البداية وسائل رقابة نشاط البنك فى تأدية وظائفه العامة ولا سيما بالنسبة لاصدار البنكنوت .

وفصل نظام البنك فصلا تاما بين قسم العمليات المصرفية وقسم الاصدار، وحددت وظائف القسم الاخير فى اصدار اوراق النقد ، على ان يكون هناك حساب منفرد لجميع اعمال اصدار البنكنوت الذى كان يلزم تغطية نصفه دائما بالذهب على ان يغطى النصف الآخر بسندات تقوم بسعر لا يجاوز السعر اليومى وعلى الاكثر بحسب قيمتها الاسمية على ان يكون للحكومة وحدها حق اختيار السندات دون اية مسئولية عليها. ويعتبر الغطاء ــ ذهبا كان أو سندات ــ ضمانا خاصا لصالح حملة البنكنوت ، وفى حالة تصفية البنك يستخدم هذا الرصيد لتأمين رد قيمة هذه الاوراق دون غيرها .

وظلت اوراق النقد التى اصدرها البنك الاهلى المصرى قابلة للتحويل الى الذهب حتى اغسطس ١٩١٤ ، حيث توقف الصرف بالذهب وتوقف بالتالى الوفاء بالتعهد بدفع قيمة اوراق النقد ذهبا وان احتفظت هذه الاوراق بصورتها الاصلية كما هو الحال فى البلاد الاخرى ، حيث اصبح لها فى ظل الظروف الجديدة سعر قانونى الزامى وقوة ابراء غير محدودة .

الفترة ١٨٩٨ ــ ١٩١٤ :

صاحب هذه الفترة منذ بدايتها شىء من الرواج الاقتصادى ، فتدفقت الاموال الاجنبية على البلاد واستقرت الاحوال المالية ، كما شهدت هذه الفترة تقوية قناطر الدلتا وانشاء خزان اسوان . الا ان خطى النمو اخذت فى التباطؤ بعد عام ١٩٠٦ على اثر الازمة الاقتصادية التى مرت بها البلاد حينذاك .

وقد استهل البنك نشاطه بافتتاح فرع القاهرة فى ٣ سبتمبر ١٨٩٨ وفرع الاسكندرية فى ١٩ سبتمبر من نفس العام ، ثم امتدت شبكة الفروع مع بداية عام ١٩٠٠ الى كثير من عواصم المديريات والموانى الهامة والى مراكز النشاط التجارى الاخرى حسب الحاجة . كما افتتح فرع الخرطوم فى فبراير ١٩٠١ واستتبع ذلك افتتاح عدة مكاتب فرعية اخرى فى المدن السودانية الهامة ، وافتتح فرع فى لندن فى ٣ اكتوبر ١٨٩٨ .

وقبل ان يبدا البنك نشاط الاصدار اصدرت وزارة المالية كتابا دوريا طالبت فيه صيارفة الحكومة بقبول اوراق نقد البنك الاهلى المصرى فى اداء الاموال الاميرية وصرف قيمة هذه الاوراق بالذهب عند الطلب واجراء كافة المدفوعات للجمهور بهذه الاوراق طالما رغب فى قبولها ، على ان يكون لمندوب الحكومة حق الاشراف على الاصدار والخزانة التى تحفظ بها اوراق النقد بالاضافة الى حق الرقابة على الخزائن المودع بها غطاء الاصدار من ذهب وسندات .

وقد بدا البنك الاهلى المصرى فى مايو ١٨٩٩ باصدار البنكنوت لاول مرة فى مصر فاصدر ماقيمته ٦٠ الف جنيه . ولم يكن الجمهور قد اعتاد من قبل التعامل باوراق النقد ومن ثم لم يطرح للتداول من ذلك المبلغ فى حينه سوى ١٥ الف جنيه ، الا انه ما لبث ان اعتاد تدريجيا التعامل بتلك الاوراق فزاد مجموع الاصدار الى ٨ مليون و ٢٥٠ الف جنيه فى عام ١٩١٤ .

وقد زيد راس مال البنك بعد ذلك اربع مرات متتالية بواقع ٥٠٠ الف جنيه فى كل مرة خلال السنوات ١٨٩٩ و ١٩٠٣ و ١٩٠٤ و ١٩٠٥ حتى وصل الى ثلاثة ملايين من الجنيهات فى العام الاخير .

واقتضى التوسع فى الائتمان الزراعى ــ الذى ساهم البنك بنصيب فيه منذ عهده الاول ــ ضرورة قيام مؤسسة مستقلة لهذا الغرض حتى يتيسر مقابلة الحاجة المتزايدة الى الائتمان الزراعى فكان ان صدر فى عام ١٩٠٢ مرسوم خديوى بتاسيس ((البنك الزراعى المصرى)) تحت رعاية كل من الحكومة والبنك الاهلى المصرى الذى ساهم بمبلغ ٤٠٠ الف جنيه استرلينى فى راس ماله البالغ ٢٥ر١ مليون جنيه استرلينى ، كما تقرر ان يكون محافظ البنك الاهلى المصرى بحكم وظيفته رئيسا لمجلس ادارة البنك الجديد . الا انه ترتب على صدور قانون ((الخمسة افدنة)) فى عام ١٩١٢ ــ والذى قضى بعدم جواز الحجز على الملكيات التى لا تتجاوز خمسة افدنة بالنسبة الى الديون التى تنشا بعد صدوره ــ عجز صغار الملاك عن الحصول على قروض من البنك لتعذر تقديم ضمانات مقبولة مما ادى الى انكماش اعماله وتصفيته اختياريا فى عام ١٩٣٦ .

كذلك قام ((البنك الاهلى المصرى)) فى عام ١٩٠٥ بالاشتراك مع فريق من رجال المال الفرنسيين والايطاليين بتاسيس بنك الحبشة الذى كان له دون غيره حق مباشرة الاعمال المصرفية بتلك البلاد بموجب امتياز من الامبراطور . وكان محافظ البنك الاهلى المصرى بحكم منصبه ايضا رئيسا لمجلس ادارة البنك الجديد كما كان له ان يعين محافظا لهذا البنك وثلاثة اعضاء من مجلس ادارته بموجب مادة من نظام البنك لا يجوز الغاؤها . وقد تمت تصفية اعمال هذا البنك فى نوفمبر ١٩٣١ وحل محله ((بنك اليوبيا)) .

فترة الحرب العالمية الاولى : ١٩١٤ ــ ١٩١٨

كان الذهب حتى تاريخ اندلاع الحرب العالمية الاولى هو النقد القانونى للمدفوعات التى تزيد قيمتها عن جنيهين اثنين . وفى ٢ اغسطس ١٩١٤ صدر امر عال يوقف

دفع قيمة اوراق بنكنوت البنك الاهلى بالذهب وباعتمادها نقدا قانونيا له قيمة العملة الذهبية المتداولة فى القطر المصرى ، على ان يعمل بهذا القرار بصفة مؤقتة غير ان العمل بهذه القاعدة ظل ساريا حتى يومنا هذا . وفى اواخر عام ١٩١٤ وافقت الحكومة على طلب البنك الاهلى باستخدام الذهب المودع لدى بنك انجلترا فى لندن كغطاء للاصدار لتعذر النقل ونظرا لاخطار الطريق على ان يكون ذلك اجراء استثنائيا. وتوحيدا للمعاملة منحت البنوك الاخرى تسهيلات مماثلة رخص بمقتضاها لتلك البنوك بان تسحب من البنكنوت فى مصر ما يعادل ما تودعه ذهبا فى لندن .

وفى سبتمبر ١٩١٦ وافقت الحكومة المصرية على ان يقوم البنك الاهلى باصدار البنكنوت بضمان اذون الخزانة البريطانية بدلا من الذهب نظرا لاستحالة الحصول عليه فى لندن . وكان الهدف فى البداية ان يكون هذا القرار مؤقتا ولكنه ظل سارى المفعول حتى صدور القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ .

فترة ما بين الحربين ١٩١٩ ــ ١٩٣٨

تميزت فترة ما بين الحربين العالميتين الاولى والثانية بعدم الاستقرار الاقتصادى حيث سادت العالم ــ بعد الحرب الاولى ــ موجات تضخمية انتهت بحلول الازمة الاقتصادية العالمية فى ١٩٢٩ ــ ١٩٣٠ ، وما تبعها من ازمات نقدية تتالت حتى بداية الحرب العالمية الثانية .

وكانت الارصدة الاسترلينية التى تراكمت للبلاد ابان الحرب العالمية الاولى تتراوح ما بين ١٠٠ ــ ١٥٠ مليون جنيه ، الا ان معظمها ما لبث ان استنفد فى تجديد المعدات الاستثمارية وزيادة المخزون السلعى ، واسترداد الاوراق المالية المصرية التى كانت مودعة بالخارج .

وشهدت مصر حدثا مصرفيا هاما خلال تلك الفترة الا وهو انشاء بنك مصر الذى اسس فى عام ١٩٢٠ ليكون اول بنك وطنى . وقد تحدد راس مال البنك بمبلغ ٨٠ الف جنيه ، على ان تكون اسهمه اسمية لايملكها غير المصريين كما تقتصر عضوية مجلس ادارته على المصريين فقط . وكان الغرض من انشاء بنك مصر هو مباشرة العمليات المصرفية وتشجيع المشروعات الاقتصادية الوطنية والمساهمة فى انشاء الشركات المختلفة .

كما انشئت فى عام ١٩٢٠ ايضا عدة بنوك اخرى منها البنك التجارى المصرى وبنك التجارة (تيجيوزى وشركاه) ثم انشىء البنك التجارى الإيطالى (عام ١٩٢٤) والبنك البلجيكى والدولى بمصر (عام ١٦٢٩) والبنك الإيطالى المصرى(عام ١٩٣٢) . غير ان نشاط هذه البنوك اقتصر على تمويل العمليات التجارية فى المدن الكبرى لذلك ظلت الحاجة ماسة الى وجود جهاز منظم يقوم بتقديم الائتمان الزراعى ، خاصة بعد ان انكمشت اعمال البنك الزراعى المصرى كما سبق القول فانشىء بنك التسليف الزراعى فى عام ١٩٣١ براس مال قدره مليون جنيه اكتتبت الحكومة بنسبة ٥٠٪ منه بينما اسهم البنك الاهلى المصرى والبنوك الاخرى والمؤسسات التجارية بالنصف الآخر .

واستكمالا لبعض حلقات التنظيم المصرفى خلال هذه المرحلة انشا البنك الاهلى غرفة للمقاصة بالقاهرة فى نوفمبر ١٩٢٨ وتبعها انشاء غرفة مقاصة الاسكندرية فى مايو ١٩٢٩ .

فترة الحرب العالمية الثانية : ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥

تميزت بداية هذه الفترة بزيادة حجم صادرات القطن (موسم ٣٩/١٩٤٠) وارتفاع اسعار بعض اصنافه بنسبة ٦٠٪ ، وقد قام عدد من البنوك التجارية بالاشتراك فى تمويل المحصول بينما تحفظ عدد آخر مما القى على كاهل البنك الاهلى عبئا اكبر فى تمويله وبذلك ارتفعت ارصدة السلفيات التى قدمها البنك لهذا الغرض الى حوالى ٧ر٨ مليون جنيه فى ديسمبر ١٩٣٩ مقابل ٥ر١ مليونا فى ديسمبر ١٩٣٨ و ٢ر٨ مليونا فى عام ١٩٣٧ .

غير أن الموقف سرعان ماتغير عندما اتسع نطاق الحرب على مستوى العالم واصبحت الملاحة فى البحر الابيض المتوسط محفوفة بالمخاطر فتعثرت اعمال الشحن واقفلت الاسواق الاوروبية فهبط حجم الصادرات الى حد كبير وتعقدت مشكلة تصريف محصول القطن فساد الركود وقل التعامل فى السوق الداخلية .

وفى ظل هذه الظروف تعهدت الحكومة البريطانية بشراء ما يعرض عليها من محصول القطن المصرى لموسم ٤٠/١٩٤١ على ان تتحمل اية خسارة تنجم عن ذلك وتقتسم مع الحكومة المصرية ماقد يتحقق من ربح ، وشكلت لذلك لجنة شراء القطن البريطانية برئاسة وكيل محافظ البنك الاهلى المصرى .

ورغم انخفاض المحصول فى موسم ٤١/١٩٤٢ بعد تخفيض المساحة المنزرعة منه فقد ظلت الحكومة عاجزة عن تصريفه بمفردها ، وهنا اتفقت الحكومتان المصرية والبريطانية على الاشتراك مناصفة فى شراء اية كمية تعرض للبيع ، فطرحت الحكومة المصرية فى اول ديسمبر ١٩٤١ عن طريق البنك الاهلى المصرى قرضا بمبلغ ١٠ ملايين جنيه بفائدة ٤ر٥٪ لتمويل جانب من حصتها فى المشروع ولامتصاص جانب من الاموال الفائضة التى توافرت بالداخل بعد التضخم الذى صاحب ظروف الحرب . وقد تم تغطية ذلك القرض باموال مصرية دون الالتجاء للخارج . كما استكملت الحكومة حاجتها من الاموال اللازمة لتمويل المحصول باصدار اذون خزانة لمدة ٣ شهور بواقع نصف مليون جنيه كل اسبوعين حتى بلغ مجموعها ٣ ملايين جنيه ، وقد ترتب على انتهاج هذين الاتجاهين قيام السوق النقدية المحلية .

وفى موسم ٤٢/١٩٤٣ تعهدت الحكومة المصرية وحدها بشراء كل المحصول وساعدها على ذلك هبوط الانتاج الى نصف ما كان عليه قبل الحرب ومن ثم كان التجاء الحكومة للاقتراض فى حدود اضيق من الموسم السابق ، ففى ١٥ فبراير ١٩٤٣ طرح البنك الاهلى المصرى لحساب الحكومة القرض الثانى للقطن بمبلغ مليونى جنيه فقط وبفائدة ٤٪ كما استمر اصدار اذون الخزانة لمدة ثلاثة شهور الى ان كان شهر مارس ١٩٤٣ حين اصدرت اذون على الخزانة لمدة سنة بمبلغ مليون جنيه . واصدرت الحكومة فى موسم ٤٥/١٩٤٦ اذون على الخزانة قيمتها

١٢ مليون جنيه ، كما طرحت قرضا جديدا للقطن بمبلغ ٣٠ مليون جنيه بفائدة ٢½٪ .

ويتبين مما تقدم ان البنك الاهلى المصرى قد قام خلال الحرب العالمية الثانية باصدار كافة قروض تمويل القطن كما اضطلع بخدمتها واستهلاكها وذلك بالاضافة الى اضطلاعه باصدار اذون الخزانة لثلاثة شهور ولسنة .

وقد زادت حركة انتقال الاموال من لندن الى القاهرة تبعا لاحتدام القتال وتحول مصر الى قاعدة هامة للحلفاء . وكانت القوات البريطانية تحصل على حاجتها من المال طبقا لنظام مبادلة متفق عليه حيث كان مدير خزينة الجيش البريطانى يعرض بيع الاسترلينى بطريق العطاءات فى السوق المحلية للحصول على حاجته من العملة المصرية . وجدير بالذكر ان قبول عطاء البنك الاهلى او غيره من البنوك لم يكن ليغير من نتيجة النظام المذكور اذ كانت البنوك الاخرى تلجا الى البنك الاهلى للحصول على حاجتها من الجنيهات المصرية مقابل جنيهات استرلينية تدفعها فى لندن للسلطات العسكرية البريطانية . ولما كانت نفقات القوات المتحالفة تزيد بكثير عن قيمة السلع المصدرة الى مصر فقد ترتب على ذلك ان تراكمت لمصر اصول كبيرة مقومة بالنقد الاسترلينى وهى التى عرفت باسم الارصدة الاسترلينية .

كما ارتفع حساب الحكومة المصرية لدى البنك الاهلى المصرى من اقل من نصف مليون جنيه فى نهاية عام ١٩٤٠ الى حوالى ٥٩ر٩ مليون جنيه فى نهاية عام ١٩٤٥، كما زادت الودائع زيادة مرموقة خلال الحرب فارتفعت الى ١٠٨ر٤ مليون جنيه مقابل ١٨ر٣ مليونا وزادت حسابات البنوك لدى البنك الاهلى المصرى خلال ذات الفترة من ١ر٥ الى ٣٤ر٩ مليون جنيه . غير ان ارصدة السلفيات بضمان اوراق مالية هبطت من ٢ر٣ مليون جنيه الى حوالى نصف المليون والقروض بضمان البضائع من ٦ر٨ الى ٣ر٤ مليون جنيه . هذا وتجدر الاشارة الى ان نسبة الارباح التى وزعها البنك الاهلى بلغت ١٤٪ خلال الاعوام الثلاثة ١٩٣٩ - ١٩٤١ ثم ارتفعت الى ١٥٪ خلال عامى ١٩٤٢ - ١٩٤٣ والى ١٧٪ فى عامى ١٩٤٤ - ١٩٤٥ .

وقد اوكلت مهمة الرقابة على النقد الاجنبى منذ بداية الحرب الى البنك الاهلى الذى انشا ادارة خاصة بالمركز الرئيسى عرفت باسم مراقبة النقد للقيام بتلك المهمة وللعمل على تقرير النظم التى تتبعها البنوك المتعاملة فى النقد الاجنبى . وقد اقتضت الحاجة خلال سنوات الحرب التوسع فى الرقابة على النقد خاصة بعد الانتصارات الالمانية ودخول ايطاليا الحرب فامتدت تدريجيا حتى تناولت شئون استيراد العملات والاوراق المالية وتصديرها وحصيلة صادرات البلاد ، على ان البنك والحكومة عملا سويا على الا تختلف تعليمات الرقابة بقدر الامكان عن مثيلاتها فى الدول الاخرى الاعضاء فى المنطقة الاسترلينية مع مراعاة الظروف المحلية .

تجديد امتياز البنك الاهلى المصرى عام ١٩٤٠ :

تقدمت الحكومة الى البنك الاهلى المصرى فى عام ١٩٣٩ بالمقترحات الخاصة بتجديد امتيازه الذى كان من المقرر ان ينتهى فى ٢٥ يونيو ١٩٤٨ ، وقبلت الجمعية العمومية غير العادية لمساهميه هذه المقترحات وصدقت على التعديلات المطلوب

ادخالها على نظام البنك . وكان من اهم هذه التعديلات اطالة مدة البنك ومد اجل الامتياز الممنوح له لاصدار اوراق النقد لاربعين سنة جديدة تبدا فى سنة ١٩٤٠ وتحويل اسهمه اعتبارا من ٢٥ يونيو ١٩٤٨ الى اسهم اسمية ، والتزامه بقصر نشاطه التجارى على العمليات الكبيرة الا فى المناطق التى تكون محرومة تماما من الخدمة المصرفيـــة .

وقضت التعديلات ايضا بقصر التوظف على المصريين الا فى الحالات الاستثنائية وبشرط موافقة وزير المالية مسبقا ، كما قضت بان تكون أغلبية اعضاء مجلس الادارة من المصريين ، وان يحل المصريون محل الاجانب فى العضوية كلما شغر مكان بالمجلس الى ان تتم الاغلبية للمصريين فى سنة ١٩٤٥ على الاكثر . ونصت التعديلات ايضا على أن يختار مجلس الادارة رئيسا من بين اعضائه يتعين أن يكون مصريا والا يكون المحافظ بحكم منصبه رئيسا للمجلس .

هذا وقد صدرت تلك التعديلات بمقتضى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٠ الذى اصبح نافذ المفعول اعتبارا من ١٢ اغسطس من نفس العام ، وكان مقررا ان يستمر سريانه حتى ١٢ اغسطس ١٩٨٠ .

الفترة ١٩٤٦ ـ ١٩٤٨ :

بلغت الارصدة الاسترلينية التى تراكمت لمصر خلال الحرب العالمية الثانية ٤٢٥ مليون جنيه استرلينى . وقد تعذر على بريطانيا الوفاء بهذا الدين دفعة واحدة وبذا لم يكن هناك من سبيل الا سداده على دفعات سنوية تتناسب ومقدرة بريطانيا على تصدير السلع وعلى الدفع بالنقد الحر . على أن هذه الارصدة لم تكن ملكا للحكومة المصرية وحدها اذ كان البنك الاهلى يمتلك جزءا كبيرا منها بعضه يخص غطاء اصدار البنكنوت والبعض الاخر عبارة عن اصول مقابلة لالتزام البنك قبل اصحاب الودائع كما كان منها مبالغ كبيرة لاشخاص اعتبارية وطبيعية اخرى فى الداخل .

وقد جرت مفاوضات بين مصر وبريطانيا انتهت الى توقيع الاتفاق المالى المصرى البريطانى فى ٣٠ يونيـــو ١٩٤٧ الذى تضمن الاتفاق على خروج مصر من المنطقة الاسترلينية مع تجميد الارصدة الاسترلينية التى تمتلكها المصارف العاملة فى مصر والافراج عن الاسترلينى اللازم لتغطية احتياجات التجارة الخارجية المصرية من النقد الاجنبى والوفاء بالمدفوعات الخارجية بعد أن كان ذلك متوقفا بسبب الحرب.

ثم صدر القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ بالترخيص لوزير المالية باصدار اذون على الخزانة المصرية بمبلغ ٥٠ مليـون جنيه لتمويل محصـول القطن مع استمرار الاحتفاظ باذون الخزانه البريطانية المودعة كغطاء للبنكنوت المصدر عند العمل بالقانون الجديد ، على ان تغطى اية زيادة مقبلة فى الاصـدار باذون على الخزانة المصرية او بسندات اخرى .

هذا وقد ظل البنك الاهلى المصرى يحتل مكان الصداره فى النشاط المصرفى بالبلاد وليس ادل على ذلك من ارتفاع اجمالى مركز قسم العمليات المصرفية من

حوالى ١ر٣ مليون جنيه فى عام ١٩٠٠ الى ٢٢٠ر٥ مليونا فى آخر ديسمبر ١٩٤٧ . كما ارتفع حجم البنكنوت المصدر من ١٢٥ الف جنيه فحسب الى ١٤٥ مليون جنيه فيما بين التاريخين .

ولا يوجد ما يشير الى عدد موظفى البنك عند بدء نشاطه غير ان سجلاته تشير الى ان عددهم قد ارتفع من ١٠١٥ عام ١٩٢٧ الى ١٣٣٧ فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٨ بعد ان اوكل اليه مزيد من المهام التى ترتبت على الغاء الامتيازات الاجنبية عام ١٩٣٧ واضطلاعه باعمال الرقابه على النقد . هـذا وقد بدىء منـذ عام ١٩٤٠ فى تمصير هيئة العاملين تنفيذا للتعديلات التى ادخلت على نظام البنك كما تقدم . اما مجلس الادارة فقد تحققت فيه الغالبية للمصريين فى عام ١٩٤٤ قبل الموعد المحدد بسنة واحدة وبلغ عدد الاعضاء المصريين تسـعة والاجانب سـبعة فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٨ . اما بالنسبه لمنصبى رئيس مجلس الادارة ووكيل المجلس فقد تم تمصيرهما فى عامى ١٩٤٠ و ١٩٤٦ على الترتيب .

الفصل الثاني

التطور التاريخي للبنك والجهاز المصرفي
خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٧٣

تضمن الفصل الاول تلخيصا لكتاب ((البنك الاهلى المصرى ١٨٩٨ - ١٩٤٨)) . ويتضمن هذا الفصل عرضا للتطور التاريخي للبنك والجهاز المصرفي خلال الخمسة والعشرين سنة المنتهية فى عام ١٩٧٣ ، ونظرا لاختلاف طبيعة نشاط البنك على مدار هذه الفترة فقد رؤى تقسيمها الى فترتين زمنيتين على الوجه التالى :

الفترة ١٩٤٨ - ١٩٦٠

واصل البنك الاهلى المصرى - بعد ان تجددت مدة امتيازه عام ١٩٤٠ كما سلفت الاشارة فى الفصل الاول - ممارسة اعماله كبنك تجارى الى جانب قيامه ببعض وظائف البنك المركزى المتمثلة فى اصدار البنكنوت وكبنك للحكومة ، والاشراف على البنوك التجارية التى كانت تودع لديه نسبة معينة من ودائعها وتقدم اليه بيانات عن سير اعمالها وان كانت هذه الامور تتم بصورة ودية .

واستمر ذلك الوضع الى ان صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ الذى اضفى على البنك الاهلى صفة البنك المركزى ومنحه قدرا من السلطات تمكنه من تنظيم الائتمان والعمل على استقرار قيمة العملة . وكما سيتضح فيما بعد ، فقد اخضع هذا القانون نشاط البنك فى مجال النقد والائتمان للرقابة المباشرة من جانب الحكومة كما انه قضى بتمصير ادارة البنك ولكنه لم يتعرض لتمصير راس ماله .

ثم صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بتمصير البنوك العاملة فى مصر وتلى ذلك صدور القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ الذى خول البنك الاهلى كل سلطات البنك المركزى ووضع التشريعات المنظمة لاعمال البنوك التجارية وغير التجارية وتلافى اوجه القصور فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ .

واستمر البنك الاهلى فى ممارسة وظائفه كبنك مركزى الى جانب نشاطه كبنك تجارى - بعد أن تم تمصير جانب كبير من راسماله - حتى صدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ الذى نقل ملكيته الى الدولة ، مع استمراره فى ممارسة وظائف البنوك المركزية . ولم تكد تمر سوى اشهر قليلة على تأميمه حتى صدر القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم البنك الاهلى المصرى الى منشأتين تقوم اولاهما بوظائف البنك المركزى وتمارس الثانية العمليات العادية للبنوك التجارية .

وفيما يلى عرض لهذه التطورات :

اولا - البنك الاهلى المصرى ووظائف البنك المركزى

١ - البنك الاهلى المصرى ووظيفة الاصدار :

تعتبر هذه الوظيفة اولى وظائف البنوك المركزية التى مارسها البنك الاهلى طبقا لقانون تاسيسه الصادر فى عام ١٨٩٨ . وقد تعرضنا فيما سبق لتطور قواعد الاصدار النقدى التى التزم بها البنك بما فى ذلك ارتباط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى الذى استمر الى ان خرجت مصر من المنطقة الاسترلينية فى ١٥ يوليو ١٩٤٧ .

ولم يطرأ أى تعديل على قواعد الاصدار سوى ما قضى به القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ باحلال الاذون والسندات المصرية محل الاذون البريطانية كغطاء للزيادة فى الاصدار حينئذ . وقد ترتب على هذا التعديل عدة نتائج كان من اهمها قابلية الاذون المصرية للتداول فى السوق ، بعكس اذون الخزانة البريطانية التى كانت غير قابلة للتداول .

على ان الممارسة الفعلية اظهرت بعض اوجه القصور فى هذا القانون ، حيث زادت الحاجة الى النقد فى عام ١٩٥٠ لتمويل محصول القطن الذى ارتفعت اسعاره بعد ان استنفذت الزيادة فى الاصدار الحد الاقصى المسموح به لاذون الخزانة ، وبالتالى لجأت الحكومة الى اصدار المرسوم بقانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٠ الذى سمح لوزير المالية باصدار اذون اضافية بمبلغ ٥٠ مليون جنيه لاستخدامها عند اللزوم فى تغطية الزيادة فى الاصدار .

وجاء التعديل الثانى لقواعد الاصدار بموجب القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ الذى اوجب أن تقابل قيمة البنكنوت المصدر بصفة دائمة برصيد مكون من الذهب والصكوك الاجنبية والنقد الاجنبى وسندات واذون الحكومة المصرية ، واغفل بذلك مانص عليه القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ من جواز استخدام السندات المصرية المضمونة من الحكومة كغطاء للاصدار ، كما انه لم يدخل الاوراق التجارية ضمن بنود الغطاء . وجاء التعديل الثالث ليتدارك ذلك بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٧ (الذى عدل بعض أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١) حيث قضى بادخال الاوراق التجارية ضمن بنود غطاء الاصدار .

ثم صدر قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ الذى يعتبر اول تنظيم متكامل للجهاز المصرفى . وقد اقر هذا القانون استخدام اذون الخزانة المصرية كغطاء للاصدار ، وافصح - لاول مرة - عن عدول المشرع عن ضرورة تغطية نصف قيمة الاصدار بالذهب ، كما اذن لوزير المالية باصدار اذون اضافية على الخزانة بمبلغ ٥٠ مليون جنيه لتغطية الزيادة فى الاصدار عند الاقتضاء ويمكن زيادتها فى حدود ٥٠ مليونا اخرى بموافقة مجلس الوزراء . وقد اجاز ذلك القانون ادخال الاوراق التجارية القابلة للخصم ضمن بنود غطاء الاصدار كما ترك تحديد مقدار

الذهب فى الغطاء لرئيس الجمهورية على حين يكون لوزير المالية ـ بعد الرجوع الى البنك ـ تحديد انواع ونسب الاصول الاخرى فى الغطاء .

٢ ـ البنك الاهلى المصرى والبنوك التجارية :

ورغم ان البنك الاهلى المصرى كان منذ انشائه بنكا تجاريا بالدرجة الاولى ، الا انه كان يمارس كما تقدم بعض وظائف البنوك المركزية خاصة فيما يتعلق بعلاقته بالبنوك التجارية العاملة فى مصر . ورغم ان هذه العلاقة لم تأخذ شكلا قانونيا طوال الا فى عام ١٦٥١ فان البنوك التجارية كانت تقدم اليه تقارير دورية عن سير اعمالها كما كانت تحتفظ لديه ـ بصفة ودية ـ بنسبة معينة من ودائعها تراوحت بين ١٠٪ و ١٥٪ .

وما لبثت الدوائر المختصة ان لمست حاجة البلاد الى بنك مركزى اكثر فاعلية فصدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ ـ الذى يعتبر اول محاولة جدية لتنظيم الاشراف على الجهاز المصرفى المصرى ـ ليضفى على البنك الاهلى المصرى صفة البنك المركزى له بحيث يتولى تنظيم الائتمان بما يكفل المصلحة العامة للبلاد بالاضافة الى الوظائف الاخرى للبنوك المركزية .

وقد الزم هذا القانون البنوك التجارية بأن تحتفظ لدى البنك الاهلى برصيد دائن بدون فائدة يمثل نسبة معينة من الودائع (المادة ١٩) على ان تقوم اللجنة العليا للنقد والائتمان والصرف (*) بتحديد هذه النسبة كما نصت المادة ٢١ من ذلك القانون على ان تقوم البنوك التجارية بتقديم بيانات شهرية الى البنك الاهلى تبين بمراكزها المالية . وتأكيدا لدور البنك الاهلى كبنك مركزى فقد قضى القانون بأن يمتنع البنك عن مزاولة العمليات المصرفية الصغرى حتى لا يدخل كمنافس للبنوك التجارية ، الا اذا اقتضت الضرورة ذلك .

على ان رقابة البنك الاهلى المصرى على البنوك التجارية كانت قاصرة ـ فى ظل هذا القانون ـ عن مثيلاتها المتعارف عليها بالنسبة للبنوك المركزية ، حيث لم يمنحه هذا القانون السلطات الكافية لممارسة وظيفته خاصة فيما يتعلق بتنظيم الائتمان والرقابة على البنوك وتوجيه نشاطها بما يتفق مع السياسة العامة للدولة . كما ان هذا القانون لم يمنح البنك الاهلى سلطة الاشراف على انشاء البنوك واندماجها وبحث ميزانياته وسجلاتها ، ولم تكن له سلطة التحقق من مراعاة البنوك التجارية للقوانين واللوائح والتعليمات التى تنظم ممارستها للعمليات المصرفية .

واستمر ذلك الوضع الى ان صدر قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ الذى جعل سلطات البنك الاهلى كبنك مركزى اكثر شمولا بحيث يتولى تنظيم

(*) نص القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ على انشاء لجنة عليا تختص بشئون النقد والائتمان والصرف تضم ثلاثة ممثلين عن الحكومة (منهم وزير المالية الذى يعتبر رئيسا للجنة) وثلاثة ممثلين عن البنك منهم محافظ البنك وعضوين يختارهما مجلس الادارة) وكانت اجتماعات هذه اللجنة لا تعتبر صحيحة الا بحضور خمسة اعضاء من بينهم ممثلى الحكومة وتعتبر قرارات هذه اللجنة ملزمة للبنك .

السياسة المصرفية والائتمانية والاشراف على تنفيذها وفقا لخطة الدولة عن طريق التأثير فى توجيه الائتمان من حيث حجمه ونوعه وسعره ، ومطالبة الاحصاءات المالية والاقتصادية ومراقبة البنوك المصرفية للتأكد من سلامة مراكزها المالية .

وقد الزم ذلك القانون البنوك التجارية بايداع نسبة من ودائعها لدى البنك الاهلى بدون فائدة ، كما منح البنك حق القيام بعمليات السوق المفتوحة بالنسبة للاوراق المالية الحكومية والمضمونة من الحكومة والسندات والاوراق التجارية ومنحه ايضا سلطة تحديد اسعار الفائدة والخصم ، واقراض البنوك التجارية بضمان اى اصل من الاصول يحدده مجلس ادارة البنك دون التقيد بالضمانات التقليدية .

كذلك قضى القانون المذكور بالغاء اللجنة العليا للنقد والائتمان حيث تولى مجلس ادارة البنك الاهلى مسئولياتها بعد ان اعيد تنظيم عضوية هذا المجلس بما يكفل الاشراف الفعلى للحكومة على وضع سياسة البنك .

وتنفيذا لقانون البنوك والائتمان اصدر مجلس ادارة البنك الاهلى قرارا فى ٢٩ اغسطس ١٩٥٧ بانشاء ادارة الرقابة على البنوك وادارة لتجميع احصائيات الائتمان المصرفى .

وقد اصبح للبنك الاهلى فى ظل ذلك القانون سلطات كبيرة فى تحديد المجالات التى يحظر استعمال اموال البنوك فيها وكذا تحديد الاحتياطيات اللازمة لمقابلة الخسائر التى قد تتعرض لها قيم بعض الاصول ، بالاضافة الى تعيين الحدود القصوى للقروض والاستثمارات لهذه البنوك وكذا بالنسبة لتوزيعها على الوجوه المختلفة للاقراض والاستثمار .

اما بالنسبة لعمليات المقاصة ، فقد كان للبنك الاهلى المصرى الفضل فى انشاء غرفة مقاصة بكل من القاهرة (١٩٢٨) والاسكندرية (١٩٣٩) . وقد استمر البنك فى ممارسة هذه الوظيفة الى ان آلت الى البنك المركزى المصرى فى بداية عام ١٩٦١ .

٣ ـ البنك الاهلى المصرى والحكومة :

يعتبر البنك المركزى فى اى دولة بنك الحكومة ومستشارها المالى ، كما انه يتولى اقراضها وادارة ديونها وكذا احتياطيات البلاد من العملات الاجنبية ومراقبة اموال التجارة الخارجية بما يساهم فى استقرار اسعار صرف عملتها .

وقد قام البنك الاهلى المصرى باداء الخدمات المصرفية للحكومة دون مقابل منذ انشائه وحتى نهاية عام ١٩٦٠ ، كما انها كانت تحتفظ لديه باموالها . وقد حدد القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ علاقة البنك الاهلى ـ كبنك مركزى ـ بالحكومة حين قرر ان يكون للحكومة الاغلبية فى اللجنة العليا للنقد والائتمان وان يقدم محافظ البنك الى وزير المالية بيانا اسبوعيا عن المركز المالى للبنك ، كما اجاز القانون للبنك ان يقدم قروضا الى الحكومة لتغطية العجز الموسمى فى الميزانية ، على الا تزيد قيمة هذه القروض عن ١٠٪ من متوسط ايراد الميزانية العامة خلال السنوات

الثلاث السابقة . وقد حدد القانون آجال هذه القروض بحيث تكون لمدة ٣ شهور قابلة للتجديد لمدد مماثلة ، بحيث يتم سدادها خلال ١٢ شهرا على الاكثر من تاريخ تقديمها .

وفى خلال الفترة ١٩٥١ – ١٩٦٠ ساهم البنك فى استهلاك قروض القطن لسنة ١٩٥٥/٥٤ ، وفى طرح عدد من قروض الانتاج ، كما استمر فى فرض رقابته على النقد الاجنبى وفى تنفيذ اتفاقات التجارة والدفع التى زادت اهميتها بالنسبة لتجارة مصر الخارجية خلال هذه السنوات .

ثم صدر قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ الذى فصل وظائف البنك الاهلى – كبنك للدولة – وجعلها اكثر شمولا ، حيث نص على ان يقدم البنك مشورته الى الحكومة قبل عقدها القروض العامة ، وبان ينوب عنها فى اصدار سندات الدين العام وادارته واستهلاكه ، هذا بالاضافة الى ادارته لاحتياطيات البلاد من الذهب والنقد الاجنبى ومراقبة الهيئات المصرفية بما يكفل سلامة مراكزها المالية .

ثانيا – تمصير البنك الاهلى المصرى :

تعرضنا فيما سبق للاوضاع التى كان يعمل البنك الاهلى المصرى فى ظلها ، وقد كان الطابع الاجنبى – حتى نهاية الحرب العالمية الثانية – هو الغالب على البنوك التى كانت تعمل فى مصر وتتنفذ سواء من حيث ملكيتها او ادارتها ، كما ان معظم كبار المسئولين فيها لم يكونوا من المصريين .

ويمكن القول بان فكرة تمصير البنك الاهلى ترجع الى عقد الثلاثينات . وان كانت الخطوة الاولى فى تمصير الادارة والعمالة قد اقترنت بمد اجل امتياز الاصدار الذى حصل عليه البنك فى عام ١٩٤٠ ، الا ان اجراءات التمصير الحقيقية لم تحدث الا بعد عام ١٩٥١ وذلك على النحو التالى :

١ – تمصير الادارة والعمالة :

رغم كثرة الاصوات المطالبة بتمصير البنك الاهلى لقيامه بوظيفة البنك المركزى فلم يتم تعيين محافظ مصرى للبنك قبل عام ١٩٥١ ، كما ان اول وكيل مصرى للمحافظ عين فى عام ١٩٤٨ .

وقد خطت اجراءات التمصير خطوات كبيرة بصدور القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ الذى قضى بان يتولى ادارة البنك الاهلى المصرى مجلس مكون من ١٥ عضوا من بينهم المحافظ ،وان تقوم الجمعية العمومية بانتخاب اعضاء المجلس لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ، على ان يكونوا جميعا مصريين بالمولد ، وان كان قد تقرر استمرار المحافظ الانجليزى للبنك فى منصبه حتى ١١ مايو ١٩٥١ وكذا استمرار اعضاء مجلس الادارة من غير المصريين فى مناصبهم حتى تاريخ انتهاء مدة عضويتهم . كما قضى القانون المذكور بان يرشح المجلس اثنين لكل من منصبى المحافظ ونائبه (وقد استحدث هذا القانون المنصب الاخير) للاختيار من بينهم على ان يصدر مرسوم بتعيين الاول فى حين يعين نائب المحافظ بقرار من مجلس الوزراء .

اما بالنسبة لتمصير العمالة بالبنك فقد ارتبطت باصرار الحكومة على استعمال اللغة العربية فى المكاتبات والدفاتر والاستغناء عن خدمات رعايا دول المحور ابان الحرب العالمية الثانية وكذا عن رعايا انجلترا وفرنسا عقب حرب السويس .

٢ – تمصير راس المال :

لم يتعرض القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ لموضوع ملكية راس مال البنوك ومن ضمنها البنك الاهلى المصرى الذى كانت تتداول اسهمه فى الاسواق المالية مع غيرها من الاوراق المالية المصرية الاخرى . هذا فضلا عن انه لم تكن نسبة مايملكه المصريون فى راس مال البنك عام ١٩٥١ تتجاوز ٢٤٪ . فلما اتضحت خطورة الملكية الاجنبية للبنوك ابان حرب السويس اصدرت الحكومة القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ليقضى بان تتخذ جميع البنوك العاملة فى مصر شكل شركات مساهمة ذات راس مال مملوك لمصريين ومنحت البنوك مهلة خمس سنوات لتنفيذ ذلك باستثناء البنوك الفرنسية والبريطانية التى كانت موضوعة تحت الحراسة منذ اواخر عام ١٩٥٦ والتى اشترتها المؤسسة الاقتصادية . وقد قامت المؤسسة الاقتصادية ايضا بشراء جانب من اسهم البنك الاهلى فتحول بذلك الى شركة اقتصاد مختلط ، واتاح القانون الاخير للماليين المصريين فرصة الحلول محل الاجانب فى ملكية البنوك التجارية ومنها البنك الاهلى المصرى .

ثالثا – تاميم البنك الاهلى المصرى :

كان من الضرورى بعد ان اتجهت الدولة الى اتباع اسلوب التخطيط لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد ان تضع البنوك وشركات التامين فى اطار الملكية العامة باعتبار ان دور هذه المنشآت فى تجميع المدخرات وتوجيهها يجب ان يخضع لمتطلبات التنمية .

وتحقيقا لذلك ، واخذا بالاتجاه السائد فى معظم دول العالم من ملكية الحكومات للبنوك المركزية ، صدر فى ١١ فبراير ١٩٦٠ قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ بتاميم البنك الاهلى المصرى وتحويله الى مؤسسة عامة مملوكة للدولة كما حولت اسهمه الى سندات على الدولة لمدة ١٢ عاما بفائدة ٥٪ وتم تحديد قيمة السداد على اساس السعر حسب اقفال بورصة القاهرة فى يوم صدور القانون . وقد قضى قانون التاميم بان يستمر البنك فى مزاولة وظائف البنك المركزى للبلاد طبقا لقانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ .

وقد كان تاميم البنك الاهلى – بصفته البنك المركزى للبلاد واكبر بنوكها التجارية – خطوة اولى فى سلسلة التاميمات التى مارستها الدولة تباعا لتتسع دائرة القطاع العام وتشمل بعد ذلك جميع البنوك وشركات التامين وغيرها من الهياكل الرئيسية للانتاج فى مصر . كما كان التاميم تاكيدا لضرورة رقابة الدولة على الانشطة الاقتصادية والمصرفية فى البلاد خاصة وان ملكية راس مال البنك الاهلى يوم تاميمه كانت موزعة بين ٨٢ جنسية يخص الاجانب ٢٠٪ منه .

ولم تنقض ستة شهور على تاميم البنك الاهلى حتى صدر القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ (المعدل بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٦٠) فى شان تقسيم البنك الاهلى

الى مؤسستين مستقلتين وذلك على التفصيل الوارد فى الجزء التالى من الدراسة والتى تغطى الفترة من بداية عام ١٩٦١ حتى آخر عام ١٩٧٢ التى اقتصر خلالها نشاط البنك الاهلى على ممارسة العمليات العادية للبنوك التجارية دون وظائف البنوك المركزية .

الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٧٣ :

تنفيذا للقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ انتقلت الى البنك المركزى المصرى اصول وخصوم قسم الاصدار بالبنك الاهلى المصرى وكذا اصول وخصوم قسم العمليات المصرفية المتعلقة بوظائف البنك المركزى . وبمقتضى ذلك تمثلت بنود جانب الخصوم فى الميزانية الافتتاحية للبنك المركزى فى حسابات الحكومة وحسابات الاشخاص الاعتبارية العامة الاخرى وحسابات المنظمات الدولية النقدية والائتمانية وودائع البنوك وحسابات المقاصة واتفاقات الدفع الدائنة . وكذا نصف راس المال ونصف الاحتياطيات غير التخصصية (بما فى ذلك الاحتياطى القانونى والخاص) ، اما جانب الاصول فقد تمثل فى الذهب والعملات الاجنبية فيما يزيد عن احتياجات البنك الاهلى المصرى القائمة وقت العمل بالقانون ، والقروض الممنوحة للبنوك والقروض الممنوحة بضمان الحكومة وحسابات المقاصة واتفاقات الدفع المدينة والصكوك الاجنبية . وقد قضى قانون التقسيم بان يخول لوزير الاقتصاد سلطة تحديد الاصول والخصوم الاخرى ـ ثابتة كانت او منقولة ـ اللازمة لمزاولة اعمال البنك المركزى المصرى والتى يرى ايلولتها اليه . كما قضى القانون بان ينقل الى البنك المركزى الالتزامات العرضية للبنك الاهلى المصرى الخاصة بعمليات الحكومة والاشخاص الاعتبارية العامة الاخرى ، وكذا القيود المقابلة لهذه الالتزامات .

وعلى ذلك اصبح البنك الاهلى المصرى يزاول نشاطه باعتباره بنكا تجاريا خالصا منذ اول يناير ١٩٦١ ، واستلزم التوسع فى النشاط التجارى للبنك اجراءات ادارية عديدة ، منها الغاء تحديد مبلغ معين كحد ادنى لفتح الحسابات الجارية وادخال نظام حسابات صندوق التوفير اعتبارا من اول مارس ١٩٦٢ كما رفعت درجة جميع توكيلات البنك القائمة فى ذلك الحين الى فروع . وتجدر الاشارة فى هذا الصدد الى صدور القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٢ الذى تعدلت بموجبه السنة المالية للبنوك لتنتهى فى آخر يونيو من كل عام حتى تتمشى مع السنة المالية للدولة . وقد استمر العمل بهذا القانون حتى صدر فى ١٤ اغسطس ١٩٧٢ القانون رقم ٣١ ليحدد السنة المالية للحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها لتبدأ فى اول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر من كل عام .

كما عهد البنك المركزى الى البنك الاهلى المصرى ـ بالقيام نيابة عنه ـ بمد البنوك المحلية الاخرى باحتياجاتها من أوراق النقد وصرف وتسلم الشيكات والمتحصلات الحكومية فى الجهات التى لا يوجد له فروع فيها ، وذلك لما للبنك الاهلى المصرى من خبرة سابقة فى هذا الميدان عن طريق شبكة فروعه المنتشرة فى انحاء البلاد .

١ ـ تمصير الجهاز المصرفى :

ساهم البنك خلال العام الاول من نشاطه التجارى بقدر كبير فى عملية تمصير الجهاز المصرفى التى قضى بها القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ، فقام فى عام ١٩٦١ بشراء صافى اصول خمسة فروع لبنوك أجنبية كانت تعمل فى مصر وهى : البنك التجارى الايطالى (اول فبراير) والبنك الايطالى المصرى (٢٠ مارس) وذى فيرست ناشيونال سيتى بانك اوف نيويورك (اول ابريل) والبنك التجارى اليونانى (اول ابريل) والبنك الاهلى اليونانى (اول يوليو) .

٢ ـ التأميم :

صدرت فى ٢٠ يوليو ١٩٦١ مجموعة من التشريعات الهامة استهدفت ارساء قواعد المجتمع الاشتراكى ، فاممت جميع البنوك بمقتضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، ووزعت على المؤسسات العامة الثلاث التى كانت قائمة حينذاك وهى المؤسسة الاقتصادية (التى كانت قد انشئت بغرض تنمية الاقتصاد القومى والقيام نيابة عن الحكومة بالرقابة والاشراف على الاموال العامة) ومؤسسة مصر ومؤسسة النصر . فكان نصيب مؤسسة مصر هو الاشراف على بنك مصر وبنكين آخرين . اما مؤسسة النصر فخصها بنك تجارى واحد هو بنك الجمهورية وترك للمؤسسة الاقتصادية الاشراف على البنك الاهلى المصرى فضلا عن ٢٢ بنكا تجاريا آخرا .

ولما كانت المؤسسات الثلاث المشار اليها تعتبر مؤسسات مختلطة بمعنى انها تضم شركات ذات نشاطات متنوعة فقد صدر القرار الجمهورى رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بغرض اعادة توزيع منشآت القطاع العام على عدد من المؤسسات النوعية التى كان منها المؤسسة المصرية العامة للبنوك وقد تبعها ٢٧ بنكا (ومن بينها البنك الاهلى المصرى) . اما بنك التسليف الزراعى والتعاونى فقد تبع المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة .

٣ ـ ادماج البنوك :

اعقب التأميم اجراءات تنظيمية اخرى استهدفت تدعيم الجهاز المصرفى لا سيما وان ٨٠٪ من حجم النشاط المصرفى كان يتركز فى خمسة بنوك تجارية كبيرة تميزت بانتشار فروعها فى أنحاء البلاد وتنوع نشاطها وتمتعها بخبرة مصرفية عريقة. ولهذا بدات سلسلة من الادماجات كان آخرها فى ٩ أكتوبر ١٩٦٣ (❋) انتهت الى تخفيض عدد البنوك التجارية من ١١ بنكا الى خمسة فحسب وهى : البنك الاهلى المصرى وبنك مصر وبنك الاسكندرية وبنك القاهرة وبنك بور سعيد . هذا ويمكن اجمال الدوافع التى ادت الى عمليات الادماج فيما يلى :

ـ تسهيل مهمة التخطيط القومى .

(❋) نفذت فى أول يوليو ١٩٦٤

– وجود عدد كبير من البنوك الصغيرة يعانى الكثير منها من انخفاض الكفاية فضلا عن تركزها فى المدن الرئيسية التى تقوم بخدمتها فى نفس الوقت شبكة من فروع البنوك التجارية الكبيرة .

– تخفيض الاعباء الادارية نتيجة للاستغناء عن مجالس الادارات بتلك البنوك .

ثم صدر بعد ذلك فى ٢١ سبتمبر ١٩٧١ القرار الجمهورى رقم ٢٤٢٢ الذى قضى بادماج البنك الصناعى فى بنك الاسكندرية وبنك بورسعيد فى بنك مصر وبنك الائتمان العقارى فى البنك العقارى المصرى ، وبذلك اقتصر عدد البنوك التجارية العاملة فى مصر – اعتبارا من أول يوليو ١٩٧٢ – على أربعة بنوك اختص كل منها بنشاط معين على النحو الوارد فيما بعد .

تطور عدد البنوك العاملة فى مصر

١٦ ديسمبر ١٩٦١	٩ اكتوبر ١٩٦٣	١ يوليو ١٩٧٢
١ – البنك الاهلى المصرى	البنك الاهلى المصرى	البنك الاهلى المصرى
٢ – البنك المصرى لتوظيف الاموال		
٣ – بنك التجارة		
٤ – بنك مصر	بنك مصر	بنك مصر
٥ – البنك العربى		
٦ – البنك الاهلى التجارى السعودى		
٧ – بنك التضامن المالى		
٨ – بنك سوارس		
٩ – بنك الجمهورية	بنك بورسعيد	
١٠ – بنك بورسعيد		
١١ – بنك موصيرى	بنك الاسكندرية	بنك الاسكندرية
١٢ – بنك الاستيراد والتصدير		
١٣ – بنك الاسكندرية		
١٤ – البنك الصناعى	البنك الصناعى	
١٥ – بنك الاتحاد التجارى	بنك القاهرة	بنك القاهرة
١٦ – بنك القاهرة		
١٧ – البنك اللبنانى للتجارة	تمت تصفيتهم	
١٨ – بنك يوسف نسيم موصيرى		
١٩ – البنك التجارى المصرى		
٢٠ – بنك زلخة (*)		
٢١ – البنك المصرى العربى (*)		
٢٢ – البنك العقارى المصرى	البنك العقارى المصرى	البنك العقارى المصرى
٢٣ – بنك الائتمان العقارى	بنك الائتمان العقارى	
٢٤ – البنك العقارى العربى	البنك العقارى العربى	البنك العقارى العربى
٢٥ – بنك الاراضى المصرى	تمت تصفيتهما	
٢٦ – البنك السويسرى للقروض العقارية		
٢٧ – بنك التسليف الزراعى والتعاونى	بنك التسليف الزراعى والتعاونى	المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى

* لم يتم تسجيلها وفقا لاحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ وعلى ذلك لم يكن لهما وجود رسمى فى ١٩٦٣/١٠/٩ وتم تصفية أعمالهما .

٤ ـ الغاء المؤسسة المصرية العامة للبنوك :

وبصدور القرار الجمهورى رقم ١٤٦٦ لسنة ١٩٦٤ الغيت المؤسسة المصرية العامة للبنوك وانتهى بذلك الازدواج الذى كان قائما بينهما وبين البنك المركزى المصرى فى بعض السلطات الرقابية على البنوك ، ذلك ان المؤسسة لم يكن لها سلطة فى مراقبة تنفيذ السياسة النقدية ، واقتصرت وظيفتها على اعتماد الميزانيات ، بينما ظل البنك المركزى محتفظا بوظيفة الرقابة على كمية الائتمان ونوعه وسعره . وعلى اثر الغاء المؤسسة المذكور آل الى البنك المركزى المصرى كافة اختصاصاتها .

وفى ١١ مارس ١٩٦٤ اتخذت خطوة تنظيمية هامة بصدور القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ الذى قضى بتحويل بنك التسليف الزراعى والتعاونى الى المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى ، كما قضى بتحويل فروع البنك فى المحافظات الى بنوك للائتمان الزراعى والتعاونى فى شكل شركات مساهمة تتبع المؤسسة الجديدة . على انه يلاحظ ان المؤسسة المذكورة تعتمد أساسا فى تمويلها على البنك المركزى المصرى والبنوك التجارية كما انها تلتزم بتقديم بيانات شهرية عن مركزها المالى الى البنك المركزى .

٥ ـ التخصص القطاعى :

بعد الانتهاء من عملية الادماج بين البنوك ، وسعيا وراء تحقيق درجة أعلى من التخصص نظرا لتعدد معاملات شركات المؤسسات العامة مع مختلف وحدات الجهاز المصرفى اتخذت خطوة هامة فى مجال تطوير الجهاز المصرفى وهى ((التخصص القطاعى)) الذى تم تنفيذه اعتبارا من اول يوليو ١٩٦٤ . وقد قضى هذا النظام بتوزيع العمليات المصرفية للشركات التابعة لمؤسسات القطاع العام بين البنوك التجارية الخمسة وبذلك جمع بين مزايا التخصص ومزايا تنوع الخدمات المصرفية التى يقدمها البنك الواحد ، وزيادة دراية كل بنك باقتصاديات القطاع الذى يخدمه على وجه يضع البنوك فى موقف افضل من ناحية متابعة نشاط وحدات القطاع العام واسترعاء نظر الاجهزة المعنية الى ما قد يتبين للبنوك من أوجه القصور المختلفة .

هذا وقد رؤى عدم قصر تعامل بعض القطاعات على بنك واحد ، حتى يمكن ان تساهم البنوك التجارية جميعها فى التمويل اللازم لها وعلى وجه التحديد بالنسبة للحاصلات الزراعية الرئيسية للبلاد وخاصة القطن والارز لكبر حجم التمويل اللازم لهما وما يتميز به من طابع موسمى ، كذلك لم ينصرف هذا التخصص على العمليات المتعلقة بالقطاع الخاص .

وفى ظل النظام المذكور عهد الى البنك الاهلى المصرى القيام بالعمليات المصرفية الخاصة بالشركات التى تشرف عليها المؤسسات التابعة لكل من وزارات الزراعة والاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى والمواصلات والنقل والحربية والعمليات التجارية الخاصة بهيئات قناة السويس والسكك الحديدية والمواصلات السلكية

واللاسلكية والمصانع الحربية ومصانع الطائرات والعمليات المصرفية التى تعهد بها اليه وزارة التموين وعمليات شركات مؤسسة الثروة المائية والعمليات المتعلقة بفائض الحاصلات الزراعية الامريكية .

٦ ـ التخصص الوظيفى :

بعد فترة امتدت لثمانى سنوات استبدل نظام التخصص القطاعى بنظام آخر وظيفى وذلك بصدور القرار الجمهورى رقم ٢٤٢٢ لسنة ١٩٧١ باعادة توزيع الاختصاصات بين وحدات الجهاز المصرفى على ان يبدأ العمل به اعتبارا من أول يوليو ١٩٧٢ ، ومن ثم أسند الى البنك الاهلى المصرى تمويل كافة عمليات التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا بالاضافة الى استمرار قيامه بخدمة شهادات الاستثمار (*) ، مع ترك العمليات المصرفية للشركات الخاصة والافراد للمنافسة الحرة بين البنوك الاربعة التجارية .

ولاشك فى ان اختيار البنك الاهلى لتمويل قطاع التجارة الخارجية جاء نتيجة لماله من خبرة طويلة فى هذا المجال الحيوى ومن سمعة حسنة فى الخارج فضلا عن علاقاته الطيبة مع مراسليه التى مكنته من الحصول على فيض مستمر ومتزايد من التسهيلات الائتمانية قصيرة ومتوسطة الاجل .

ويتمثل الفارق الرئيسى بين التخصص القطاعى والتخصص الوظيفى فى ان الاول كان يأخذ بمبدأ تجميع العمليات المصرفية لوحدات القطاع العام العاملة فى كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى مثل الصناعة والزراعة والتجارة فى بنك واحد . اما النظام الجديد فانه ـ على العكس من سابقه ـ يقوم على اساس اضطلاع كل بنك من البنوك الخمسة (بما فى ذلك البنك العقارى المصرى) بخدمة فرع واحد من فروع النشاط الاقتصادى ، ومن ثم فقد تقرر ان يختص كل بنك بالقيام بكافة العمليات المصرفية للقطاع العام المتعلقة بفرع النشاط الذى أسند اليه وهى انشطة التجارة الخارجية والتجارة الداخلية والانتاج والخدمات ثم التشييد والاسكان والمرافق العامة .

ومع ذلك فقد تلجأ بعض شركات القطاع العام الى التعامل مع اكثر من بنك وذلك من خلال البنك الذى يختص بخدمتها .

الانشطة التى استحدثها البنك

بالاضافة الى الانشطة العادية للبنوك التجارية فقد انفرد البنك باستحداث بعض الخدمات المصرفية الجديدة التى نستعرضها فيما يلى :

(*) تحددت اختصاصات البنوك الاخرى على النحو التالى :
بنك مصر (التجارة الداخلية وتمويل الحاصلات الزراعية) ـ بنك الاسكندرية (شئون الانتاج) ـ بنك القاهرة (الخدمات) ـ البنك العقارى المصرى (التشييد والاسكان والمرافق العامة) .

١ ـ شهادات الاستثمار :

قام البنك فى ٣١ يناير ١٩٦٥ باستحداث نظام شهادات الاستثمار بغرض المساهمة فى تجميع المدخرات القومية باعتبارها الاساس الاول لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية ، والمورد الاساسى لتمويل استثمارات الخطة .

وبدا البنك باصدار شهادات الاستثمار بنوعين هما : الاول (المجموعة ا) وهى الشهادات ذات القيمة المتزايدة التى تتزايد قيمتها كل ستة اشهر لتصل بعد ١٠ سنوات الى ١٦٥٪ من قيمتها الاسمية . والنوع الثانى (المجموعة ب) وهى الشهادات ذات العائد الجارى ، ويكون استهلاكها بالقيمة الاسمية بعد ١٠ سنوات من شرائها مع استحقاق فائدة بواقع ٥٪ سنويا تدفع كل ستة اشهر معفاة من الضرائب . وقد روعى عند اصدار هذه الشهادات ان تتدرج فئاتها بشكل يعمل على اجتذاب اكبر عدد من المدخرين وخاصة صغارهم فصدرت بالفئات التالية : ٥ جنيهات (للنوع الاول فقط) و١٠و٥٠و١٠٠و٥٠٠و١٠٠٠ و٥٠٠٠ جنيه للنوعين .

وقد احرز هذا الوعاء الادخارى نجاحا كبيرا اثناء الفترة القصيرة التى انقضت منذ استحداثه وثبت اقبال الجمهور بمختلف فئاته على توظيف مدخراتهم فى تلك الشهادات لما لها من مزايا عديدة منها ارتفاع العائد الذى يصل الى ٥٪ سنويا وهو اعلى سعر فائدة سائد حاليا ، فضلا عن السيولة الكاملة للشهادات والتى تمكن صاحبها من استرداد قيمتها بالكامل بعد مضى ستة اشهر من تاريخ الشراء ودون اية خسارة فى راسماله ، وذلك بالاضافة الى تمتعها بالامان التام حيث ان قيمتها لا تتعرض لاية تقلبات كما ان البنك يضمنها ضمانا كاملا، وكذلك تعتبر تلك الشهادات الوعاء الادخارى الوحيد الذى يتمتع بالاعفاء من كافة الضرائب والرسوم (فيما عدا ضريبة التركات ورسم الايلولة) فضلا عن عدم جواز الحجز عليها فى حدود مبلغ ٥٠٠٠ جنيه .

ونظرا للاقبال الشديد الذى لاقته شهادات الاستثمار ورغبة فى التيسير على صغار المدخرين ، صدر فى ١٠ مايو ١٩٦٧ قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٥٠ باصدار شهادات الاستثمار ذات الجوائز (المجموعة ج) وتم تداولها اعتبارا من ٤ فبراير ١٩٦٨ . وقد لاقى هذا النوع من الشهادات نجاحا كبيرا واصبح السحب على جوائزها يتم ثلاث مرات شهريا .

وتصدر هذه المجموعة بفئات جنيه واحد و ٥ و١٠ و ٥٠ و ١٠٠ جنيه كما تقرر ان يكون الحد الاقصى لقيمة مايمتلكه الرفد الواحد من هذه الشهادات ١٠٠٠ جنيه. وقد منعت الاشخاص الاعتبارية من شراء هذا النوع من الشهادات الا بتصريح خاص من وزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية او مجلس ادارة البنك . هذا ويمكن استرداد قيمتها فى اى وقت بعد شرائها ، كما يضمن البنك الا تقل قيمة الجوائز عند اجراء السحب فى كل مرة عن ١٠ آلاف جنيه .

وجدير بالذكر انه بالرغم من نجاح هذا الوعاء الادخارى وتجميعه لكمية كبيرة من المدخرات ـ وصلت صافى مبيعاتها فى نهاية ديسمبر ١٩٧٢ الى

حوالى ١٥٥ مليون جنيه ـ فان ارقام المدخرات فى الاوعية الادخارية الاخرى تشير الى نمو ارصدتها ايضا مما يؤكد ان وعاء شهادات الاستثمار قد استطاع جذب جزء كبير من الاكتناز غير المستثمر الى قطاع المدخرات القومية .

٢ ـ امانة الاستثمار

تمشيا مع ما اخذت به البنوك العالمية فى مجال تطوير وتنويع خدماتها المصرفية فقد استحدث البنك ايضا فى نهاية عام ١٩٦٥ جهاز امناء الاستثمار (عدل الاسم فيما بعد الى ادارة امناء الاستثمار) بهدف تقديم الخدمات التالية : ـ

ـ ادارة الاستثمارات العقارية والمنقولة .

ـ استثمار اموال المصريين والاجانب بالداخل والخارج .

ـ اعمال الوكالة التجارية عن الشركات الاجنبية .

ـ القيام بكافة الخدمات الضرائبية للافراد والشركات .

ـ تصفية تركات عملاء البنك المصريين والاجانب .

ـ تسجيل وشهر وتوثيق العقود والتصرفات .

ـ تنفيذ وصايا عملاء البنك المصريين والاجانب .

ـ تنفيذ اتفاقيات التعويضات .

وقد استطاعت ادارة امناء الاستثمار ان تحقق النتائج المرجوة منها بكسبها لثقة العملاء والمستثمرين المصريين والاجانب على حد سواء .

٣ ـ القروض الصغيرة :

بدا البنك فى نهاية عام ١٩٦٥ بتخصيص مبلغ مائة الف جنيه من امواله الخاصة بغرض مساعدة الحرفيين وتمويل المشروعات الانتاجية للقطاع الخاص وذلك لحين البدء فى العمل بالاتفاق الذى عقد بين البنك والحكومة المصرية من جهة وحكومة الولايات المتحدة الامريكية متمثلة فى وكالة التنمية الامريكية من جهة اخرى .

وقد قضت الاتفاقية بمنح البنك تسهيلا ائتمانيا فى حدود مليون جنيه من حصيلة فائض الحاصلات الزراعية الامريكية على ان يقتصر استخدامه على منح قروض للقطاع الخاص بحد اقصى قدره خمسة آلاف جنيه فى كل حالة لتمويل مشروعات انتاجية على ان تسدد خلال خمس سنوات ما لم توافق الوكالة على غير ذلك ، وبسعر فائدة معتدل تكفى حصيلته لتغطية النفقات الادارية لهذه القروض . وقد تم توقيع الاتفاق النهائى لهذا المشروع فى ١١ ديسمبر ١٩٦٤ .

الا ان البنك لم يقم باستخدام اية مبالغ من القرض لعدة اسباب اهمها رفض الجانب الامريكى اشراك البنك الصناعى فى الاستفادة بجزء من هذا القرض وكذا لعدم الموافقة على تخصيص جزء منه بالعملات الصعبة لتوفير الالات وقطع الغيار

والخامات المستوردة التى يحتاجها صغار الصناع والحرفيين ؛ ولذلك اعتمد البنك على موارده الخاصة فى منح قروض معفاة من العمولات ، على أن تتراوح قيمتها عادة بين ٥٠ و ٥٠٠ جنيه وقد يصل القرض الواحد احيانا الى ٥٠٠٠ جنيه وذلك مقابل سعر فائدة قدره ٣٫٥٪ (زيد فى سبتمبر ١٩٧٠ الى ٦٪) ، ونتيجة لهذه الشروط الميسرة استطاع البنك أن يرتفع بعدد عملائه الى ٢٩٣٣ عميلا بلغت جملة ارصدتهم المدينة ٢٦٥ الف جنيه فى نهاية عام ١٩٧٢ .

٤ ـ بنك المدرسة :

عملا على نشر الوعى الادخارى والعادة المصرفية بين النشء على اختلاف اعمارهم وتعويدهم على التعامل مع البنوك بما يتناسب مع وفوراتهم ، قام البنك باستحداث نظام بنك المدرسة الذى بدىء فى تطبيقه لاول مرة على سبيل التجربة فى ديسمبر ١٩٦٤ .

وقد لاقت تلك التجربة اقبالا طيبا مما دفع البنك الى تعميم هذا النظام فى كافة انحاء الجمهورية حتى بلغ عدد المدارس التى اشتركت فى المشروع ٥٣٨ مدرسة فى نهاية عام ١٩٧٢ ، وعدد المتعاملين من الطلبة نحو ١٩٧ الف طالب بلغ مجموع ايداعاتهم حوالى ٨٨ الف جنيه .

تطور الهيكل الادارى للبنك :

تمشيا مع التطورات التى حدثت فى تنظيم العمل المصرفى اتجه البنك الاهلى الى تطوير هيكله التنظيمى بما يوائم احتياجات العمل وذلك باستحداث بعض الادارات والتوسع فى بعضها الآخر .

وغنى عن البيان ان تحول البنك الاهلى المصرى الى النشاط التجارى الخالص كان يستلزم بالضرورة وجود ادارة تتولى مسئولية القروض التى يمنحها البنك ومن ثم انشئت ادارة الائتمان فى يناير ١٩٦١ لتقوم بدراسة طلبات القروض بكافة انواعها وتجميع الاستعلامات عن المراكز المالية للعملاء .

كما تم فى عام ١٩٦١ ايضا انشاء مكتب التخطيط والمتابعة ليتولى اعداد البيانات الخاصة بنشاط البنك التى تطلبها الجهات المختصة بمتابعة خطة التنمية . الا انه رؤى فى عام ١٩٦٤ تحويل هذا المكتب الى ادارة جديدة للتنظيم والتخطيط تقوم بمزاولة اعماله وذلك بالاضافة الى متابعة توجيه وحصر الانفاق واعداد التقديرات السليمة والموازنات التخطيطية للبنك واعداد التقارير الخاصة بمتابعة تنفيذها . كما اختصت الادارة ايضا بكل مايتعلق بشئون التنظيم وترتيب الوظائف وتخطيط القوى العاملة وتدريب موظفى البنك . على انه رؤى فى اكتوبر ١٩٧٢ فصل اعمال التخطيط فى ادارة مستقلة اطلق عليها اسم ادارة التخطيط والمتابعة وبقيت شئون التنظيم تحت اشراف الادارة العامة للتنظيم والادارة .

وفى ٢٩ نوفمبر ١٩٦٢ انشئت ادارة مستقلة للشئون العامة لتقوم بالاشراف على كل مايتعلق بالنشاط الاجتماعى والرياضى والثقافى للعاملين ونوادى البنك

ونظام العلاج الطبى ، كما اختصت الادارة المذكورة بشئون الاعلام فيما يتعلق باوجه نشاط البنك المختلفة .

وكان البنك قد انشا فى ديسمبر ١٩٦٤ ادارة التصفية لتتولى تصفية البنك التجارى المصرى الذى آلت اصوله وخصومه الى البنك بعد ذلك عن طريق الشراء وكذلك متابعة تحصيل كافة الديون المشكوك فيها على مستوى جميع فروع البنك . وقد عدل اسم هذه الادارة فى اكتوبر ١٩٧٢ الى ادارة متابعة الديون .

وكان البنك قد استحدث فى عام ١٩٦٥ وحدة مركزية للاعتمادات المستندية ، ادمجت فيها اقسام الاعتمادات التى كانت موجودة اصلا فى كافة فروع منطقة القاهرة ، وقد تعدل اسم الوحدة فى اكتوبر ١٩٧٢ لتصبح الادارة العامة للاعتمادات المستندية .

ومع استحداث شهادات الاستثمار فى يناير ١٩٦٥ انشا البنك ادارة شهادات الاستثمار لتتولى كافة المسئوليات التنفيذية الخاصة بهذه الشهادات واعداد البيانات والاحصاءات اللازمة فضلا عن القيام بمهمة الترويج لهذا الوعاء الادخارى الجديد .

وفى ٢٤ سبتمبر ١٩٦٧ بدا العمل فى ادارة امناء الاستثمار التى انشاها البنك لتقوم بالوكالة بكافة الخدمات المصرفية وغير المصرفية للمصريين والاجانب .

ونود ان نشير هنا الى ان الهيكل الجديد لوظائف البنك الذى صدر فى اكتوبر ١٩٧٢ قد اعاد تنظيم ادارات المركز الرئيسى للبنك على النحو التالى :

(ا) الادارات العامة (فئة اولى) :

١ ـ الادارة العامة للائتمان .
٢ ـ الادارة العامة للاعتمادات المستندية .
٣ ـ الادارة العامة للبحوث والاحصاء .
٤ ـ الادارة العامة للتفتيش .
٥ ـ الادارة العامة للتنظيم والادارة .
٦ ـ الادارة العامة لشهادات الاستثمار .
٧ ـ الادارة العامة للخدمات العامة .
٨ ـ الادارة العامة للشئون المالية .
٩ ـ الادارة العامة للشئون القانونية .
١٠ ـ الادارة العامة للشئون الخارجية .

١١ ـ الادارة العامة للشئون العـامة .

١٢ ـ الادارة العامة لشئون العاملين .

(ب) ادارات (فئة ثانية) :

١ ـ ادارة متابعـة الديون

٢ ـ ادارة امنـاء الاستثمار

٣ ـ ادارة التخطيط والمتابعة

٤ ـ ادارة الامـن

٥ ـ ادارة الشـكاوى

٦ ـ مكتب رئيس مجلس الادارة

هذا وقد صدر فى ٢٩ يونيو ١٩٧٢ قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٧٢ الذى تقرر بموجبه نقل كافة العمليات التنفيذية فى المجالات النقدية التى كانت تختص بها الادارة العـامة للنقد بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية الى الجهـاز المصرفى على ان تتولى البنوك التجارية خدمة القطاعات والافراد المتعاملين معها فى الشئون النقدية بحيث يتولى البنك المركزى المصرى مراقبة تنفيذ البنوك التجارية للقواعد النقدية المقررة . وعلى ذلك يقوم البنك الاهلى حاليا بدراسة انشاء ادارة جديدة للقيام بعمليات النقد ، وقد قطعت هذه الدراسة شوطا كبيرا ولكن لم يصدر بعد القرار الخاص بانشائها .

(ج) مجلس الادارة :

تم تشكيل مجلس ادارة البنك بعد التقسيم فى عـام ١٩٦١ من رئيس المجلس والعضو المنتدب وخمسة اعضاء ، ثم صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام الذى قضى بأن يتولى ادارة الشركةمجلس يتكون من عدد فردى من الاعضاء لا يزيد عددهم عن تسعة منهم رئيس المجلس ويعين نصف الاعضاء بقرار جمهورى وينتخب النصف الآخر من بين العاملين . وفى اكتوبر ١٩٧١ صدر القرار الجمهورى رقم ٢٤٦٩ والخاص بتشكيل مجالس ادارات البنوك التجارية والمتخصصة من رئيس لمجلس الادارة واربعـة من مديرى العموم وهو النظام الذى لايزال معمول به حتى الآن .

الفصل الثالث

تطور موارد واستخدامات ومعدلات أداء البنك الأهلى المصرى خلال السنوات ١٩٦١ - ١٩٧٢

(أ) تطور الموارد والاستخدامات :

تصـور الميزانية العمومية للبنك التجارى مصادر امواله واوجه استخدامها فى تاريخ اعدادها ، اما الوقوف على اهم العلاقات والمعايير الماليةوتطورها ومعدلات النشاط والكفاءة فى استخدام الموارد وغيرها فيتم بدراسة التغير فى بنود الميزانية لعدد من السنوات . وتتناول هذه الدراسة تطور موارد واستخدامات البنكالاهلى المصرى خلال السنوات ١٩٦١ ـ ١٩٧٢ (*) على النحو التالى :

اولا ـ تطور اجمالى الميزانية والاهمية النسبية للبنود الرئيسية .

ثانيا ـ اهم المعايير والمؤشرات المالية المتعلقة بتلك الميزانية وتطورها السنوى .

اولا ـ تطور اجمالى الميزانية والاهمية النسبية للبنود الرئيسية :

(ا) تطور اجمالى الميزانية :

اطرد نمو ميزانية البنك الاهلى المصرى لتصل الى نحو ٧١٩ر٥ مليون جنيه فى آخر الفترة محل البحث مقابل ٧٥ر٨ مليونا فى بدايتها . وقد بلغ المتوسط السنوى لمجموع الميزانية نحو ٤٣٩ر٦ مليون جنيه مقابل ١٠٠٧ر٥ مليونا للميزانية المجمعة للبنوك التجارية ، وبذلك يمثل البنك الاهلى المصرى ما نسبته ٤٣ر٦٪ فى المتوسط من اجمالى موارد واستخدامات البنوك التجارية مجتمعة . وتجـدر الاشارة الى ان الزيادة فى ميزانية البنك الاهلى خلال تلك السنوات قد بلغت ٦٠٪ من الزيادة التى تحققت فى الميزانية المجمعة للبنوك التجارية .

ومما يلاحظ أيضا أن الزيادات التى تحققت فى ميزانية البنك اعتبارا من عام ١٩٦٤ كانت بمعدلات كبيرة بلغ متوسطها السنوى نحو ٦٢ر٩ مليون جنيه مقابل ٢٥ر٩ مليونا فحسب كمتوسط للسنوات السابقة . وقد تحققت هذه المعدلات العـالية للزيادة بعد أن تفرغ البنـك للاعمـال المصرفية الصرفه وانتهى من عمليـات التمصير واتم سلسلة الادماجات (x) ، هذا فضلا عن تطبيق التخصص القطاعى اعتبارا من أول

* تنتهى جميع السنوات محل البحث فى يونيو ، باستثناء عامى ١٩٦١ و ١٩٧٢ التى تنتهى فى ديسمبر

x أنظر الفصل الثانى م نهذا الكتاب .

يوليو ١٩٦٤ . وقد ادى كل هذا الى اتساع دائرة نشـــاط البنك ، ويظهر ذلك واضحا من تطور ارقام مختلف بنـــود الموارد والاســـتخدامات التى سجلت دون استثناء زيادات طوال تلك الســنوات وهذا ما يوضحه التحليل التالى .

(ب) تطور الاهمية النسبية لبنود الموارد والاستخدامات

تفيد دراسة الاهمية النســبية لبنود الاصول والخصوم مقارنة باجمالى الميزانية فى قياس مدى نجاح البنك التجارى فى القيـــام بوظائفه بين مختلف وحدات الجهاز المصرفى ومدى كفاءته فى اداء الخدمات المصرفية اللازمة لنمو النشاط الاقتصادى القومى بصـــفة عامة . وفيما يلى دراســـة تطور الاهمية النســـبية لبنود الموارد والاستخدامات للبنك الاهلى المصرى خلال السنوات محل الدراسة .

١ ـ المـوارد :

تتمثل موارد البنك التجارى فى الاموال التى يستخدمها فى مباشرة عملياته المصرفية وهى اما موارد ذاتيـــة او موارد خارجيـــة .

(أ) المـــوارد الذاتيـــة :

وتتمثل فى راس المال والاحتياطيات والارباح غير الموزعة . وقد بلغت نسبة المتوسط السنوى لهذه الموارد الى متوسط اجمالى الميزانية نحو ١ر٥ ٪ مقابل ٣ ٪ فى الميزانية المجمعة للبنوك التجارية ، على انه ليست هناك نسبة مثلى ينبغى تحقيقها ، ذلك ان تغير الظروف الاقتصادية ينعكس اثرها على حجم الموارد الخارجية اساسا دون الموارد الذاتية ، فزيادة راس المـال ليس بالامر الميسور فى معظم الاحوال ، وتدعيم الاحتياطيـات امر مرهون بحجم الارباح المحققـة ونظام التوزيع . هــذا وقد شكل راس مال البنـك الاهلى خـلال السـنوات ١٩٦١ ـ ١٩٧٢ ما نسبته ٢٥ ٪ (فى المتوســط) من اجمـالى رؤوس اموال البنوك التجـارية مجتمعـة فى حين كونت احتياطاته ١٩ر٨ ٪ من مجموع احتياطيات هذه البنوك .

(ب)المـــوارد الخارجيـــة :

وتتمثل اساســا فى الودائع بأنواعها ومســتحقات البنوك المحليـة والمراسـلين والقروض من البنك المركزى . وفيما يلى موجز عن تطور كل من هذه البنود :

الودائـــع :

شكل هذا البند ما نسبته ٤٢ر٤ ٪ كمتوســط سنوى من مجموع مـوارد البنك الاهلى خلال سنوات الدراسة مقابل ٥٩ر٥٪ للبنوك التجارية مجتمعة . ولقد سجلت ودائع البنك زيادات سنوية متفاوتة بلغ المعدل الاقصى لها ٣٥٪ فى عــام ١٩٦٤ والادنى ١٪ فى عام ١٩٦٦ ويعزى ارتفاع معـدلات الزيادة الى الادماجات وتطبيق نظـام التخصص القطـاعى كما سبق ذكره . اما التراجـع النسبى للزيادة فى الودائع فى سنتى ١٩٦٦ و ١٩٦٧ (١٪ و٤٪) فيرجع فى المقام الاول الى السياسة الانكماشية التى اتبعت لمواجهة الضغوط التضخمية التى صاحبت تنفيـذ

الخطـة الخمســية الاولى . والجـدير بالذكر ان رصـيد الودائع ارتفع فى آخـر الفترة بنسـبة ٤٢٦ ٪ عنه فى بدايتها مقابل ٢٢٨ ٪ للبنوك التجارية .

هذا ويلاحظ تباين الاهمية النسبية لودائع البنك الى اجمالى موارده من عام لآخر اذ تراوحت نسبتها خلال السنوات ١٩٦١ ـ ١٩٦٣ بين ٧٧ ٪ و ٨٤ر٦ ٪ ثم اتجهت الى التراجع لتصل فى نهاية الفترة الى ٣٤ر٥ ٪ . وغنى عن البيـان ان هذا التراجع يعزى الى تزايد اجمـالى الموارد بمعـدل اكبر من معـدل تزايد الودائع ، رغم ان الاخير كان اكبر من مثيله فى البنوك التجارية كما تقدم .

وتخـدم عملية متابعـة تطور الودائع ادارة البنك التجـارى فى رسم السياسـة الملائمة للتوظيف . وتجرى المتابعـة من جوانب متعددة اهمها :

ا ـ دراسة تطور كل نوع من انواع الودائع والمقارنة بين اتجاهات كل منها .

وفيما يتعلق بالبنك الاهلى فان ارصدة الودائع الجارية تمثل ما نسبته ٦١ر٦٪ (فى المتوسط سنويا) من جملة ارصـــدة الودائع مقابل ٢٩ر٩٪ للودائع باخطار و ٣ر٩٪ للودائع لاجل ، اما ودائع التـوفير فتمثل مانسبته ٤ر٦٪ . وبالنسـبة للتطور السنوى لارصدة كل نوع فقد تذبذبت ارصدة الودائع الجارية زيادة ونقصا بين ٨٣ر٥ مليون جنيه فى عام ١٩٦٣ و ١٥٥ر١ مليـونا فى عـام ١٩٧٠ . وقد جـاء انخفاض الرصيد فى عام ١٩٦٣ عنه فى العام السابق بسبب الغاء الفائدة على هذا النوع من الودائع اعتبارا من اول يوليو ١٩٦٢ ، اما الودائع باخطار فقد قفز رصـيدها بشكل واضح من ٧ر٨ مليون جنيه فى عام ١٩٦٢ الى ٣١ر٦ مليونا فى عام ١٩٦٣ بعد ان قرر البنك المركزى المصرى رفع سـعر الفائدة على هذا النوع من الودائع والودائع لاجل وودائع التوفير اعتبارا من التاريخ من التاريخ (*) ، ثم واصل الرصيد ارتفاعه فى السنوات التالية ليصل الى ٨٠ر١ مليون جنيه (اعلى مستوياته) فى آخر يونيو ١٩٦٨ . وعلى عكس الودائع باخطار فقد كانت مسايرة الودائع لاجل لهذا الاتجاه اقل بكثير اذ ان معدلات الزيادة فى ارصدتها على مدار الفترة كانت متواضعة نسـبيا وعموما فقد بلغ المتوسط السنوى لتلك الارصدة نحو ٧ر٣ مليون جنيه بحـد اقصى ١١ر٦ مليـون جنيه فى يونيو ١٩٧٢ . اما ودائع التوفير فقـد اطردت الزيادة فى ارصدتها فى جميع السنوات باستثناء عام ١٩٦٧ لتصل فى نهايتهـا الى ١٥ر٦ مليون جنيه ، ويلاحظ ان معدلات الزيادة السنوية فى السنوات ١٩٦٩ ـ ١٩٧٢ كانت اكبر منها خلال السنوات ١٩٦٦ ـ ١٩٦٨ ، ويرجع ذلك اساســا الى رفع سعر الفائدة على ذلك النوع من الودائع من ٣٪ الى ٣ر٥٪ اعتبارا من اول ديسمبر ١٩٦٨ .

ب ـ توزيع الودائع حسب القطاعات التى ينتمى اليها المودعون : وتتمثل فى القطـاع العام والقطـاع الخاص وقطاع العالم الخارجى وقطـاعات اخرى . وترجع اهمية هذا التوزيع الى اختلاف طبيعة الودائع لكل قطاع . وتشير البيانات الى ان

---

* ارتفعت أسعار الفائدة لتتراوح بين ٢٪ و ٤ ٪ بدلا من ١ر٥ ٪ و٣٪

البنك قد نجح فى اجتذاب ودائع الافراد وشركات القطاع الخاص حيث شكلت نحوا من ٥٤٪ (فى المتوسط) من اجمالى الودائع خلال السنوات ١٩٦٦ ــ ١٩٧٢ مقابل ٤٠ر٣٪ للقطاع العام (منها ١٥ر٦٪ لودائع وحدات القطاع العام المخصصة للبنك) اما قطاع العالم الخارجى فقد مثلت ودائعه حوالى ٤ر٦ ٪ . ويتبين من التوزيع السابق ان نظام التخصص القطاعى لم يكن وحده سببا فى زيادة ارصدة ودائع البنك وانما ترجع هذه الزيادة فى جزء لا يستهان به الى نجاح البنك فى اجتذاب ودائع الافراد والقطاع الخاص الذى ترك حرا للمنافسة بين البنوك .

ج ــ التوزيع الجغرافى للودائع : وتهدف دراسته الى معرفة المناطق التى تتركز فيها الودائع لاجتذاب موارد جديدة لاستخدامها فى المناطق التى تزداد فيها فرص التوظيف . ويتضح من التوزيع الجغرافى لودائع البنك خلال السنوات ١٩٦١ــ١٩٧٢ ان ٨١ر٢ ٪ فى المتوسط من اجمالى ارصدة تلك الودائع تتركز فى منطقة القاهرة مقابل ١٣ر٥٪ لمنطقة الاسكندرية و ٣ر٩٪ للوجه البحرى والقناة و ١ر٤٪ للوجه القبلى .

المستحق للبنوك

ويمثل هذا البند الارصدة المستحقة لبنوك محلية واجنبية بما فى ذلك البنك المركزى . وتتمثل الارصدة المستحقة للبنوك المحلية فى ناتج العمليات الجارية كالتحويلات وتحصيل الكمبيالات وغيرها وذلك فضلا عن الايداع العادى . اما الارصدة المستحقة للبنوك الاجنبية فتتمثل عادة فى ناتج العمليات الجارية واستخدامات التسهيلات الائتمانية التى يحصل عليها البنك من مراسليه لتمويل عمليات الاستيراد .

وقد بلغ المتوسط السنوى لبند المستحق للبنوك خلال السنوات المذكورة (عدا المبالغ المقترضة من البنك المركزى) نحو ٢٤ر٨ مليون جنيه بما نسبته ٥ر٦ ٪ من اجمالى موارد البنك ، وما نسبته ٣٩ر٧ ٪ من اجمالى المستحق للبنوك والمراسلين فى الميزانية المجمعة للبنوك التجارية . واذا اضفنا المبالغ المقترضة من البنك المركزى المصرى يصبح المتوسط حوالى ٢٢١ر٩ مليون جنيه بما نسبته ٥٠ر٥ ٪ من اجمالى موارد البنك و ٨٣ر٧ ٪ من اجمالى المستحق للبنوك والمراسلين فى الميزانية المجمعة للبنوك التجارية .

٢ ــ الاستخدامات

تنقسم استخدامات البنك الى اصول سائلة واوراق مالية واستثمارات وتسهيلات ائتمانية ، وفيما يلى تحليل لاهم هذه الاصول خلال السنوات موضوع الدراسة .

١ ــ الاصول السائلة

وتتمثل فى النقدية ، والارصدة لدى البنك المركزى والبنوك المحلية والمراسلين وتختلف طبيعة كل منها . فالاولى هى المبالغ التى يقابل البنك بها عمليات الصرف اليومية التى تقتضيها مباشرة النشاط المصرفى ، والثانية هى الاموال التى يودعها البنك لدى البنك المركزى كاحتياطى تنفيذا لاحكام قانون البنوك والائتمان . اما

الارصدة لدى البنوك والمراسلين فتتمثل فى ايداعات البنك لديها سواء كانت بفائدة او لاغراض التشغيل . وقد بلغ المتوسط السنوى لمجموع الاصول السائلة خلال السنوات المذكورة ٧١ر٢ مليون جنيه بما نسبته ١٦ر٢ ٪ من اجمالى اصول البنك مقابل ٢٨٨ر١ مليون جنيه او ٢٨ر٧ ٪ فى الميزانية المجمعة للبنوك التجارية . وقد سجلت جميع السنوات السابقة على عام ٦٧/١٩٦٨ ارقاما تقل عن المتوسط المذكور وتتراوح بين ٢١ر٤ و ٧٠ر٨ مليونا من الجنيهات . اما فى السنوات الاخيرة فقد ارتفعت بشكل ظاهر لتصل الى ذروتها فى ١٩٧٢/٦/٣٠ اذ بلغت ١٣٦ مليون جنيه بسبب زيادة ودائع البنك وضيق مجالات الاستثمار .

ب ــ الاوراق المالية والاستثمارات

ويعتبر هذا البند عنصر الامان بالنسبة للاموال الموظفة ويتميز بالسيولة المرتفعة والعائد المناسب ، وقد بلغ المتوسط السنوى لارصدة الاوراق المالية والاستثمارات فى ميزانية البنك خلال السنوات من ١٩٦١ الى ١٩٧٢ نحو ٧٦ر٨ مليون جنيه بما نسبته ١٧ر٥ ٪ من متوسط اجمالى الاصول مقابل ١٧١ر٩ مليونا بنسبة ١٧ر٢ ٪ فى الميزانية المجمعة للبنوك التجارية ، والجدير بالذكر ان استثمارات البنك تمثل ما نسبته ٤٤ر٧ ٪ منها . وقد اطردت الزيادة فى ارصدة الاوراق المالية والاستثمارات طوال السنوات المذكورة لتبلغ ذروتها فى عام ١٩٦٥ (١٢٩ر٤ مليون جنيه مقابل ٤٣ مليونا فى الميزانية الافتتاحية) ثم تراجعت بعد ذلك لتسجل ٣٩ر٣ مليون جنيه فحسب فى عام ١٩٧١ . وقد اخذت ارصدة الاستثمارات فى الميزانية المجمعة للبنوك التجارية اتجاها مماثلا . ومن دراسة التوزيع الهيكلى لارصدة الاستثمارات وتطورها على مدار تلك السنوات يمكن الوقوف على اسباب هذا التطور واهمها ما يلى :

ــ التزايد السنوى الذى شهدته ارصدة السنوات الاولى نتيجة لزيادة الاستثمار فى اذون الخزانة الى الحد الذى رفع من نسبة ما خصها من اجمالى الاستثمارات من نحو ٣٦٪ فى الميزانية الافتتاحية الى ٤٨ر٨٪ عام ١٩٦٤ . وقد اقتضت ظروف تمويل الخطة الخمسية الاولى زيادة اصدار الحكومة لتلك الاذون وبالتالى اقبال البنوك على شرائها . اما التراجع التالى فيعزى الى تناقص اذون الخزانة ايضا اعتبارا من عام ١٩٦٥ لقلة ما كان يعرض منها تنفيذا للسياسة الانكماشية كما تقدم من جهة ولقيام البنك المركزى بحيازتها لاستخدامها فى غطاء الزيادة فى اصدار البنكنوت من جهة اخرى الى ان توقف البنك الاهلى عن الاستثمار فيها نهائيا عام ١٩٧١ .

ــ الثبات النسبى لارصدة الاوراق المالية الحكومية والمضمونة من الحكومة ، فقد تراوحت بين ٣٦ر٦ و ٤٠ر٧ مليون جنيه طوال السنوات المذكورة ، وان كانت اهميتها النسبية فى اجمالى الاستثمارات قد تزايدت نظرا للتناقص الذى طرا على الاجمالى .

القروض والسلفيات والكمبيالات المخصومة :

اتسمت ارصدة هذا البند خلال سنوات الدراسة بالتذبذب ، فقد بلغ المتوسط السنوى لها ٤٠ر٣ مليون جنيه بما نسبته ٩٪ من اجمالى الميزانية . وقبل استعراض الدراسة الهيكلية للقروض والسلفيات للوقوف على اسباب التذبذب المذكور يجدر التنويه بما اسفرت عنه اتفاقية التثبيت بين مصر وصندوق النقد

الدولى فى مايو ١٩٦٢ من رفع نسبة الاحتياطى للبنوك التجارية من ٥ر١٢٪ الى ٥ر١٧٪ وكذا زيادة سعر الخصم من ٣٪ الى ٥٪ ، بالاضافة الى الحدود القصوى للتسهيلات الائتمانية التى وضعها البنك المركزى للبنوك التجارية مما ادى الى الثبات النسبى فى ارصدة هذه التسهيلات لدى البنوك بصفة عامة بعد هذا التاريخ .

هذا وقد اتجهت ارصدة الكمبيالات المخصومة الى التناقص بشكل واضح الامر الذى يعزى فى المقام الاول الى تعامل شركات القطاع العام بالبيع نقدا بعد صدور قوانين التاميم فضلا عن تطبيق السياسة الانكماشية التى اعقبت الخطةالخمسية الاولى وظروف حرب ١٩٦٧ .

وفيما يخص التوزيع الهيكلى لارصدة القروض والسلفيات فقد استوعبت القروض بدون ضمان ما نسبته ٣ر٦٢٪ من متوسط اجمالى ارصدة القروض والسلفيات مقابل ١٤٪ للقروض بضمانات اخرى و ٥ر١٢٪ للقروض بضمان بضائع و٧ر٧٪ للقروض بضمان اوراق مالية و٥ر٣٪ للقروض الاخرى . وقد ادى الانخفاض الذى حدث لارصدة القروض بضمانات اخرى فى عام ١٩٦٨ بنحو ٥ر٤ مليون جنيه الى انخفاض اجمالى رصيد القروض الى ٨ر٣٨ مليون جنيه مقابل ٩ر٤٠ مليون جنيه فى العام السابق . اما ارتفاع الرصيد الاجمالى خلال السنوات الثلاث الاخيرة فيعزى اساسا الى الزيادة التى حدثت للقروض بدون ضمان عينى نتيجة للتوسع فى النشاط الاقتصادى عامة رغم تراجع ارصدة القروض بضمان اوراق مالية .

ويتضح من توزيع القروض والسلفيات والكمبيالات المخصومة على القطاعات الاقتصادية ان النشاط التمويلى قد امتد ليشمل كافة القطاعات ، فاستحوذ قطاع الصناعة على ما نسبته ٧ر٤٠٪ كمتوسط سنوى من الاجمالى مقابل ٢٣٪ لقطاع الخدمات و٦ر١٤٪ لقطاع التجارة و٧ر١١٪ لقطاع الزراعة و ١٠٪ للقطاعات الاخرى .

وقد غطى النشاط التمويلى للبنك كل المناطق الجغرافية الرئيسية كما يتضح من التوزيع الجغرافى للقروض والسلفيات والكمبيالات المخصومة اذ خص منطقة القاهرة ٨ر٦٨٪ فى المتوسط من اجمالى ارصدة هذا البند مقابل ٥ر١٩٪ لمنطقة الاسكندرية و ١١٪ للوجه البحرى والقناة و ٤ر١٪ للوجه القبلى . ويلاحظ ان نصيب كل منطقة قد جاء متناسبا تناسبا طرديا مع درجة تركز وطبيعة النشاط الاقتصادى بها .

٣ ـ الالتزامات العرضية :

تمثل الالتزامات العرضية عنصرا هاما من نشاط البنك التجارى ، وقد بلغ المتوسط السنوى لاجمالى تلك الالتزامات فى البنك الاهلى المصرى خلال الفترة ١٩٦٢ – ١٩٧٢ نحو ٨ر٢٥٧ مليون جنيه متراوحة بين حد ادنى قدره ٤ر١٣٩ مليون جنيه فى عام ١٩٦٢ وحد اقصى وصل الى ٧ر٤٤٢ مليونا فى عام ١٩٧٢ .

وتجدر الاشارة الى ان التسهيلات الائتمانية (الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والكمبيالات المقبولة والمظهرة) تمثل جانبا كبيرا من مجموع تلك الالتزامات اذ بلغ المتوسط السنوى لتلك التسهيلات نحوا من ٢ر١١٠ مليون جنيه ــ او ما نسبته ٨ر٤٢٪ من اجمالى الالتزامات العرضية خلال فترة البحث ــ موزعة على الاعتمادات المستندية بواقع ٧ر٥٨٪ وخطابات الضمان ٧ر٣٨٪ والكمبيالات المقبولة والمظهرة ٦ر٢٪ .

ثانيا ـ المعايير والمؤشرات المالية المتعلقة ببنود ميزانية البنك الاهلى المصرى :

يقصد بالمعايير المالية لميزانية البنك التجارى العلاقات النسبية بين بنودها ، وهى تتعدد باختلاف البنود المقارنة وطبقا للمجالات المستهدف بحثها . وفيما يلى استعراض لاهم هذه المعايير وطرق حسابها والغرض من متابعتها ، ثم محاولة تطبيقها بالنسبة لميزانيات البنك الاهلى خلال السنوات ١٩٦١ – ١٩٧٢ .

ا ـ معايير السيولة :

وهذه تنقسم بدورها الى المعيار النقدى ونسبة الاحتياطى ونسبة السيولة وجميعها نسب تقيس مقدرة البنك على مواجهة متطلبات سحب الودائع الجارية ومدى توافر متطلبات التشغيل العادية اليومية ، وعلى ذلك فانها تفيد ادارة البنك فى انتهاج السياسة المناسبة لتحقيق الربح المجزى من ناحية كما تضمن سلامةمركز البنك المالى من ناحية اخرى .

١ ـ المعيار النقدى

وهو عبارة عن العلاقة بين الاصول النقدية للبنك (ممثلة فى النقدية والارصدة لدى البنك المركزى والبنوك والمراسلين) وبين قيمة التزاماته (الودائع بانواعها والمستحق للبنوك) .

وفيما يتعلق بالبنك الاهلى المصرى فقد بلغ المتوسط السنوى لهذا المعيار خلال السنوات موضوع الدراسة نحو ٧ر١٧٪ بحد اقصى ٦ر٢٤٪ فى عام ١٩٦٢ وحد ادنى ٧ر١٠٪ فى عام ١٩٦٧ .

٢ ـ نسبة الاحتياطى :

وهذه تمثل العلاقة بين الارصدة لدى البنك المركزى وبين الودائع بالعملة المصرية والشيكات والحوالات وخطابات الاعتماد والمستحق للبنوك . وعلى ذلك يقوم كل بنك تجارى يعمل فى مصر بحساب هذه النسبة شهريا على اساس المتوسطاليومى لايام العمل الرسمية خلال الشهر .

وتلتزم البنوكالتجارية بنسبة يحددها البنك المركزى تتغير خلال شهور السنة تمشيا مع موسمية النشاط الاقتصادى ، كما تتغير فى بعض الاحوال فى ضوء

الظروف الاقتصادية التى تمر بها البلاد واذ تعد هذه النسبة من اهم اسلحة البنك المركزى فى توجيه السياسة النقدية والائتمانية ، وجدير بالذكر ان البنك المركزى المصرى قد قرر رفع نسبة الاحتياطى النقدى اعتبارا من مايو ١٩٦٢ من ١٠٪ و ٥ر١٢٪ الى ٥ر١٢٪ و ٥ر١٧٪ طبقا لبرنامج اتفاقية التثبيت الاقتصادى مع صندوق النقد الدولى كما قرر رفعها مرة اخرى اعتبارا من اول ابريل ١٩٦٦ لتتراوح بين ١٥٪ و ٢٠٪ .

وفيما يخص البنك الاهلى فقد بلغ متوسط نسبة الاحتياطى لديه نحو ٨ر٢٣٪ بحد اقصى ٤ر٣٥٪ عام ١٩٧٠ وحد ادنى ١ر١٦٪ عام ١٩٦٢ مقابل ١ر٢٢٪ كمتوسط للبنوك التجارية مجتمعة . وهذا يعنى ان الارصدة التى يحتفظ بها البنك الاهلى المصرى لدى البنك المركزى تعد كافية لمواجهة التزاماته كما انها تكفل له القدرة على التوسع فى عمليات الاقراض والاستثمار .

٣ ـ نسبة السيولة :

وهى اكثر شمولا من المعيارين السابقين نظرا لاضافة النقدية واذون الخزانة والاوراق المالية الحكومية او المضمونة من الحكومة (مطروحا منها القروض بضمان تلك الاصول) الى الارصدة لدى البنك المركزى ونسبة هذا المجموع الى ودائع البنك بالعملة المصرية مضافا اليها شيكات وحوالات وخطابات اعتماد مستحقة الدفع ومستحقة للبنوك والقيمة غير المغطاة نقدا من مبالغ خطابات الضمان المصدرة. وقد قام البنك المركزى المصرى بتحديد النسبة المقررة للسيولة بمعدل ٣٠٪ .

وفيما يخص البنك الاهلى المصرى فقد بلغ متوسط نسبة سيولته خلال الفترة محل الدراسة نحو ٢ر٥٢٪ مقابل ٥٣٪ للبنوك التجارية مجتمعة . هذا وقد بدا البنك نشاطه كبنك تجارى خالص بنسبة سيولة عالية بلغ متوسطها خلال السنوات ١٩٦١ ـ ١٩٧٣ نحو ٧ر٨٠٪ مقابل ٥٣٪ فحسب فى البنوك التجارية مجتمعة ويرجع ذلك الى انخفاض نسبة المستخدم من موارد البنك فى مجال الاقراض مقارنا بالبنوك الاخرى . ولكن سرعان ما تحول الوضع مع تزايد نشاط البنك لتنخفض النسبة ويبلغ متوسطها ٩ر٤٢٪ خلال السنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٧٢ مقابل ٢ر٥٢٪ للبنوك التجارية مجتمعة . هذا وقد انخفض متوسط نسبة السيولة لدى البنك الاهلى فى سنتى ١٩٦٧ و ١٩٦٨ لتبلغ ٨ر٣٥٪ و ٤ر٣٦٪ على التوالى ، ويرجع ذلك اساسا الى انخفاض استثمارات البنك وايضا البنوك التجارية مجتمعة (احدى مكونات بسط النسبة) لظروف حرب يونيو ١٩٦٧ من ناحية وبسبب السياسة الانكماشية التى اعقبت الخطة الخمسية الاولى من ناحية اخرى . اما ارتفاع تلك النسبة فى السنوات الاخيرة فيعزى اساسا الى زيادة بند نقدية وارصدة لدى البنوك والمراسلين (احد بنود بسط النسبة) .

ب ـ معايير التوظيف :

وهذه تنقسم الى ثلاثة معدلات هى :

معدل الاقراض ومعدل توظيف الودائع ومعدل توظيف الموارد .

١ ـ معدل الاقراض : ويستخرج بايجاد ناتج قسمة اجمالى القروض والسلفيات على اجمالى الودائع ويستخدم هذا المعدل لقياس مدى قيام البنك بتزويد المجتمع بالقروض والسلفيات ولمتابعة مدى نجاح سياسة الاقراض التى ينتهجها .

وقد بلغ المتوسط السنوى لمعدل الاقراض بالبنك نحو ٢٤٪ بحد اقصى قدره ٣١٪ فى عام ١٩٦٣ وبحد ادنى قدره ١٩٪ فى عامى ١٩٦٨و١٩٦٩ . وتجدر الاشارة فى هذا الصدد الى اتفاقية التثبيت ووضع حدود قصوى للتسهيلات الائتمانية واثرها على نمو حجم القروض بالبنك الاهلى خاصة والبنوك التجارية عامة ، فى الوقت الذى اتجهت ارصدة الودائع الى التزايد ، الامر الذى ادى الى الانخفاض التدريجى لهذا المعدل كما تقدم .

٢ ـ معدل توظيف الودائع : ويقتضى استخراج هذا المعدل اضافة ارصدة مختلف بنود الاستثمار الى الاوراق التجارية والقروض والسلفيات ونسبة الاجمالى الى الودائع .

وقد بلغ المتوسط السنوى للمعدل المذكور بالبنك ٦٩٪ وقد سجلت السنوات الست الاولى معدلات تزيد على هذا المتوسط بحد اقصى قدره ٩٦٪ فى عام ١٩٦٣ . ويعزى ذلك الى التوسع فى النشاط الاقتصادى بسبب تنفيذ الخطة الخمسية الاولى الامر الذى ادى الى تزايد ارصدة الاستثمارات بنسبة اكبر من زيادة ارصدة الودائع . هذا على حين سجلت سنوات ما بعد ١٩٦٦ معدلات تقل عن المتوسط المذكور بحد ادنى قدره ٣٧٪ فى عام ١٩٧٢ لتزايد ارصدة الودائع بمعدلات كبيرة على مدار تلك السنوات من جهة ولتراجع بنود القروض والسلفيات واذون الخزانة من جهة اخرى .

٢ ـ معدل توظيف الموارد : يعد هذا المعدل اكثر شمولا من سابقيه اذ يستخرج بايجاد نسبة ما يستخدمه البنك فى الاقراض والاستثمار الى اجمالى الموارد .

وقد بلغ المتوسط السنوى لهذا المعدل بالبنك الاهلى المصرى نحو ٣٧٪ بحد اقصى ٦٨٪ فى عامى ١٩٦١ و ١٩٦٣ ، بينما سجل ١٢٪ كحد ادنى فى عام ١٩٧٢ .

هذا وتجدر الاشارة الى ان متوسط هذا المعدل اتجه الى التناقص المستمر خلال الفترة موضوع البحث فبينما بلغ خلال الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٦٤ نحو ٥ر٦٦٪ انخفض الى ٦ر٢٦٪ خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٢ ، وذلك للاسباب السابق الاشارة اليها فى مجال عرض المعدل السابق .

(مليون جنيه)

	٦١/١/١	٦١/١٢/٣١	٦٢/٦/٣٠	٦٣/٦/٣٠
الخصوم :				
ـ راس المال	٣ر٠٠٠	٣ر٠٠٠	٣ر٠٠٠	٣ر٠٠٠
ـ الاحتياطيات	٠ر٣٠٠	٠ر٥٠٠	٠ر٨٠٠	١ر٥٠٠
ـ ودائع	٥٨ر٣٥٢	١٠٢ر٧٠٤	١٢٠ر٩٩٧	١٢٢ر٠٦٧
ـ بنوك ومراسلون	٥ر٩٥٣	١١ر٥٤٢	١١ر٨٣٩	١٥ر٥٢٦
ـ ارصدةدائنةمتنوعة ومخصصات	٨ر١٨٢	٥ر١٧٨	٥ر٥٠٣	٩ر٤٦١
ـ الارباح	—	١ر٧٤٧	٠ر٨٣٩	٢ر٠٧٤
الاصول :				
ـ نقدية وارصدةلدى البنوك والمراسلين	١٨ر٥٤٩	٢١ر٣٦٢	٣٢ر٦٥	٢٥ر٧٨٤
ـ أوراق ماليـــة واستثمارات	٤٣ر٠٣٣	٥٩ر٣٢٩	٦٦ر٨٧٥	٧٣ر٣٨١
ـ كمبيالات مخصومة	١ر٠٦٣	١٠ر٥٣٩	١٥ر٨١٩	٢٠ر٥١٠
ـ قروض وسلفيات وأرصـدة مدينـة أخرى	١٣ر٠٥٦	٣٣ر٣٤١	٢٧ر٥١٩	٣٣ر٨٥٣
ـ اصول ثابتة	٠ر٠٨٦	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠
الاجمالى	٧٥ر٧٨٧	١٢٤ر٦٧١	١٤٢ر٩٧٨	١٥٣ر٦٢٨

(مليون جنيه)

	٦٤/٦/٣٠	٦٥/٦/٣٠	٦٦/٦/٣٠	٦٧/٦/٣٠
الخصوم :				
ـ راس المال	٣ر٠٠٠	٣ر٠٠٠	٣ر٠٠٠	٣ر٠٠٠
ـ الاحتياطيات	٢ر٥٠٠	٢ر٨٨٦	٢ر٨٨٦	٣ر٣٧٧
ـ ودائع	١٦٤ر٢٩٧	١٨٤ر٣٨٦	١٨٥ر٩٠٥	١٩٢ر٦٧٦
ـ بنوك ومراسلون	٩٩ر٨٦٠	١٨٢ر٣٨٠	٢٣٢ر٢١٩	٢٥٦ر٧٦٢
ـ ارصدةدائنةمتنوعة ومخصصات	١١ر٩٥٥	١٩ر٩٤٦	٢١ر٢٠٣	٢٥ر٠٩٧
ـ الارباح	٢ر٢٢٣	٢ر٥٧٦	٣ر٢٧٠	٣ر٨٠٢
الاصول :				
ـ نقدية وارصدةلدى البنوك والمراسلين	٤٦ر٧٦٥	٤١ر٧١٤	٧٠ر٨٠٧	٤٨ر١٠٤
ـ اوراق ماليـــة واستثمارات	١١٢ر٦٥٨	١٢٩ر٤٠٣	١٠٢ر٢٦٨	٩٠ر٣٧٣
ـ كمبيالات مخصومة	٢ر٠٢٦	٢ر٥١٩	١ر٣٧٥	٠ر٢١٥
ـ قروض وسلفيـات وارصـدة مدينـة اخرى	١٢٢ر٢٨٦	٢٢١ر٤٣٨	٢٧٣ر٩٣٣	٣٤٥ر٩٢٢
ـ اصول ثابتة	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠
الاجمالى	٢٨٣ر٨٣٥	٣٩٥ر١٧٤	٤٤٨ر٤٨٣	٤٨٤ر٧١٤

(تابع) البنك الاهلى المصرى ـ تطور بنود الميزانية العمومية ١٩٦١ ـ ١٩٧٢

(مليون جنيه)

	٦٨/٦/٣٠	٦٩/٦/٣٠	٧٠/٦/٣٠	٧١/٦/٣٠
الخصوم :				
ـ راس المال	٣ر٠٠٠	٣ر٠٠٠	٣ر٠٠٠	٣ر٠٠٠
ـ الاحتياطيات	٣ر٩٤٧	٤ر٦٠٧	٥ر٢٩٨	٦ر١٣٢
ـ ودائع	٢٠٨ر٠٠٠	٢٢٣ر٨٤٣	٢٤٦ر١٨٦	٢٣٧ر٠٠٩
ـ بنوك ومراسلون	٢٩٩ر٦٦٥	٣٥٤ر٣٨٠	٤٠١ر٦١٧	٣٨٥ر٨٧٥
ـ ارصدةدائنةمتنوعة ومخصصات	٢٧ر٢٥٧	٢٨ر٠٦٦	٢٨ر٦٤٢	٢٩ر٨٢٨
ـ الارباح	٤ر٤٠١	٤ر٦٠٨	٥ر٥٦١	٥ر٦٧٦
الاصول :				
ـ نقدية وارصدةلدى البنوك والمراسلين	٨٣ر٧٩٣	١٢٧ر١٠٤	١١٧ر٧٥١	١٠٢ر٦٦١
ـ اوراق مالية واستثمارات	٧٧ر٠٠٩	٧٠ر٩٤٧	٥٤ر٧٢٧	٣٩ر٣٩٣
ـ كمبيالات مخصومة	٠ر٠٢٩	٠ر٢٠٤	٠ر٦٦٤	٠ر٠١٩
ـ قروض وسلفيات وارصدة مدينة اخرى	٣٨٥ر٣٣٩	٤٢٠ر١٤٩	٥١٧ر٠٦٢	٥٢٥ر٣٤٧
ـ اصول ثابتة	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠
الاجمالى	٥٤٦ر٢٧٠	٦١٨ر٥٠٤	٦٩٠ر٣٠٤	٦٦٧ر٥٢٠

(تابع) البنك الاهلى المصرى ـ تطور بنود الميزانية العمومية ١٩٦١ ـ ١٩٧٢

(مليون جنيه)

	٧٢/٦/٣٠	المتوسط السنوى*	الاهمية النسبية٪
الخصوم :			
ـ راس المال	٣ر٠٠٠	٣ر٠	٠ر٧
ـ الاحتياطيات	٩ر١٧٠	٣ر٦	٠ر٨
ـ ودائع	٢٤٨ر٥٤٤	١٨٦ر٤	٤٢ر٤
ـ بنوك ومراسلون	٤١٠ر٦١٢	٢٢١ر٩	٥٠ر٥
ـ ارصدةدائنةمتنوعة ومخصصات	٣٦ر٩٣٧	٢٠ر٧	٤ر٧
ـ الارباح	١١ر١٩١	٤ر٠	٠ر٩
الاصول :			
ـ نقدية وارصدةلدى البنوك والمراسلين	١٣٦ر٠٠٩	٧١ر٢	١٦ر٢
ـ اوراق ماليـــة واستثمارات	٤٥ر٤٨٧	٧٦ر٨	١٧ر٥
ـ كمبيالات مخصومة	٠ر١٢٥	٤ر٦	١ر٠
ـ قروض وسلفيات وارصدة مدينة اخرى	٥٣٧ر٧٣٣	٢٨٧ر٠	٦٥ر٣
ـ اصول ثابتة	٠ر١٠٠	—	—
الاجمالى	٧١٩ر٤٥٤	٤٣٩ر٦	١٠٠ر٠

* حسب المتوسط السنوى بعد استبعاد ارصدة الميزانية الافتتاحية فى ١٩٧١/١/١

ج ـ تطور معدلات الاداء :

تعتبر معدلات الاداء من اهم وسائل الرقابة واكثرها فعالية ، وتعظم اهميتها بالنسبة للنشاط المصرفي ، ولا سيما اذا كان يعمل في ظل خطة اقتصادية شاملة حيث يستلزم الامر وجود قدر كبير من الرقابة الداخلية والخارجية التي تسبق التنفيذ او تكون مصاحبة او لاحقة له وذلك لمتابعة مدى مسايرة ما اسفر عنه التطبيق للاهداف المحددة في الخطة من حيث الكم والكيف والتوقيت .

وفي مجال تقييم الاداء بالنسبة للبنك الاهلي يستند التحليل التالي الى اربع مجموعات رئيسيه لمؤشرات او معدلات الاداء تتناول الانتاجية والتكاليف وصافي الربح وتوظيف الاموال . ويوضح الجدول المرفق تطور هذه المعدلات منذ نهاية عام ١٩٦١ حتى نهاية عام ١٩٧٢ . على انه قبل الاستطراد في تحليل هذه المعدلات وتطورها في الفترة المذكورة يلزم ايضاح :

ـ ان المعدلات الواردة في الجدول المذكور تتعلق بسنوات مالية تبدأ من اول يوليو وتنتهي في آخر يونيو من العام التالي ، باستثناء العام الاول (يناير/ديسمبر ١٩٦١) . كما أن المعدلات المبنية في ٣٠ يونيو ١٩٦٢ و ٣١ ديسمبر ١٩٧٢ احتسبت على اساس ارقام نصف سنوية ولذا استبعدت من التحليل .

ـ ان المتوسط العام لكل معدل احتسب بالنسبة للسنوات الكاملة فقط ضمانا لصحة النتائج .

وقد انعكست الظروف والتطورات التي مرت بالاقتصاد القومي على البنك الاهلي المصري باعتباره احد دعائمه الاساسية وأثرت بالتالي على المؤشرات موضوع التحليل ولعل أهمها :

ـ تنفيذ الخطة الخمسية الاولى (١٩٦١/٦٠ ـ ١٩٦٥/٦٤) وما صاحبها من صدور القوانين الاشتراكية .

ـ عمليات التمصير والادماج في الجهاز المصرفي .

ـ اتباع الدولة سياسة انكماشية بعد مظاهر التضخم التي صاحبت المراحل الاخيرة من الخطة الخمسية الاولى .

ـ تطبيق نظام التخصص القطاعي بين البنوك التجارية اعتبارا من اول يوليو ١٩٦٤ ، وما صاحب ذلك من اعادة توزيع بعض موارد البنوك واستخداماتها .

ـ حرب يونيو ١٩٦٧ وآثارها .

ـ انتهاج خطط اقتصادية سنوية خلال السنوات ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠ بدلا من الخطة الخمسية الثانية .

ـ التوسع الاقتصادي اعتبارا من عام ١٩٦٩

ـ تطبيق نظام التخصص الوظيفي بين وحدات الجهاز المصرفي اعتبارا من اول يوليو ١٩٧٢ ، واختصاص البنك الاهلي بعمليات التجارة الخارجية وان كان أثر تطبيق هذا النظام على معدلات الاداء لم يتضح بعد لحداثته .

البنك الاهلي المصري ـ معدلات الآداء ومؤشرات الكفاية : ١٩٦١ ـ ١٩٧٢
(٪)

	٣١ ديسمبر ١٩٦١	٣٠ يونيو ١٩٦٢ *	٣٠ يونيو ١٩٦٣	٣٠ يونيو ١٩٦٤ (٪)	٣٠ يونيو ١٩٦٥
١ ـ مؤشرات الانتاجية					
الايرادات / اجمالي الموارد	٣ر١٢	١ر٧٧	٤ر٩٩	٣ر٦٥	٣ر٣٥
الايرادات / حقوق المساهمين	١١٠ر٦٩	٦٩ر٥٤	١٧٠ر٤٠	١٧٥ر٩١	١٥٩ر٤٠
الايرادات / عدد العاملين (بالجنيه)	١٧٢٣	١٠٩٣	٣١١٣	٣٠٤٣	٢٩١٣
٢ ـ التكاليف					
اجمالي التكاليف / اجمالي الايرادات	٥٤ر٩٠	٦٣ر٥١	٥٧ر١٩	٥٢ر٥٤	٦٤ر٩١
تكلفه النقود	٠ر٣٧	٠ر٢١	٠ر٤٦	٠ر٥٣	٠ر٧٩
تكلفه العامل (بالجنيه)	٥١١	٢١٠	٥١٢	٦٣١	٧٣١
٣ ـ صافي الربح					
صافي الربح / الايرادات	٤٥ر١٠	٣٦ر٤٩	٤٢ر٨١	٤٧ر٤٦	٣٥ر٠٩
صافي الربح / الموارد	١ر٤٠	٠ر٦٦	٢ر١٤	١ر٠٧	١ر١٨
صافي الربح / حقوق المساهمين	٤٩ر٩١	٢٥ر٣٨	٧٢ر٩٦	٨٣ر٤٩	٥٥ر٩٠
صافي الربح / اجمالي التكاليف	٨٢ر١٣	٥٧ر٤٧	٧٤ر٨٩	٩٠ر٣٣	٥٤ر٠٥
٤ ـ توظيف الاموال					
الاستثمارات / الموارد	٤٧ر٦٠	٤٦ر٧٧	٤٧ر٧٩	٤٣ر٧١	٣٥ر١٤
القروض والسلفيات/ الموارد	٤٠ر٦٧	٣٨ر٨٩	٤٤ر٦٩	٢٥ر٢٠	٢٨ر١٦

* عن نصف سنة .

(تابع) البنك الاهلى المصرى ـ معدلات الاداء ومؤشرات الكفاية : ١٩٦١ ـ ١٩٧٢

(٪)

	٣٠ يونيو ١٩٦٦	٣٠ يونيو ١٩٦٧	٣٠ يونيو ١٩٦٨	٣٠ يونيو ١٩٦٩
١ ـ مؤشرات الانتاجية				
الايرادات / اجمالى الموارد	٣ر٨٤	٣ر٦٨	٣ر٧١	٣ر٧٣
الايرادات / حقوق المساهمين	١٩١ر٣٦	١٦٢ر٠٥	١٥٥ر٦٤	١٤٦ر٦٢
الايرادات / عدد العاملين (بالجنيه)	٣١٨٣	٢٨٩٧	٢٩٤٤	٣٠١١
٢ ـ التكاليف				
اجمالى التكاليف / اجمالى الايرادات	٦٧ر٢٥	٦٣ر٢٠	٥٩ر٣٠	٥٨ر٦٩
تكلفه النقود	١ر٠١	٠ر٨٢	٠ر٧٤	٠ر٦٧
تكلفة العامل (بالجنيه)	٧٠١	٦٧١	٦٥٠	٦٦٣
٣ ـ صافى الربح				
صافى الربح / الايرادات	٣٢ر٧٥	٣٦ر٨٠	٤٠ر٧٠	٤١ر٣١
صافى الربح / الموارد	١ر٢٦	١ر٣٥	١ر٥١	١ر٥٤
صافى الربح / حقوق المساهمين	٦٢ر٦٥	٥٩ر٦٢	٦٣ر٣٥	٦٠ر٥٨
صافى الربح / اجمالى التكاليف	٤٨ر٦٨	٥٨ر٢١	٦٨ر٦٥	٧٠ر٣٩
٤ ـ توظيف الاموال				
الاستثمارات / الموارد	٢٧ر٣٥	٢٠ر٤٠	٢٦ر٣٩	٢٣ر٧١
القروض والسلفيات / الموارد	٢٦ر٤١	٢٦ر٠٤	٢٥ر٥٣	٣٩ر٠٩

(تابع) البنك الاهلى المصرى ـ معدلات الاداء ومؤشرات الكفاية : ١٩٦١ ـ ١٩٧٢

(٪)

	٣٠ يونيو ١٩٧٠	٣٠ يونيو ١٩٧١	٣٠ يونيو ١٩٧٢	٣١ ديسمبر ١٩٧٢ *
١ ـ مؤشرات الانتاجية				
الايرادات / اجمالى الموارد	٣ر٨٥	٤ر٣٨	٤ر٩٣	٤ر٩٢
الايرادات / حقوق المساهمين	١٥٠ر٦٤	١٥٣ر١٢	١٦٨ر٨٢	١٦٤ر٥٠
الايرادات / عدد العاملين (بالجنيه)	٣٠٩٥	٣٢٤١	٣٨٢٧	٣٩٦٤
٢ ـ التكاليف				
اجمالى التكاليف / اجمالى الايرادات	٥٥ر٥٢	٥٩ر٤١	٣٣ر٦٠	٤٦ر٩٤
تكلفه النقود	٠ر٦٧	٠ر٦٥	٠ر٦٢	٠ر٦٨
تكلفة العامل (بالجنيه)	٦٤٧	٦٢١	٦٣٩	٦٠٠
٣ ـ صافى الربح				
صافى الربح / الايرادات	٤٤ر٤٨	٤٠ر٥٩	٦٦ر٤٠	٥٣ر٠٦
صافى الربح / الموارد	١ر٧١	١ر٧٨	٣ر٢٧	٢ر٦٢
صافى الربح / حقوق المساهمين	٦٧ر٠٠	٦٢ر١٦	٩١ر٩٦	٨٧ر٢٨
صافى الربح / اجمالى التكاليف	٨٠ر١٢	٦٨ر٣٣	١٩٧ر٥٨	١١٣ر٠٢
٤ ـ توظيف الاموال				
الاستثمارات / الموارد	١٦ر٨٦	١٢ر٣٣	١٣ر٣١	١١ر٥٧
القروض والسلفيات / الموارد	٣٤ر٤٧	٤٧ر٠٤	٥٥ر٣٨	٥٠ر٨٣

* عن نصف سنة .

اولا ـ مؤشرات الانتاجية

١ ـ معدل الايرادات / اجمالى الموارد :

بلغ المتوسط السنوى لهذا المعدل خلال فترة الدراسة ٩ر٣٪ ، وقد سجلت سنوات الفترة كلها معدلات ادنى من المتوسط المذكور باستثناء السنوات ١٩٦٣ و١٩٧١ و١٩٧٢ . ويعزى ارتفاع المعدل عام ١٩٦٣ (٥٪) الى زيادة ايرادات ١٩٦٣ ممثلة فى الفوائد المحصلة والعمولات بنسبة اكبر من نسبة زيادة اجمالى الموارد نتيجة لرفع اسعار الفائدة المدينة بموجب برنامج التثبيت لعام ١٩٦٢ مع صندوق النقد الدولى ، بالاضافة الى زيادة حجم القروض والسلفيات والكمبيالات المخصومة. اما فيما يتعلق بعامى ١٩٧١ و ١٩٧٢ فيرجع ارتفاع المعدل الى الزيادة الواضحة فى ارقام التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك عنها فى السنوات السابقة وما ترتب على ذلك من زيادة الايرادات .

٢ ـ معدل الايرادات / حقوق المساهمين :

لا تمثل حقوق المساهمين فى البنوك التجارية مصدر اهاما من مصادر الاموال اذ تعتبر الودائع المصدر الرئيسى للتمويل وان كان هذا لا يمنع من الاستعانة بمعدل الايرادات/حقوق المساهمين كمؤشر للانتاجية . وقداتجه هذا المعدل الى الارتفاع على مدار السنوات ١٩٦١ ـ ١٩٦٦ ، باستثناء عام ١٩٦٥ ، ليصل فى العام الاخير الى ذروته (٤ر١٩١٪) حيث شهدت كل هذه السنوات تزايدا فى ايرادات البنك يفوق مثيله فى حقوق المساهمين . الا ان المعدل المذكور اتجه الى التناقص بعد ذلك من عام لآخر ليصل الى ادنى مستوياته فى عام ١٩٦٩ (٦ر١٤٦٪) نتيجة لتدعيم احتياطيات البنك بمبالغ سنوية متزايدة . ثم اظهر ارتفاعا ملموسا خلال السنوات الثلاث الاخيرة ليصل فى نهايتها الى ٨ر١٦٨٪ وذلك نتيجة الزيادة الكبيرة فى الايرادات .

٣ ـ معدلات الايرادات / عدد العاملين :

كان من آثار تحول البنك الاهلى المصرى الى بنك تجارى فى بداية عام ١٩٦١ ان امتد نشاطه الى مناطق كثيرة لم يكن يقدم خدماته فيها من قبل ، بالاضافة الى ارتياده مجالات جديدة من العمل كحسابات صندوق التوفير وشهادات الاستثمار والقروض الصغيرة وامانة الاستثمار وغير ذلك مما سبق استعراضه فى الفصل السابق من هذا الكتاب . وقد استتبع ذلك كله تزايد عدد العاملين بالبنك من سنة لاخرى ليصل فى ٣١ ديسمبر ١٩٧٢ الى ٤٧٩٦ عاملا مقابل ٢٢٥٠ فى نهاية عام ١٩٦١ . وعلى الرغم من الزيادة السنوية المطردة فى عدد العاملين فقد سجل معدل الايرادات/عدد العاملين تحسنا مطردا باستثناء السنوات ١٩٦٤ و١٩٦٥ و١٩٦٧ . ويرجع انخفاض المعدل فى العامين الاولين الى زيادة عدد العاملين نتيجة لعملية الادماج التى انتهت فى عام ١٩٦٤ ، كما يمكن تعليل انخفاضه فى عام ١٩٦٧ بالتراجع فى ايرادات البنك عنها فى العام السابق عليه .

ثانيا ـ مؤشرات التكاليف

١ ـ معدل اجمالى التكاليف / اجمالى الايرادات :

بلغ المتوسط السنوى لهذا المعدل خلال فترة الدراسة ٥٧٪ بالغا ادنى مستوياته فى عام ١٩٧٢ (٦ر٣٣٪) واعلاها فى عام ١٩٦٦ (٣ر٦٧٪) ولم تسجل ارقام اخرى اقل من هذا المتوسط الا فى الاعوام ١٩٦١ و ١٩٦٤ و ١٩٧٠ . ويرجع نقص المعدلات فى تلك السنوات عن المتوسط المذكور الى ارتفاع رقم الايرادات فى عام ١٩٦١ حين بدا البنك فى ممارسة نشاطه التجارى الخالص ، والى تراجع التكاليف فى عام ١٩٦٤ بسبب النقص الواضح فى بند المصروفات العمومية والمنوعة . كما يرجع النقص فى عام ١٩٧٠ الى الثبات النسبى فى التكاليف والزيادة فى الايرادات ، اما فى عام ١٩٧٢ فيعزى الى تراجع التكاليف بسبب عدم تجنيب اية مبالغ من الارباح للمخصصات . وفيما يتعلق بالسنوات التى سجلت معدلاتها ارقاما تزيد عن المتوسط العام فنلاحظ زيادة المخصصات خلالها بالاضافة الى ارتفاع ارقام الاجور والمرتبات وما فى حكمها .

٢ ـ تكلفة النقود : (*)

بلغ المتوسط السنوى لهذا المعدل ٧ر٠٪ . وقد مرت تكلفة النقود بمرحلتين متميزتين امتدت الاولى من عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٦٦ وفيها اتجهت الى الارتفاع من عام لآخر لتصل فى نهايتها الى ١٪ نتيجة لزيادة الودائع بفائدة بمعدل اكبر من معدل زيادة اجمالى الودائع ، حيث ترتب على الغاء الفوائد الدائنة على الحسابات بالاطلاع ورفع اسعار الفائدة على الودائع لأجل وباخطار اعتبارا من يوليو ١٩٦٢ ان ارتفعت ارقام الودائع الاخيرة . وبدات المرحلة الثانية عام ١٩٦٧ مسجلة اتجاها مغايرا فقد انخفضت تكلفة النقود تدريجيا لتصل الى ٦ر٠٪ فى عام ١٩٧٢ مقابل ٨ر٠٪ فى عام ١٩٦٧ ، وتعزى هذه الظاهرة اساسا الى تزايد الاهمية النسبية للودائع بدون فائدة مقابل تراجع الاهمية النسبية للودائع بفائدة على مدار تلك الفترة .

٣ ـ تكلفة العامل :

اتجه هذا المعدل نحو التزايد المطرد خلال السنوات ١٩٦١ ـ ١٩٦٥ لسببين اساسيين ، اولهما اثر نقل العاملين من البنوك التى خضعت لعمليتى التمصير والادماج ومعظمهم من ذوى المرتبات العالية ، وثانيهما اثر النظام الخاص الذى كان يتبعه البنك بشأن الترقيات ومنح العلاوات والمكافآت والبدلات . واتجه المعدل بعد ذلك اعتبارا من عام ١٩٦٦ وحتى نهاية فترة الدراسة باستثناء عامى ١٩٦٩ و ١٩٧٢ الى التراجع المستمر لعدة اسباب من اهمها : خضوع البنك لنظام العاملين فى القطاع العام من حيث الترقيات والعلاوات ، وانتهاء خدمة كثير من العاملين ذوى المرتبات العالية وتعيين عدد كبير من الخريجين الجدد فى أول مربوط الدرجات المالية والتزام البنك بالقرارات الاقتصادية التى اقتضتها الظروف العامة بعد حرب ١٩٦٧

---

* نسبة اجمالى الفوائد المدفوعة الى اجمالى الودائع .

بشأن الصرف على الميزات العينية والنقدية للعاملين وتخفيض البدلات كما وردت الاشارة فى فصل آخر من هذا الكتاب .

ثالثا ـ أهم مؤشرات صافى الربح

١ ـ معدل صافى الربح / الموارد :

بلغ المتوسط السنوى لهذا المعدل ١ر٧٪ ، وقد ارتفع المعدل الفعلى فى السنوات ١٩٦٣ و١٩٧٠ و١٩٧١ و١٩٧٢ عن هذا المتوسط نتيجة لزيادة صافى الربح المحقق بنسبة أكبر من زيادة الموارد ، وقد جاء ذلك بسبب زيادة ايرادات البنك الناجمة عن الفوائد المحصلة والعمولات على عمليات الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان .

٢ ـ معدل صافى الربح / حقوق المساهمين :

اتجه هذا المعدل الى التزايد التدريجى خلال السنوات الاولى من فترة الدراسة ليسجل فى عام ١٩٦٤ نحو ٥ر٨٣٪ مقابل ٩ر٤٩٪ فى عام ١٩٦١ ثم اظهر تذبذبا واضحا خلال بقية السنوات . هذا ولم تسجل بصفة عامة أرقام أعلى من المتوسط السنوى لهذا المعدل (٣ر٦٦٪) سوى فى السنوات ١٩٦٣ و١٩٦٤ و١٩٧٠ و١٩٧٢ . وفيما عدا هذه السنوات فيعزى انخفاض المعدل الى تدعيم البنك لاحتياطياته بنسبة تفوق نسبة الزيادة فى صافى الربح .

الفصل الرابع

تنمية الجهاز الانتاجى للبنك

حرص البنك الاهلى المصرى على تطوير اجهزته المختلفة مسايرة للتطورات العالمية فى مجال البنوك كما اولى العاملين به اهتمامه ورعايته . وقد اتخذ البنك فى هذا الشأن الخطوات التالية :

١ ـ توسيع شبكة فروعه بغية نشر خدماته المصرفية فى انحاء البلاد .

٢ ـ تطوير انظمة العمل بادخال النظم الآلية كلما امكن ذلك بما تكفله من دقة وسرعة فى التعامل .

٣ ـ رفع كفاية العاملين عن طريق التدريب محليا او فى الخارج .

٤ ـ رفع مستوى العاملين المادى وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية والرياضية المختلفة لهم .

وفيما يلى دراسة تحليلية لتطور عناصر الجهاز الانتاجى للبنك خلال الحقبة من عام ١٩٦١ الى عام ١٩٧٢.

أولا ـ وحدات البنك :

كان من الضرورى بعد ان اصبح البنك الاهلى المصرى بنكا تجاريا خالصا ، مع بداية عام ١٩٦١ ، أن يعمل على نشر خدماته المصرفية فى البلاد واقتضى ذلك التوسع فى انشاء الفروع والتوكيلات والمكاتب والملاحق . على ان حرية البنك فى انشاء وحدات جديدة يقيدها التزامه بسياسة تنسيق فتح الفروع التى اتفق عليها بين البنك المركزى المصرى والبنوك التجارية فى عام ١٩٦٣ . ومن اهم قواعد هذه السياسة الآتى :

١ ـ منح الاولوية فى فتح الفروع الجديدة للمناطق المحرومة ، على ان تعطى اولوية ايضا للبنوك غير الممثلة فى عواصم المحافظات لكى تنشىء وحدات فيها . وفى كل الحالات يكتفى بوجود وحدتين مصرفيتين فى المركز الواحد ما لم يوجد ما يدعو الى ضرورة الاستثناء من تلك القاعدة .

٢ ـ السماح بفتح مكاتب لاستبدال العملة فى الفنادق (مكتب واحد فى كل فندق) وكذا بالنسبة لمحال القطاع العام المخصصة لبيع السلع المستوردة بالعملات الحرة .

٣ ـ وقف انشاء وحدات مصرفية فى وسط القاهرة والاسكندرية مع السماح بذلك فى ضواحى المدينتين ، وفى حالة تقدم أكثر من بنك لفتح وحدة مصرفية فى منطقة معينة فان المفاضلة بين الطلبات تتم على أساس أولويات يحددها البنك المركزى

المصرى . ولا شك ان تلك القواعد ساهمت فى التنسيق بين البنوك فى فتح الوحدات المصرفية الجديدة ومنع المنافسة الضارة بينها فى هذا المجال بحيث اصبحت عملية افتتاح وحدات جديده مرتبطة بخطة يقرها البنـــك المركزى المصرى . ويوضح الجدول رقم (١) تطور التوزيع النوعى والجغرافى لوحدات البنك الاهلى المصرى خلال الحقبة من عام ١٩٦١ الى عام ١٩٧٢ .

١ ـ التوزيع النوعى :

ارتفع عدد فروع البنك من ٢٤ فرعا فى بداية عام ١٩٦١ الى ٣٩ فرعا فى نهاية الحقبة المذكورة ، وقد تميزت سنوات الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٦٥ بافتتاح عدد كبير من الفروع تمشيا مع وضع البنك الجديد بعد ان صار بنكا تجاريا خالصا . غير ان عدد الفروع تراجع فى يونيو ١٩٦٦ الى ٣٥ فرعا واستقر خلال الاربع سنوات التالية عند هذا الرقم ، ليعاود ارتفاعه مرة اخرى اعتبارا من عام ١٩٧٠ .

وقد راى البنك ضرورة توفير الخدمة المصرفية فى كثير من المناطق عن طريق التوسع فى فتح التوكيلات والملاحق ومكاتب الصرف الجديدة ، ففى حين لم يكن للبنك فى بداية الفترة سوى توكيلين فقط ، فان عدد توكيلاته قد تزايد بسرعة فى السنوات التالية خاصة فى عام ١٩٦٤ ليصل فى العام التالى الى ٢٦ توكيلا ثم يستقر عند هذا الرقم خلال عامى ١٩٦٦ و١٩٦٧ وليرتفع بعد ذلك الى ٣٣ توكيلا فى آخر عام ١٩٧٢ .

وقد اتخذ تطور عدد المكاتب والملاحق نفس الاتجاه تقريبا ، فبينما لم يكن للبنك فى بداية عام ١٩٦١ اية مكاتب او ملاحق فقد بلغت ست وحدات فى عام ١٩٦٣ ثم ١٣ مكتبا وملحقا فى العام التالى . وكما يوضح الجدول المشار اليه فان عددها ارتفع فى الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧ ثم انخفض فى العامين التاليين الى ١٤ وحدة (*) ثم اتجه الى الارتفاع فى السنوات الثلاث الاخيرة ليصل فى نهايتهـــا الى ١٨ مكتبا وملحقا . هذا وتجدر الاشارة الى انه كان لقيام البنك الاهلى نيابة عن البنك المركزى المصرى بمد البنوك المحلية الاخرى باحتياجاتها من اوراق النقد وصرف وتسلم الشيكات والمتحصلات الحكومية فى الجهات التى لا يوجد له فروع فيها اثره فى زيادة عدد هذه المكاتب والملاحق .

ومجمل القول فان العدد الكلى لوحدات البنك قد تزايد ليصل فى عام ١٩٦٥ الى اكثر من ثلاثة امثال ما كان عليه فى بداية ١٩٦١ ثم تذبذب بعد ذلك زيادة ونقصا ليسجل اعلى مستوى له فى عام ١٩٧٢ اذ بلغ ٩٠ وحدة .

٢ ـ التوزيع الجغرافى

وقد انعكست اثار سياسة تنسيق فتح الفروع على التوزيع الجغرافى لوحدات البنك ولا سيما بالنسبة للمناطق التى كانت محرومة من الخدمة المصرفية حيث

---

* انتقلت فى عام ١٩٦٧ تبعية اربع مكاتب الى بنك بورسعيد تنفيذا لقواعد التخصص القطاعى .

يتضح من الجدول المذكور ان منطقة الوجه البحرى والقناة تستحوذ منذ عام ١٩٦٥ وحتى الآن على اكبر عدد من وحدات البنك بالمقارنة بالمناطق الاخرى ، فقد ارتفع عدد الوحدات بهذه المنطقة الى مايقرب من ثلاثةامثال ماكان عليهفى بداية عام١٩٦١ .

وقد احتلت منطقة الوجه القبلى المكانة الاولى من حيث عدد الوحدات فى الفترة من نهاية عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٦٥ ، الا انها تراجعت بعد ذلك الى المرتبة الثانية . ومع ذلك فقد ارتفع عدد وحداتها اعتبارا من عام ١٩٦٥ الى ثلاثة امثال ما كان عليه فى بداية الحقبة المذكورة ليصل فى نهايتها الى ٣٠ وحدة .

وارتفع ايضا عدد وحدات البنك بمنطقة القاهرة الى اكثر من اربعة امثاله وان كانت السنوات السابقة على عام ١٩٦٦ قد شهدت معظم التوسع فى وحدات هـذه المنطقة نتيجة لقيام البنك بشراء وادماج عدد من البنوك الاجنبية والمصرية كما سبقت الاشارة . ورغم ان عدد وحدات البنك بمنطقة القاهرة قد تراجع فى السنوات من ١٩٦٦ الى ١٩٦٩ الا ان السنوات التى تلت ذلك شهدت توسعا ليصل عددها فى عام ١٩٧٢ الى ٢١ وحدة .

وتأتى منطقة الاسكندرية فى المركز الرابع من حيث عدد الوحدات ، فقد كان للبنك مع بداية عام ١٩٦١ وحدة واحدة ثم ارتفع العدد ليصل الى ٥ وحدات فى عام ١٩٦٤ ثم الى ٧ وحدات طوال السنوات التالية باستثناء عام ١٩٦٦ .

ثانيا ـ العمـــالة

١ ـ تطور عدد العاملين :

ازاء التوسع الكبير فى نشاط البنك وزيادة عدد وحداته ونتيجة للخدمات المصرفية التى استحدثها (شهادات الاستثمار والقروض الصغيرة وبنك المدرسة وامانة الاستثمار) كان من الطبيعى ان يزداد عدد العاملين بالبنك لمقابلة هذا التوسع والحفاظ على مستوى الخدمة المصرفية .

وكما يتضح من ارقام الجدول رقم (٢) فقد ارتفع اجمالى عدد العاملين بالبنك بصورة تدريجية على مدار الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٧٢ ليصل فى نهايتها الى حوالى ثلاثة امثال ونصف ما كان عليه فى بدايتها (٤٧٩٦ مقابل ١٣٨٢) . هذا وتجدر الاشارة الى ان الزيادة الكبيرة فى عدد العاملين خلال السنوات الاولى ترجع الى عمليات شراء وادماج البنوك السابق الاشارة اليها .

وقد بلغ عدد الموظفين فى نهاية عام ١٩٧٢ حوالى اربعة امثال ما كان عليه فى بداية عام ١٩٦١ (٣٧١٤ مقابل ٩٩٤ فقط) فى حين زاد عدد العمال بمثلين ونصف تقريبا ليصل الى ١٠٨٢ مقابل ٣٨٨ .

٢ ـ تطور اجمالى الاجور والمرتبات :

بلغ اجمالى الاجور والمرتبات وما فى حكمها المدفوعة للعـــاملين فى السنة المالية ١٩٧٢/٧١ حوالى ١ر٢ مليون جنيه مقابل مليون جنيه فى عام ١٩٦١ . وقد سجل

هذا البند زيادات سنوية متفاوتة على مدار الفترة المذكورة وان جاءت بنسبة اكبر من الزيادة السنوية فى عدد العاملين ولا سيما فى السنوات السابقة على عام ١٩٦٦ حيث كان البنك يتبع نظاما خاصا للمرتبات والعلاوات والترقيات قبل ان يخضع لنظام العاملين بالقطاع العام . وعلى ذلك فقد ارتفع المتوسط السنوى للاجر من ٤٤٨ر٤ جنيها فى عام ١٩٦١ الى ٥٢٦ جنيها فى السنة المالية ١٩٦٥/٦٤ فى حين شهدت السنوات المالية التالية انخفاضا تدريجيا فى متوسط الاجر السنوى للفرد (باستثناء سنة ١٩٦٩/٦٨) (*) ليصل الى ٤٧٦ر٣ جنيها فى سنة ١٩٧٢/٧١ . ويرجع هذا الانخفاض الى الزيادة الكبيرة فى عدد العاملين حديثى التخرج فى السنوات التالية لعام ١٩٦٥ والتى فاقت فى معدلها الزيادات التى حدثت من قبل ، كما يرجع ايضا الى انتهاء خدمة كثير من قدامى العاملين ذوى المرتبات المرتفعة فى السنوات الاخيرة . الا انه رغم هذا الانخفاض فان المتوسط السنوى للاجر فى عام ١٩٧٢/٧١ يفوق مثيله فى عام ١٩٦١ بحوالى ٦ر٢ ٪ .

ويتضح من ارقام الجدول رقم (٢) ان المرتبات والاجور المدفوعة للعاملين تمثل ٢ر٩٢٪ فى المتوسط من اجمالى بند الاجور والمرتبات وما فى حكمها والتى تتضمن المكافآت والبدلات . كما يتضح ايضا تناقص الاهمية النسبية للمكافآت والبدلات الى اجمالى هذا البند خاصة بعد عام ١٩٦٤ . ويعزى ذلك الى القرارات والتشريعات التى اعادت تنظيم صرف البدلات وما فى حكمها ، فقد تقرر اعتبارا من اول يوليو ١٩٦٥ تخفيض بدل التمثيل بواقع ٢٥ ٪ ، وقد انعكس ذلك على ارقام المكافآت والبدلات التى سجلت انخفاضا واضحا فى عام ١٩٦٦ كما تقرر فى ٢٨ أغسطس ١٩٦٦ عدم منح بدلات التمثيل بالنسبة لشاغلى الوظائف حتى الفئة الثانية وبالتالى انخفض اجمالى هذا البند فى عام ١٩٦٧ ايضا ، ثم واصل انخفاضه فى عام ١٩٦٨ بعد ان تم اعتبارا من اول اغسطس ١٩٦٧ اجراء تخفيض آخر فى البدلات والرواتب الاضافية بواقع ٢٥ ٪ بالنسبة لما كان عليه فى يونيو ١٩٦٥ عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء . واعتبارا من اول يوليو ١٩٦٩ تقرر منح بدل تهجير للعاملين بوحدات البنك فى منطقة القناة (٢٥ ٪ من المرتب الشامل بالنسبة لمن يستمر فى العمل بمنطقة القناة و ١٠ ٪ لمن ينقل مؤقتا خارجها) . وقد ساهم ذلك فى ارتفاع اجمالى المكافآت والبدلات المدفوعة عن عام ١٩٧٠ بالمقارنة بالسنوات السابقة . وتنفيذا للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ ، تم رفع بدل التمثيل ليصبح ٧٥ ٪ مما كان عليه فى يونيو ١٩٦٥ . وقد كان من نتائج ذلك كله ان اتجه رقم المكافآت والبدلات الى الارتفاع ليصل فى السنة المالية ١٩٧٢/٧١ الى ١٠٣ الف جنيه مقارنا بحوالى ٨٧ الفا فى السنة السابقة.

(*) ذلك ان هذا العام شهد زيادة فى اجمالى الاجور والمرتبات وما فى حكمها فاقت فى معدلها تلك الزيادة التى تحققت بالنسبة لعدد العاملين حيث اقتصرت الزيادة الصافية فى عدد العاملين على ٢٢ عاملا وموظفا فقط نتيجة لعدم حاجة البنك الى كثير من الموظفين الجدد لظروف ثبات عدد وحدات البنك فى هذا العام ، علاوة على اثر صرف علاوة خاصة بعام ١٩٦٥ فى السنة المالية ١٩٦٩/٦٨ .

٣ - التدريب :

يولى البنك اهتماما كبيرا بالتدريب ، ايمانا منه بانه يمثل استثمارا بشريا طويل الاجل يؤدى الى رفع مستوى الاداء وبالتالى تحسين الخدمة المصرفية بما يحصله المتدرب من ثقافة مهنية وعامة تؤثر بالضرورة على كفاءته فى ممارسته لعمله وعلاقاته مع العملاء ، بالاضافة الى علاقاته الوظيفية .

وقد ترجم البنك هذا الاهتمام فقام فى عام ١٩٦٤ بانشاء ادارة خاصة - يطلق عليها حاليا الادارة العامة للتنظيم والادارة - لتتولى مسئولية التدريب على مستوى البنك ، وتنقسم البرامج التدريبية التى تقدمها الى اربعة انواع :

أ - **البرامج الذاتية** ويتم تنفيذها داخل البنك وتتضمن :

(١) البرامج والدورات التدريبية التى يتم تنفيذها بمركز تدريب البنك الذى انشىء فى عام ١٩٦٣ ، أو بمقار فروع البنك خارج القاهرة .

(٢) برامج الزيارات التدريبية للادارات والفروع .

(٣) برامج التدريب عن طريق التناوب الوظيفى داخل كل وحدة .

وقد تم خلال الفترة من أول يوليو ١٩٦٣ الى آخر يونيو ١٩٧٣ عقد ١٧ دورة تدريبية للعاملين الجدد (٣٣٦ مندوبا) و ٦ دورات متخصصة للعاملين فى مجال الائتمان (٩٧ متدربا) و ٣ دورات للمتخصصين فى مجال التامينات الاجتماعية (٤٦ متدربا) و ٦ دورات فى مجال الاعمال المصرفية الخارجية (١٢٣ متدربا) ودورة واحدة للآلة الكاتبة الافرنجية (١٤ متدربا) . وقد تم تنظيم ٦ دورات تدريبية لرؤساء الحسابات ومساعديهم ووكلاء التوكيلات بمركز تدريب البنك (١٢٣ متدربا) . واخيرا فقد نفذ برنامج للتنمية الادارية لنواب المديرين والمديرين المساعدين بفروع البنك وادارات المركز الرئيسى . وقد عقدت ٤ دورات من هذا البرنامج (٦٢ متدربا) كما تم عقد ٦ دورات للعمال الجدد (١٠٦ متدربا) .

وبالاضافة الى ذلك، فقد تم خلال الفترة من اول يوليو ١٩٦٦ الى آخر يونيو ١٩٧٣ تنظيم برامج زيارات تدريبية للعاملين بالفروع وذلك لادارات المركز الرئيسى والاقسام المتخصصة بفروع القاهرة والاسكندرية (١١٩ متدربا) ولمديرى الفروع (٣٩ متدربا) .

وبالاضافة الى البرامج التدريبية السابقة فقد طبق البنك نظاما للتدريب عرف باسم التناوب الوظيفى بهدف تدريب العاملين بالادارات والفروع على الاعمال التى تؤدى داخل وحداتهم لاستكمال خبراتهم بكافة الاعمال المصرفية والادارية التى تمارسها بما يوسع من دائرة معارفهم المصرفية ويرفع من مستوى الكفاءة فى العمل ويخلق صفا ثانيا مؤهلا لتولى المناصب الاشرافية الاولى والوسطى ، ويساعد على انتظام العمل بهذه الوحدات تحت أى ظروف . وقد بدأ تنفيذ هذا البرنامج بفروع الاقاليم الصغيرة

والفروع المماثلة بمنطقة القاهرة كمرحلة اولى . وتلى ذلك تنفيذه بالفروع الكبيرة بمنطقتى القاهرة والاسكندرية ، ثم بادارات المركز الرئيسى .

ب ـ البرامج المحلية :

وهى البرامج التى تنظمها جهات اخرى فى جمهورية مصر العربية مثل : الجهاز المركزى للتنظيم والادارة والمعهد القومى للادارة العليا وجمعية ادارة الاعمال العربية وجمعية العلاقات العامة العربية ومعهد الدراسات المصرفية ومركز الدراسة والتدريب على الاعمال المصرفية التابعين للبنك المركزى المصرى ومعهد الامن الصناعى ومعهد التامينات الاجتماعية ، ومعاهد تعليم اللغات الاجنبية .. الخ . ويتم الحاق بعض العاملين بتلك المعاهد وفقا لاحتياجات العمل بالبنك .

وقد تم خلال الفترة من أول يوليو ١٩٦٦ الى آخر يونيو ١٩٧٣ الحاق ١٧ من مديرى الادارات والفروع ونوابهم ببرامج ادارية عالية لدى : المعهد القومى للادارة العليا ولجنة برامج القادة الاداريين والجهاز المركزى للتدريب بالاضافة الى ايفاد ٣٦٨ من العاملين بالبنك لحضور البرامج الادارية والفنية المتخصصة فى مجالات التنظيم والادارة وشئون العاملين والتفتيش والمتابعة والاحصاء والتخطيط والنظام المحاسبى الموحد والعلاقات العامة وتطبيق قوانين الضرائب والآلات الحاسبة والالكترونية . وكذا تم الحاق ١٧٦ من العاملين بمنطقتى القاهرة والاسكندرية بالدورات التدريبية التى نظمها معهد الدراسات المصرفية ومركز الدراسة والتدريب على الاعمال المصرفية التابعين للبنك المركزى المصرى فى مجال الدراسات المصرفية العامة والمنوعة . كما تم الحاق ٣١١ من العاملين بالبنك بالدورات التى نظمها مركز الدراسة والتدريب سالف الذكر لزيادة امكانياتهم وقدراتهم فى اللغات الاجنبية (انجليزية وفرنسية) . واخيرا فقد ساهم البنك فى تكاليف التحاق ٣١٨ من العاملين بمركز ومعاهد تعليم اللغات الاجنبية (انجليزية وفرنسية والمانية وايطالية) مثل الجامعة الامريكية بالقاهرة والمركز الثقافى الفرنسى والمركز الثقافى الالمانى والمركز الثقافى الايطالى ومدرسة المراسلات الدولية .

جـ ـ البعثات التدريبية للخارج :

وقد تم خلال الفترة ذاتها ايفاد ٤٩ من العاملين من مختلف المستويات الوظيفية فى بعثات لدى مراسلينا بالولايات المتحدة الامريكية وانجلترا والمانيا الاتحادية وتشيكوسلوفاكيا وايطاليا وبولنده وفرنسا واسبانيا . وقد تضمنت هذه البعثات ايفاد ١٢ من المديرين ونوابهم والمديرين المساعدين فى بعثات عالية التخصص و٩ من العاملين فى بعثات متخصصة ، كما تم ايضا ايفاد ٢٨ منهم فى بعثات عامة لدى مراسلينا بالبلدان السابق ذكرها .

د ـ تدريب غير العاملين :

وقد قام البنك خلال الفترة من اول يوليو ١٩٦٦ الى آخر يونيو ١٩٧٣ باستقبال وتدريب ٧٠ وافدا من الدول العربية والافريقية (منها السودان وليبيا وسوريا وجمهورية اليمن الشعبية والجمهورية العربية اليمنية وابو ظبى) وذلك بالاضافة الى اثنين من مبعوثى بنك هاندلوق ببولنده داخل اطار اتفاقية التبادل الثقافى المبرمة بين البنك والمراسل المذكور .

كما تم بالبنك تدريب ٤٠ من العاملين ببنوك الادخار المحلية والبنك المركزى المصرى وبنك بورسعيد وبعض الشركات الصناعية والتجارية ، هذا بالاضافة الى قبول ٧٨٧ من طلبة الجامعات والمعاهد العليا التجارية والمعاهد المتوسطة الفنية والمدارس الثانوية التجارية للتدريب بالبنك خلال العطلات الصيفية .

٤ ـ الخدمات الصحية والاجتماعية :

يحرص البنك الاهلى المصرى على توفير الرعاية الصحية والاجتماعية للعاملين على مختلف مستوياتهم ، وتضطلع الادارة العامة للشئون العامة بهذا الدور . وقد كفل البنك الرعاية الصحية للعاملين بتوفير : ـ

- الخدمات الطبية التى يؤديها الممارس العام حيث يتواجد فى عيادة المركز الرئيسى طبيبان ممارسان خلال ساعات العمل الرسمية .
- الخدمات الطبية على مستوى الاخصائيين ، ويتعامل البنك فى هذا المجال مع نخبة من الاخصائيين فى شتى فروع الطب .
- الرعاية الطبية المنزلية عند الاقتضاء .
- العلاج والاقامة بالمستشفيات بما فى ذلك اجراء العمليات الجراحية والفحوص والتحاليل اللازمة .
- صرف الادوية اللازمة بالمجان .
- العلاج بالخارج على نفقة البنك لمن لا يتيسر علاجهم بالجمهورية وذلك بعد الحصول على موافقة السلطات المختصة .

كما تقرر القيام بعمل كشف دورى على العاملين ممن تعدوا سن الاربعين وذلك للعمل على تحقيق الوقاية من بعض الامراض والاكتشاف المبكر لها .

وبالاضافة الى ما تقدم فقد اتفق قسم العلاج الطبى مع عدد من الاطباء الاخصائيين ليتولوا علاج اسر العاملين بالاسعار المخفضة التى يتعاملون بها مع البنك ، والتى يتراوح التخفيض فيها مابين ٤٠٪ و٧٥٪ من اسعار عاداتهم الخاصة . والجدير بالذكر ان اللجنة النقابية للعاملين بالبنك تسهم بجزء من نفقات علاج الاسر ايضا وفقا للائحتها فى هذا الشأن .

وفى مجال توفير الرعاية الاجتماعية المناسبة للعاملين اتخذ البنك عددا من الخطوات الايجابية فى هذا الخصوص لعل اهمها :

- رعاية المجندين من العاملين واسرهم طوال فترة التجنيد .
- بحث المشاكل التى تواجه العاملين فى حياتهم اليومية وايجاد الحلول المناسبة لها مثل مشكلة الاسكان والانتقال ومواجهة الطوارىء العائلية ودور الحضانة لابناء العاملات . وفى هذا الصدد تم انشاء جمعية تعاونية للاسكان للعاملين بالبنك وتنفيذ مشروعى صندوق الزمالة والجمعية التعاونية الاستهلاكية .
- الاشراف على مساكن العاملين المغتربين غير المتزوجين بفروع الاقاليم .
- تنظيم الرحلات والمعسكرات والمصايف للعاملين على مدار السنة .
- تقديم حوافز فى شكل هدايا للامهات المثاليات العاملات بالبنك فى عيد الاسرة .
- التعاقد مع شركة التامين الاهلية المصرية فى عمل مشروع تامين جماعى على العاملين بهدف نشر الوعى التأمينى والادخارى بينهم .

٥ - النشاط الرياضى :

كان البنك يتيح للعاملين به الاشتراك بصفة جماعية فى بعض الاندية الرياضية المنتشرة فى مصر مقابل اشتراك رمزى تشجيعا لهم على ممارسة النشاط الرياضى الى ان قام فى عام ١٩٥١ بافتتاح ناد خاص بكل من القاهرة والاسكندرية تقتصر عضويتهما على العاملين واسرهم مقابل اشتراك رمزى كما يتمتع بحق العضوية ايضا العاملون بالبنك المركزى المصرى .

اما بالنسبة للعاملين بفروع البنك بالاقاليم فيسمح لهم بالاشتراك فى اى نادى فى المدن التى يقيمون بها على ان يتحملوا قيمة الاشتراك الرمزى المذكور ويتحمل البنك ما يزيد على ذلك .

هذا وتجدر الاشارة الى أن نشاط البنك لا يقتصر على النشاطات الرياضية المختلفة وانما يمتد هذا النشاط ليتضمن تقديم وجبات غذائية للعاملين بأسعار رمزية وتنظيم رحلات لهم داخل البلاد وخارجها وتكوين فرق للتمثيل ... الخ ..

٦ - النشاط الثقافى :

يولى البنك اهتماما بنشر الثقافة الاقتصادية بصفة عامة والمصرفية بصفة خاصة . ولا يقتصر نشر هذه الثقافة على العاملين فحسب ، وانما يمتد ليشمل جمهور المواطنين . وفى سبيل تحقيق هذا الهدف ، يقوم البنك بدعوة المحاضرين الاجانب ذوى المكانة من اساتذة الجامعات ومديرى البنوك وخبراء المنظمات الدولية لالقاء محاضرات فى شتى الموضوعات الاقتصادية والمالية وبصفة خاصة فى الموضوعات المتعلقة باعمال البنوك .

ويوضح الجدول رقم (٣) بيانا باسماء المحاضرين الاجانب وموضوعات المحاضرات التى القيت فى الفترة من عام ١٩٥٠ حتى يناير ١٩٧٣ .

كما يصدر البنك كل ثلاثة شهور عن طريق الادارة العامة للبحوث والاحصاء النشرة الاقتصادية باللغتين العربية والانجليزية وهى تتناول بالعرض والتحليل مختلف جوانب الاقتصاد المصرى والعالمى لاسيما فى المجالات المالية والمصرفية والتخطيط ، مع تجميع الموضوعات التسجيلية مثل اهم التشريعات المحلية الجديدة واتفاقات التجارة والدفع التى تبرم بين مصر ومختلف دول العالم ، هذا بالاضافة الى القسم الاحصائى الذى تغطى بياناته سلاسل زمنية طويلة . ويغطى توزيع هذه النشرة المجالين المحلى والاجنبى بنحو ٣ آلاف نسخة من كل عدد .

كذلك يصدر البنك شهريا عن طريق الادارة المذكورة تقريرين اقتصاديين الأول « التطورات الاقتصادية الدولية » وتتركز موضوعاته حول عرض اهم الاحداث الاقتصادية والمالية والنقدية العالمية ، اما الثانى فهو « التطورات الاقتصادية المحلية » ويتضمن عرضا لأهم الاحداث الاقتصادية خلال الشهر .

هذا ويتبع الادارة العامة للبحوث والاحصاء مكتبة توفر المراجع والدوريات فى فروع المعرفة المختلفة لكافة العاملين على مستوى جميع البنوك والمشتغلين بالمسائل الاقتصادية ، وتضم هذه المكتبة ما يربو على عشرة آلاف مجلد وكتاب .

وان كانت مكتبة البنك تهتم اساسا بتوفير المراجع العلمية المتخصصة فانها تتولى فى نفس الوقت تزويد فروعها بمقر وحدة الاتحاد الاشتراكى بالمركز الرئيسى بالكتب والمؤلفات من المعارف العامة والادب ، هذا بالاضافة الى وجود مكتبة متخصصة بالادارة القانونية . كما ان البنك يخصص اعتمادات لكل فرع من فروعه لانشاء مكتبات صغيرة منفصلة عن المكتبة الرئيسية بحيث تكون تحت تصرف العاملين بها عملا على رفع مستواهم الثقافى وتحصيلهم المستمر لأكبر قدر من المعرفة سواء فى مجال عملهم المصرفى او غيره ، الامر الذى ينعكس بالضرورة على علاقاتهم بعملاء البنك وبزملائهم فى العمل .

وقد بدأ البنك منذ ديسمبر ١٩٦٣ فى اصدار مجلته الاجتماعية الثقافية ((أهلى)) لربط أسرة العاملين بالبنك بعضهم ببعض وتشجيعهم على نشر افكارهم وانتاجهم الادبى وشكاواهم وملاحظاتهم ، فضلا عن نقل اخبار العاملين وتجارب المسئولين بالبنك وعرض وجهات نظرهم الى جانب استعراض انشطة البنك ومجالات العمل به .

ثالثا - النظام الآلى :

شهدت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية تطورات جذرية فى نظم ووسائل العمل المصرفى ، ورغبة فى مسايرة التطورات العالمية فى هذا المجال فقد رؤى ضرورة ادخال النظام الآلى فى بعض مجالات العمل بالبنك وبدأ ذلك فى عام ١٩٥٢ بالنسبة للحسابات الجارية والاوراق المالية بفرع القاهرة . وكان هذا النظام يقوم على اساس البطاقة المثقبة . كما طبق فى نفس العام على بعض العمليات بفرع البنك بالاسكندرية . وقد ظل النظام الآلى بالبنك مقتصرا على هذين الفرعين الكبيرين حتى يناير ١٩٦١ حين

تحول البنك الى بنك تجارى خالص فرؤى التوسع فى ادخال النظم الآلية المستحدثة بفروع البنك الاخرى الكبيرة بالاضافة الى ميكنة باقى حسـابات فرعى القاهرة والاسكندرية .

وقد تم بعد ذلك ادخال نظام آلى جـديد يقوم على اساس الميكنة المباشرة لعمليـات الشباك يعرف باسم N.C.R. Post Tronic 29 .

ولعل من دواعى التفكير فى ادخال مثل هذا النظام المتطور :

أ ـ سرعة اداء الخـدمة للجمهور وتيسيرها .

ب ـ مواجهة تزايد الاعمال لدى فروع البنك .

جـ ـ احكام الرقابة على الحسابات فى الصرف والايداع .

وقد طبق هذا النظام بفرع الاسكندرية ثم بفرع ثروت وبفرع القاهرة على كافة الحسابات ، وتلى ذلك تطبيقه بمعظم الفروع الكبرى بالنسبة لغالبية العمليات .

ورغبة من البنك الاهلى المصرى فى تحسين مستوى الخدمات التى يقدمها لعملائه وانجاز اعمالهم فى اسرع وقت ممكن فقد تمت دراسة امكانية استخدام الحاسب الالكترونى Computer فى اعماله خاصة فى العمليات الخارجية وشهادات الاستثمار ، مستعينا فى ذلك بالحاسب الخاص بالبنك المركزى المصرى .

جـدول رقم (١)

التوزيع النـوعى والجغرافى لوحدات البنك الاهلى المصرى

(١٩٦١ ـ ١٩٧٢)

البيـان/ آخر يونيو	اول يناير ١٩٦١	٣١ ديسمبر ١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
التوزيع النـوعى													
ـ الفـروع	٢٤	٣٠	٢٨	٢٩	٣٣	٣٧	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٨	٣٨	٣٩
ـ التوكيلات	٢	٨	٩	٤	٢٣	٢٦	٢٦	٢٦	٢٨	٢٨	٢٨	٣٠	٣٣
ـ المكاتب والملاحق	—	٢	١	٦	١٢	١٧	١٧	١٨	١٤	١٤	١٥	١٧	١٨
التـوزيع الجغرافى													
ـ منطقة القـاهرة	٥	٩	١٠	١١	١٤	١٩	١٧	١٧	١٦	١٦	١٨	١٩	٢١
ـ منطقة الاسكندرية	١	٤	٢	٣	٥	٧	٦	٧	٧	٧	٧	٧	٧
ـ منطقة الوجه البحرى والقناة	١١	١١	١١	١٦	٢٤	٢٧	٢٨	٢٨	٢٧	٢٧	٢٨	٣٠	٣٢
ـ منطقة الوجه القبلى	٩	١٦	١٥	١٩	٢٥	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠
اجمالى عدد الوحدات	٢٦	٤٠	٣٨	٤٩	٦٨	٨٠	٧٨	٧٩	٧٧	٧٧	٨١	٨٥	٩٠

جـــدول رقم (٢)

تطور العمالة والاجـور والمرتبـات وما فى حكمها (١٩٦١ – ١٩٧٢)

		العمـــالة			الاجـور النقـدية (الف جنيه)			متوسط الاجر بالجنيه
		موظفـــون	عمـــال	الاجمـالى	مرتبـات واجـور	مكافآت وبدلات	الاجمـالى	
اول يناير	١٩٦١	٩٩٤	٣٨٨	١٣٨٢	—	—	—	—
٣١ ديسمبر	١٩٦١	١٦٧٨	٥٧٢	٢٢٥٠	٨٣٠	١٧٩	١٠٠٩	٤٤٨ر٤
٣٠ يونيـــو	١٩٦٢*	١٧٩٨	٦٠٠	٢٣٩٨	٣٠٣	١٠٦	٤٠٩	—
٣٠ يونيـــو	١٩٦٣	١٨٥٣	٦٣٠	٢٤٨٣	٩٧٩	٢٠٢	١١٨١	٤٧٥ر٦
٣٠ يونيـــو	١٩٦٤	٢١٩٣	٦١٨	٢٨١١	١١٠٧	٢١٣	١٣٢٠	٤٦٩ر٦
٣٠ يونيـــو	١٩٦٥	٢٣٠٧	٧٥٣	٣٠٦٠	١٤٤٤	١٦٥	١٦٠٩	٥٢٦ر٠
٣٠ يونيـــو	١٩٦٦	٢٥٢٣	٨٠٢	٣٣٢٥	١٦٠٠	٩٧	١٦٩٧	٥١٠ر٣
٣٠ يونيـــو	١٩٦٧	٢٦٢٣	٨٧٠	٣٤٩٣	١٦٨٢	٩١	١٧٧٣	٥٠٧ر٦
٣٠ يونيـــو	١٩٦٨	٢٨٢٠	٨٥٢	٣٦٧٢	١٦٩٨	٧٧	١٧٧٥	٤٨٣ر٣
٣٠ يونيـــو	١٩٦٩	٢٨٥١	٨٥٣	٣٧٠٤	١٧٤٤	٩٠	١٨٣٤	٥٠٠ر٧
٣٠ يونيـــو	١٩٧٠	٣١٠٩	٩٣٠	٤٠٣٩	١٨٤٦	١١٧	١٩٦٣	٤٨٦ر٠
٣٠ يونيـــو	١٩٧١	٣٣٤٧	٩٦٧	٤٣١٤	١٩٠٤	٨٧	١٩٩١	٤٨١ر٥
٣٠ يونيـــو	١٩٧٢	٣٣٧٥	١٠٢٩	٤٤٠٤	١٩٩٥	١٠٣	٢٠٩٨	٤٧٦ر٣
٣١ ديسمبر	١٩٧٢*	٣٧١٤	١٠٨٢	٤٧٩٦	١٠١٧	٦٢	١٠٧٩	—

* عن نصف سنة

جدول رقم (٣)

برنامج المحاضرات التذكارية

للبنك الاهلى المصرى

Year	Name of Lecturer	Title of Lecture
1950	**Per Jacobsson** *Economic Adviser to the Bank for International Settlements*	Monetary Improvements in Europe and Problems of a Return to Convertibility
1951	**Wilhelm Roepke** *Professor at the Graduate School of International Studies (Geneva)*	The Problem of Economic Order
1952	**Ragnar Nurkse** *Professor of Economics, Columbia University*	Some Aspects of Capital Accumulation in Underdeveloped Countries
1953	**Harry D. Gideonse** *President of Brooklyn College of the City of New York*	The Economic Foreign Policy of the U.S.
1953	**William A. Lewis** *Professor of Political Economy in the University of Manchester*	Aspects of Industrialization
1954	**Albert C. Hunold** *Swiss Institute for International Studies*	The Industrial Development of Switzerland
1955	**Doreen Warriner** *Lecturer in the School of Slavonic & East European Studies, University of London*	Land Reform & Economic Development
1955	**F.A. Hayek** *Professor of Social & Moral Science in the University of Chicago*	The Political Ideal of the Rule of Law

Year	Name of Lecturer	Title of Lecture
1956	**Gunnar Myrdal** *Formerly Lars Hierta Professor of Political Economy and Public Finance at the University of Stockholm*	Development and Under-Development
1956	**R.S. Sayers** *Sir Ernest Cassel Professor of Economics, University of London*	Central Banking in Under-developed Countries
1956	**Br. Suviranta** *Professor of Economics, Helsinki University*	The Viability of the Competitive Market
1957	**K.N. Raj** *Professor of Monetary Economics, Delhi School of Economics, University of Delhi*	Employment Aspects of Planning in Under-Developed Economies
1959	**Gottfried Haberler** *Professor of Economics, Harvard University*	International Trade & Economic Development
19[illegible]	**Franz Aschinger** *Financial Editor of the Neue Zurcher Zeitung*	Switzerland as a Financial Centre
[illegible]0	**Bent Hansen** *Director, National Institute of Economic Research, Stockholm*	Inflation Problems in Small Countries
[illegible]60	**H.V.R. Iengar** *Governor, The Reserve Bank of India, Bombay*	The Role of the Reserve Bank in a Planned Economy
1964	**T. Balogh** *Fellow, Balliol College, Oxford*	The Economic Impact of Monetary & Commercial Institutions of a European Origin in Africa

Year	Name of Lecturer	Title of Lecture
1965	**O.E. Lambiotte** *Counsellor, Banque de la Société Generale De Belgique*	An Outline of the Belgian Credit & Banking System
1965	**G.I. Williamson** *General Manager, Overseas Branch, Midland Bank Ltd., London*	The Role and Practices of Commercial Banks & Other Financial Institutions in Financing Development
1967	**G.F. Boreham** *Professor of Economics, University of Ottawa*	1) Banking Problems with Special Reference to Developing Countries 2) The Basic Pre-Conditions of Economic Development
1968	**E. Penrose** *Professor of Economics, University of Lonhon*	The International Oil Industry in the Middle East
1969	**Anders Ostlind** *Dean of the Institute of Economics, University of Stockholm*	Development Policy & Credit Institutions
1970	**G.I. Williamson** *International Representative, Crédit Suisse, London*	International Capital and Money Markets - their Development and their Application
1971	**Sir John Crawford** *Vice-Chancellor, The Australian National University, Canberra*	Agriculture in Development - The Australian Case and Some Contrasts with Developing Countries
1971	**M.H. Schlogel** *Administrateur Directeur General, Crédit Lyonnais, Paris*	Le Problème du Dévelopement et ses Aspects Financières
1973	**J.M. Lévêque** *Vice-Chairman and General Manager, Crédit Commercial de France*	France vis-à-vis The Developing Countries

الفصل الخامس

الموارد المحلية للتمويل فى مصر والدور الذى لعبه البنك فيها

يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية تخصيص قدر من الاستثمارات التى تمول عن طريق المدخرات المتاحة محليا بجانب ما تستطيع الدولة تدبيره من مصادر التمويل الخارجية . وتشير الاحصاءات الى ان معدل الادخار القومى عادة ما يكون منخفضا فى الدول النامية .

وتعانى جمهورية مصر العربية ــ كدولة نامية ــ من قصور الادخار المحلى (*) عن ملاحقة الانفاق على الاستثمار القومى ، فبينما بلغ اجمالى الاستثمار خلال الستينات ٤ر٣٤٣٢ مليون جنيه بلغ اجمالى الادخار المحلى ٤ر٢٧٦٩ مليون جنيه (بعجز قدره ٦٦٣ مليون جنيه خص ثلثاه الخطة الخمسية الاولى ١٩٦١/٦٠ ــ ١٩٦٥/٦٤) .

ويمكن تقسيم المؤسسات العاملة فى تجميع المدخرات اللازمة لتمويل الاستثمار فى مصر الى ثلاثة انواع : اولها مؤسسات الادخار الاختيارية وتشمل البنوك التجارية وصندوق توفير البريد ، وقد بلغت ارصدتها فى ١٩٧٠/٦/٣٠ حوالى ٣ر٤٨٨ مليون جنيه ، وثانيها : مؤسسات الادخار التعاقدية المتمثلة فى شركات التامين وقد بلغ مجموع حقوق حملة الوثائق بها فى نفس التاريخ ٧ر٦٠ مليون جنيه ، أما النوع الثالث الذى تزايدت اهميته خلال الستينات بصورة ملحوظة فهو مؤسسات الادخار الاجبارى (مؤسسة التأمينات الاجتماعية والهيئة العامة للتأمين والمعاشات) . وقد ساهم هذا القطاع بحوالى ١٦١ مليون جنيه او ما نسبته ٤١٪ من الادخار الاجمالى المحقق خلال السنة المالية ١٩٧٠/٦٩ .

وسوف تهتم هذه الدراسة بدور البنوك فى تنمية المدخرات سواء بتحسين كفاءة الاوعية الادخارية لديها او باستحداث أوعية ادخارية جديدة . وفيما يتصل بالاوعية القائمة فقد قام البنك المركزى المصرى بتعديل هيكل اسعار الفائدة الدائنة اعتبارا من اول يولية ١٩٦٢ ، فرفعت اسعار الفائدة على الودائع لاجل وباخطار واصبحت تتراوح بين ٢٪ و٤٪ بحسب اجل الوديعة ، فى حين الغيت الفائدة على الحسابات الجارية وتحت الطلب ، كما زيد سعر الفائدة على الودائع بدفاتر التوفير من

(*) بلغ متوسط معدل الادخار المحلى الاجمالى فى مصر ٥ر١٢ ٪ حسب تقارير ((متابعة وتقييم النمو الاقتصادى ـ وزارة التخطيط)) .

٥ر٢٪ الى ٣٪ بحد اقصى الفى جنيه لكل مودع ، ثم رفع هذا الحد الى ثلاثة الاف جنيه اعتبارا من سبتمبر ١٩٦٢ ، والى خمسة آلاف جنيه اعتبارا من اغسطس ١٩٦٣ . واعتبارا من اول ديسمبر ١٩٦٨ تقرر رفع سعر الفائدة على ودائع التوفير لدى البنوك الى ٥ر٣٪ .

كما ادخلت البنوك انظمة وحوافز جديدة بهدف زيادة المدخرات والعمل على الاحتفاظ بها لفترات طويلة نسبيا ، وكان البنك الاهلى المصرى رائدا فى هذا المجال اذ بدا اعماله كبنك تجارى عام ١٩٦١ بالاوعية التقليدية وهى الودائع لاجل وباخطار والجارية (التى كانت تمنح عليها فوائد آنذاك) ، وفى مارس ١٩٦٢ عمم البنك نظام صناديق التوفير بفروعه (*) ولم تقف جهود البنك عند هذا الحد بل بادر الى خلق وعاء ادخارى جديد هو شهادات الاستثمار ، كما قام بتبنى فكرة بنك المدرسة لنشر الوعى المصرفى وتنمية السلوك الادخارى بين النشء ، علاوة على قيامه بمشاركة البنوك التجارية الاخرى فى الجهود التى تبذل بغرض تشجيع المصريين العاملين فى الخارج على تحويل مدخراتهم من العملات الاجنبية الى مصر .

وقد بينا دور ودائع البنك بأنواعها المختلفة فى توفير الموارد المحلية للتمويل فى مصر عند عرض التحليل الكامل لتطور اصول البنك وخصومه ، لذا سيقتصر التحليل هنا على الاوعية التى استحدثها البنك فى هذا المضمار .

شهادات الاستثمار :

ظهرت الشهادات الادخارية لاول مرة فى المملكة المتحدة فى نهاية الحرب العالمية الاولى كوسيلة لتوفير الاموال اللازمة لاصلاح ما افسدته الحرب . ولقد تطور بعد ذلك الدور الذى لعبته تلك الشهادات وتعددت انواعها واصداراتها واتسع نطاق تطبيقها فى العديد من دول العالم سواء المتقدمة منها او النامية . وقد كان لانتشار تلك الشهادات فائدة محققة فى تنمية الوعى الادخارى وزيادة حصيلة المدخرات . فمثلا مولت المدخرات المجمعة عن طريق هذا الوعاء فى الهند ما بين ١٠٪ و ١٢٪ من الاستثمارات فى الخطط الخمسية الثلاث للتنمية المنتهية فى ٣١ مارس ١٩٦٥ .

وازاء النجاح الكبير الذى حققته تلك الشهادات فى كثير من دول العالم ،ولحاجة مصر الى موارد ادخارية لتمويل التنمية الاقتصادية فقد صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ فى شأن اصدار البنك الاهلى المصرى لشهادات الاستثمار . وقد تعرضنا فى فصل سابق لأنواع وخصائص وفئات الشهادات المصدرة ، ولذا ستتناول الدراسة التالية تحليل النتائج التى حققها التطبيق خلال السنوات من ١٩٦٥ الى ١٩٧٣ .

ويتضح من دراسة الاحصاءات الخاصة بالانواع الثلاثة من شهادات الاستثمار انها قد حققت نجاحا كبيرا بالرغم من حداثتها . ويرجع ذلك الى ان الشهادات قد صدرت بحيث تناسب فئات متعددة من المدخرين ، فيقبل على اقتناء شهادات المجموعة (ا) الافراد الذين يفضلون الادخار طويل الاجل ، حيث تنمو مدخراتهم بفائدة مركبة لتصل بعد عشر سنوات الى ١٦٥٪ من قيمتها . اما أولئك الذين

(*) كان هذا النظام يقتصر على فروع البنوك الاجنبية المشتراة خلال عام ١٩٦١ .

يرغبون فى الحصول على دخول دورية ثابتة ، فغالبا ما يتجهون الى شراء شهادات المجموعة (ب) ،فى حين تلائم شهادات المجموعة (ج) صغار المدخرين الذين لا يكون سعر الفائدة حافزا لهم على الادخار بقدر ما لجوائزها من اغراء .

وقد بلغ اجمالى المبيعات من المجموعات الثلاث فى ٣٠ يونيو ١٩٧٣ نحو ٩ر٢٢٢ مليون جنيه ، كما بلغت الاستردادات ٧ر٥١ مليونا وبذلك يصبح صافى المبيعات ٢ر١٧١ مليونا . وقد تزايد اجمالى المبيعات من هذه الشهادات سنة بعد اخرى باستنثاء عام ١٩٦٧ . الا أن معدل تلك الزيادة كان فى الخمس سنوات الاولى المنتهية فى ٣٠/٦/١٩٦٩ أقل منه فى السنوات الاخيرة، اذ لم يقبل عليها حينذاك قطاع عريض من الجماهير لحداثتها . هذا بالاضافة الى آثار السياسة الانكماشية التى اتبعتها الدولة بعد الضغوط التضخمية التى نتجت عن تنفيذ الخطة الخمسية الاولى ، وما احدثته حرب يونيو ١٩٦٧ من ركود نسبى فى كافة قطاعات النشاط الاقتصادى . الا ان الشهادات حققت قفزات سريعة خلال السنوات الاربع التالية لتمثل فى ٣٠/٦/١٩٧٣ ما نسبته ٣١٠٪ من أرقام ٣٠/٦/١٩٦٩ . ويعزى ذلك الى الحملات الترويجية الكبيرة التى يقوم بها البنك الى جانب التوسع النسبى فى النشاط الاقتصادى عموما خلال تلك السنوات ، وذلك كما يتبين من الجدول التالى :

اجمالى وصافى مبيعات واستردادات المجموعات الثلاث لشهادات الاستثمار

(مليون جنيه)

٣٠ يونيو	المجموعة ا			المجموعة ب			المجموعة ج			اجمالى		
	اجمالى المبيعات	الاستردادات	صافى المبيعات	اجمالى المبيعات	الاستردادات	صافى المبيعات	اجمالى المبيعات	الاستردادات	صافى المبيعات	اجمالى المبيعات	الاستردادات	صافى المبيعات
١٩٦٥	٤ر٢	—	٤ر٢	٤ر٤	—	٤ر٤	—	—	—	٨ر٦	—	٨ر٦
١٩٦٦	٣ر٧	٤ر٠	٩ر٦	٣ر١٤	٥ر٠	٨ر١٣	—	—	—	٦ر٢١	[illegible]	٧ر٢٠
١٩٦٧	٣ر١١	١ر١	٢ر١٠	٧ر٢٤	٨ر١	٩ر٢٢	—	—	—	٠ر٣٦	٩ر٢	١ر٣٣
١٩٦٨	٣ر١٤	٠ر٢	٣ر١٢	٥ر٣٤	٧ر٣	٨ر٣٠	٦ر٣	١ر٠	٥ر٣	٤ر٥٢	٨ر٥	٦ر٤٦
١٩٦٩	١ر١٨	٠ر٣	١ر١٥	٠ر٤٨	١ر٦	٩ر٤١	٩ر٥	٩ر٠	٠ر٥	٠ر٧٢	٠ر١٠	٠ر٦٢
١٩٧٠	٥ر٢٤	٢ر٤	٣ر٢٠	٥ر٦٥	١ر٩	٤ر٥٦	٩ر٩	٦ر٢	٣ر٧	٩ر٩٩	٩ر١٥	٠ر٨٤
١٩٧١	٧ر٣٠	٩ر٥	٨ر٢٤	٢ر٨٧	٥ر١٣	٧ر٧٣	٦ر١٤	٤ر٦	٢ر٨	٥ر١٣٢	٨ر٢٥	٧ر١٠٦
١٩٧٢	٩ر٣٩	٢ر٨	٧ر٣١	٤ر١١٤	٠ر١٩	٤ر٩٥	٤ر١٩	٦ر١٠	٨ر٨	٧ر١٧٣	٨ر٣٧	٩ر١٣٥
١٩٧٣	١ر٤٩	٧ر١٠	٤ر٣٨	٤ر١٤٨	٤ر٢٦	٠ر١٢٢	٤ر٢٥	٦ر١٤	٨ر١٠	٩ر٢٢٢	٧ر٥١	٢ر١٧١

وقد اتخذت الاستردادات نفس الاتجاه بالغة اقصى مستوياتها فى عام ٧٢/١٩٧٣ ويعتبر ذلك امرا طبيعيا يرجع لطول فترة الاحتفاظ بالشهادات . وجدير بالذكر ان نسبة اجمالى الاستردادات الى اجمالى المبيعات منذ استحداث شهادات الاستثمار وحتى ١٩٧٣/٦/٣٠ قد بلغت ٢٣ر١٪ .

وبدراسة صافى مبيعات كل مجموعة على حدة يتضح ان شهادات الاستثمار ذات العائد الجارى (المجموعة ب) تستحوذ على ١٢٢ر٠ مليون جنيه او ما نسبته ٧١ر٣٪ من جملة صافى المبيعات فى ١٩٧٣/٦/٣٠ . وقد انخفض صافى مبيعات هذا النوع من الشهادات خلال عامى ٦٦/١٩٦٧ و ٦٧/١٩٦٨ ثم عاود الارتفاع بمعدلات كبيرة خلال السنوات ١٩٦٩ — ١٩٧٣ للاسباب السابق ذكرها . ويرجع الاقبال الواضح على شراء هذه المجموعة الى انها جاءت بديلا للاوراق المالية ذات الفائدة والتى قلت اهميتها بعد صدور قوانين التاميم وانخفاض النشاط فى سوق الاوراق المالية .

ويمثل صافى مبيعات « شهادات الاستثمار ذات القيمة المتزايدة » المجموعة ا — وقدره ٣٨ر٤ مليون جنيه ما نسبته ٢٢ر٤٪ من جملتها فى ٣٠ يونيو ١٩٧٣ ويلاحظ هبوط هذه النسبة خلال السنوات ١٩٦٦ — ١٩٦٩ بشكل ملموس وذلك للاقبال على اقتناء المجموعة (ب) وكذا لقيام البنك فى عام ١٩٦٨ باصدار شهادات المجموعة (ج) .

اما بالنسبة لشهادات الاستثمار ذات الجوائز (المجموعة ج) فقد بلغ صافى مبيعاتها فى ٣٠ يونيو ١٩٧٣ نحو ١٠ر٨ مليون جنيه او ما نسبته ٦ر٣٪ من صافى مبيعات المجموعات الثلاث . وترجع ضآلة رقم صافى المبيعات من هذا النوع — اذا ما قورن بالمجموعتين الاخريين — الى انها كما سلفت الاشارة موجهة اساسا الى صغار المدخرين من ناحية ، والى تحديد حد اقصى لشرائها قدره الف جنيه للفرد الواحد من ناحية اخرى . هذا ومن الملاحظ ايضا ارتفاع نسبة استرداداتها حيث بلغت فى ٣٠ يونيو ١٩٧٣ نحو ٥٧ر٥٪ من اجمالى المبيعات بينما لم تتعد هذه النسبة ٢٠ر٦٪ للمجموعة (أ) و ١٧ر٨٪ للمجموعة (ب) . ويرجع ارتفاع نسبة الاسترداد فى شهادات المجموعة (ج) الى ان نسبة كبيرة من حائزيها من صغار المدخرين الذين يفضلون السيولة العالية لاموالهم لامكان استردادها فى اى وقت عقب الشراء مباشرة . ولقد تزايدت قيمة واعداد الجوائز المدفوعة عن هذه الشهادات مع زيادة صافى مبيعاتها ليبلغ مجموعها حتى ٣٠ يونيو ١٩٧٣ مليونا و٣٨٢ الف جنيه ، موزعة على ٤٣٥٦٩ جائزة طبقا لما يوضحه الجدول التالى :

جوائز شهادات المجموعة (ج) التى تم توزيعها منذ اصدار شهادات الاستثمار وحتى ٣٠ يونيو ١٩٧٣

	قيمة الجوائز (بالجنيه)	عدد الجوائز
١٩٦٨/٦/٣٠	٢١٨٧٠	٦٩٢
١٩٦٩/٦/٣٠	١٥٥٩٠٠	٥١٠٢
١٩٧٠/٦/٣٠	٢٢٦٤١٠	٧٠٤٧
١٩٧١/٦/٣٠	٢٩٤٧٦٠	٩٣٢٨
١٩٧٢/٦/٣٠	٣٢٢٣٠٠	١٠١٥٠
١٩٧٣/٦/٣٠	٣٦٠٤٤٠	١١٢٥٠
المجموع	**١٣٨١٦٨٠**	**٤٣٥٦٩**

ويتضح من التوزيع الجغرافى لصافى مبيعات شهادات الاستثمار ان منطقة القاهرة تستحوذ وحدها على ١٢٢ر٣ مليون جنيه او ما نسبته ٧١ر٤٪ من صافى المبيعات فى ٣٠ يونيو ١٩٧٣ ، تليها منطقة الاسكندرية بنسبة ١٤٪ ، ثم منطقة الوجه البحرى والقناة بنسبة ٩ر٢٪ بينما اقتصر نصيب منطقة الوجه القبلى على ٥ر٤٪ .

ورغم التزايد فى صافى مبيعات شهادات الاستثمار فى كل من الوجهين البحرى والقبلى فان حصتهما النسبية تميل الى التناقص المستمر بينما ترتفع الحصة النسبية لكل من منطقتى القاهرة والاسكندرية لزيادة مبيعاتها بمعدلات اكبر ، هذا على الرغم من ان ٧٩٪ من سكان الجمهورية يتركزون فى الوجهين البحرى والقبلى مقابل ٢١٪ فى منطقتى القاهرة والاسكندرية (*) .

ويرجع ارتفاع مبيعات شهادات الاستثمار فى منطقة القاهرة الى تجمع جزء كبير من النشاط الاقتصادى بها كما تتركز بها الوزارات والهيئات الحكومية والمراكز الرئيسية لمعظم قطاعات النشاط الاقتصادى ، وذلك بالاضافة الى ارتفاع الميل الحدى للادخار لدى سكان الحضر عنه فى الاقاليم لزيادة نسبة التعليم والوعى الادخارى ولارتفاع مستوى الدخول نسبيا . ويعزز هذه النتيجة الدراسة التى اعدتها وزارة التخطيط بعنوان : ((المعالم الاساسية للنمو فى المحافظات خلال الفترة ٦٤/١٩٦٥ — ٦٧/١٩٦٨)) .

ويوضح الجدول التالى التوزيع الجغرافى لصافى مبيعات شهادات الاستثمار خلال المدة من ١٩٦٥/٦/٣٠ الى ١٩٧٣/٦/٣٠ :

(*) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : تعداد السكان التقدير فى ٣٠ يونيو ١٩٧١ .

صافى مبيعات شهادات الاستثمار موزعا حسب المناطق الجغرافية

٣٠ يونيو	١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧		١٩٦٨		١٩٦٩		١٩٧٠		١٩٧١		١٩٧٢		١٩٧٣	
المنطقة	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪
القاهرة	٤,٧	٦٩,١	١٤,٩	٧٢,٠	٢٣,٦	٧١,٣	٣٤,٢	٧٣,٤	٤٥,٢	٧٣,٠	٦٠,٦	٧٢,٢	٧٦,٣	٧١,٥	٩٧,٠	٧١,٤	١٢٢,٣	٧١,٤
الاسكندرية	٠,٦	٨,٨	٢,١	١٠,١	٣,٤	١٠,٣	٤,٦	٩,٩	٦,٦	١٠,٦	١٠,١	١٢,٠	١٣,٨	١٢,٩	١٨,٥	١٣,٦	٢٤,٠	١٤,٠
الوجه البحرى والقناة	١,٠	١٤,٧	٢,٣	١١,١	٣,٩	١١,٨	٥,٠	١٠,٧	٦,٦	١٠,٦	٨,٦	١٠,٢	١٠,٦	١٠,٠	١٢,٩	٩,٥	١٥,٧	٩,٢
الوجه القبلى	٠,٥	٧,٤	١,٤	٦,٨	٢,٢	٦,٦	٢,٨	٦,٠	٣,٦	٥,٨	٤,٧	٥,٦	٦,٠	٥,٦	٧,٥	٥,٥	٩,٢	٥,٤
المجموع	٦,٨	١٠٠	٢٠,٧	١٠٠	٣٣,١	١٠٠	٤٦,٦	١٠٠	٦٢,٠	١٠٠	٨٤,٠	١٠٠	١٠٦,٧	١٠٠	١٣٥,١	١٠٠	١٧١,٢	١٠٠

وبتحليل هيكل ملكية شهادات الاستثمار يتضح ان صافى المبيعات الى الاشخاص الطبيعيين قد سجل تزايدا مستمرا فى جميع السنوات بدون استثناء خاصة خلال السنوات الاربع الاخيرة ليصل فى ٣٠ يونيو ١٩٧٣ الى ١٤٧ر٤ مليون جنيه بنسبة ٨٦٪ من جملة صافى المبيعات . وقد تذبذبت المبيعات السنوية للاشخاص الاعتبارية زيادة ونقصا وحققت اكبر رقم لها فى ٣٠ يونيو ١٩٦٦ (٤ر٥ مليون جنيه) ثم هبطت الى ادنى رقم لها فى ٣٠ يونيو ١٩٦٧ (١ر٨ مليون جنيه) ويتضح ذلك من الجدول التالى :

توزيع صافى مبيعات شهادات الاستثمار من المجموعات الثلاث حسب الملكية

(مليون جنيه)

فى آخر يونيو	اشخاص طبيعيون (١)	اشخاص اعتبارية (٢)	المجموع (٣)	النسبة ١ : ٣ (٤)
١٩٦٥	٥ر١	١ر٧	٦ر٨	٧٥٪
١٩٦٦	١٤ر٥	٦ر٢	٢٠ر٧	٦٩٪
١٩٦٧	٢٥ر١	٨ر٠	٣٣ر١	٧٦٪
١٩٦٨	٣٦ر٦	١٠ر٠	٤٦ر٦	٧٩٪
١٩٦٩	٤٩ر٦	١٢ر٤	٦٢ر٠	٨٠٪
١٩٧٠	٦٧ر٤	١٦ر٦	٨٤ر٠	٨٠٪
١٩٧١	٨٨ر١	١٨ر٦	١٠٦ر٧	٨٣٪
١٩٧٢	١١٤ر٧	٢١ر٢	١٣٥ر٩	٨٤٪
١٩٧٣	١٤٧ر٤	٢٣ر٨	١٧١ر٢	٨٦٪

وفيما يتعلق بعدد المدخرين فى شهادات الاستثمار من المجموعتين (ا) و (ب) فقد تزايد من ٦٨٤٦ شخصا بمتوسط قدره ٧٤٥ جنيه للشخص الواحد فى ١٩٦٥/٦/٣٠ الى ١١٢٧٨٠ فى ١٩٧٣/٦/٣٠ بمتوسط قدره ١٣٠٠ جنيه . وبالنسبة لشهادات المجموعة (ج) فانه لا يتم حصر لاعداد المدخرين فيها لضخامة عددهم حيث تصدر بفئات منخفضة .

ولا يفوتنا ان نشير الى الجهود الاعلامية التى تبذل لترويج شهادات الاستثمار ومالها من آثار فى تنمية الوعى الادخارى على المستوى القومى ، اذ لم يقتصر دور البنك على استغلال وسائل الاعلام المختلفة كالصحف والمجلات والاذاعة والتليفزيون والسينما ... الخ ، بل امتد ايضا الى الاتصال المباشر بالجمهور من خلال جهاز خاص للترويج انتشر فى مناطق التجمعات العمالية والسكانية على مستوى المحافظات وقام بعقد الندوات والاتصال بالمسئولين فى المصالح والهيئات والشركات لتيسير مهمة شراء العاملين بها لهذه الشهادات .

شهادات الاستثمار والاوعية الادخارية الاخرى :

نشأت شهادات الاستثمار كوعاء ادخاري جديد له ملامح مميزة عن تلك التى تتسم بها الاوعية الاختيارية الاخرى لدى البنوك التجارية وصناديق توفير البريد وشركات التامين ، وكان من الطبيعي أن يجتذب هذا الوعاء الجديد فيبداية ظهوره بعض الارصدة الادخارية من الاوعية القائمة وأن يتجه اليه جزء من مدخرات الافراد التى كان مآلها الى الاوعية الاخرى . وقد كان لظهور تلك الشهادات اثره فى ازكاء روح المنافسة بين الاوعية الادخارية القائمة باستحداث مزايا جديدة للمدخرين . ويبين الجدول التالى ارصدة شهادات الاستثمار مقارنة بالاوعية الادخارية الاخرى لدى البنوك التجارية وصناديق توفير البريد خلال السنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٧٣ .

اهم اوعية الادخار الاختيارية (*)

	شهادات الاستثمار		الاوعية الادخارية الاخرى						الاجمال العـام		
٣٠ يونيو	صافى المبيعات (١)	معدل التغير السنوى (٢)	الودائع الخاصة لاجل لدى البنوك التجارية (٣)	ودائع التوفير لدى البنوك التجارية (٤)	ودائع صندوق توفير البريد (٥)	مجموع ٣،٤،٥ (٦)	معدل التغير السنوى (٧)	مجموع ١ ، ٦ (٨)	معدل التغير السنوى (٩)	الاهمية النسبية ١ : ٨ (١٠)	الاهمية النسبية ٦ : ٨ (١١)
١٩٦٠	—	—	٣٤٫٠	٢٧٫٧	٣٨٫٤	١٠٠٫١	—	١٠٠٫١	—	—	١٠٠
١٩٦١	—	—	٢٨٫٩	٢٩٫٩	٤١٫٦	١٠٠٫٤	—	١٠٠٫٤	—	—	١٠٠
١٩٦٢	—	—	٣٢٫٨	٣١٫٩	٤٧٫٢	١١١٫٩	٨	١١١٫٩	٨	—	١٠٠
١٩٦٣	—	—	٨٧٫٤	٤١٫٨	٥٥٫٠	١٨٤٫٢	٦٥	١٨٤٫٢	٦٥	—	١٠٠
١٩٦٤	—	—	١١٢٫٤	٥٣٫٠	٦٢٫٤	٢٢٧٫٨	٢٣	٢٢٧٫٨	٢٣	—	١٠٠
١٩٦٥	٦٫٨**	—	١٣٢٫٠	٦٢٫٤	٧١٫٧	٢٦٦٫١	١٧	٢٧٢٫٩	٢٠	٢٫٥	٩٧٫٥
١٩٦٦	٢٠٫٧	٢٠٤	١٤٢٫١	٦٦٫٦	٧٦٫٦	٢٨٥٫٣	٧	٣٠٦٫٠	١٢	٦٫٨	٩٣٫٢
١٩٦٧	٣٣٫١	٥٩	١٦٩٫٧	٦٤٫٨	٧٣٫٢	٣٠٧٫٧	٨	٣٤٠٫٨	١١	٩٫٤	٩٠٫٦
١٩٦٨	٤٦٫٦	٤٢	١٨٤٫٠	٦٥٫٠	٦٧٫٨	٣١٦٫٨	٣	٣٦٣٫٤	٧	١٢٫٨	٨٧٫٢
١٩٦٩	٦٢٫٠	٣٣	٢١٨٫١	٦٩٫٠	٦٩٫٩	٣٥٧٫٠	١٣	٤١٩٫٠	١٥	١٤٫٨	٨٥٫٢
١٩٧٠	٨٤٫٠	٣٥	٢٥٢٫١	٧٨٫٣	٧٣٫٩	٤٠٤٫٣	١٣	٤٨٨٫٣	١٧	١٧٫٢	٨٢٫٨
١٩٧١	١٠٦٫٧	٢٧	٢٢٢٫٧	٨٩٫٨	٧٩٫٧	٣٩٢٫٢	٣(—)	٤٩٨٫٩	٢	٢١٫٤	٧٨٫٦
١٩٧٢	١٣٥٫٩	٢٧	١٩٨٫٨	١٠٣٫٨	٨٥٫٨	٣٨٨٫٤	١(—)	٥٢٤٫٣	٥	٢٥٫٩	٧٤٫١
١٩٧٣	١٧١٫٢	٢٦	٢٢٧٫٣	١٢١٫٠	٩١٫٤	٤٣٩٫٧	١٣	٦١٠٫٩	١٧	١٨٫٠	٧٢٫٠

(*) الاعمدة (١) و (٣) و (٤) و (٥) و (٦) و (٨) بالمليون جنيه ، والاعمدة (٢) و (٧) و (٩) و (١٠) و (١١) نسبة مئوية . ** طرحت الشهادات فى آخر يناير ١٩٦٥ .

المصـــــدر : البنك الاهلى المصرى والبنك المركزى المصرى وهيئة صندوق توفير البريد .

ويتضح من هذا الجدول أن معدل الزيادة فى المدخرات الاختيارية لدى البنوك وصناديق توفير البريد قد تراجع فى السنوات ١٩٦٦ ـ ١٩٦٨ ، ثم عاود الارتفاع خلال السنتين التاليتين وان ظل هذا النمو فى حدود ثلث معدل النمو الذى حققته شهادات الاستثمار . ومن الملاحظ ان نصيب شهادات الاستثمار بالنسبة للاوعية الادخارية الاخرى فى تزايد مستمر حيث بلغت نسبته ٢٨٪ من اجمالى المدخرات الاختيارية (ماعدا شركات التامين) فى ٣٠ يونيو ١٩٧٣ . وجدير بالذكر ان تراجع معدل نمو المدخرات الاختيارية فى صناديق توفير البريد والاوعية الادخارية المصرفية ، لايرجع بالدرجة الاولى الى ظهور شهادات الاستثمار وانما يرجع الى انتهاج الحكومة لسياسة انكماشية اعتبارا من ديسمبر ١٩٦٥ استهدفت القضاء على الضغوط الضخمة التى تجمعت خلال سنوات الخطة الخمسية الاولى ، وكان من اهم الاجراءات التى اتخذت فى هذا الصدد زيادة معدلات بعض الضرائب واجراء استقطاعات اجبارية من الاجور والمرتبات، ورفع اسعار بعض السلع . هذا بالاضافة الى ما اقتضته ظروف حرب ١٩٦٧ من اعادة النظر فى مشروع ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٦٨/٦٧ وتعديل تقديرات الميزانية لتحويل الاقتصاد القومى الى اقتصاد حرب بفرض أنواع جديدة من الضرائب ورفع معدلات البعض الآخر ، وزيادة اقساط التأمينات الاجتماعية .

هذا ويمكن القول ان النجاح النسبى الكبير الذى حققته شهادات الاستثمار انما يرجع الى ان المدخرات الاختيارية الاخرى ، وخاصة الموجودة لدى الجهاز المصرفى تعتبر بطبيعتها ادخار قصير الاجل وتفى مباشرة بالاحتياجات النقدية، بينما تعتبر شهادات الاستثمار من الادخار طويل الاجل نسبيا، وتعتبر الزيادة فى عائد هذه الشهادات عن مثيله فى الاوعية الاختيارية الاخرى بمثابة تعويض عادل يهدف الى تشجيع المدخرين على تجميد اموالهم لفترة تمتد الى عشر سنوات . واذا كانت لشهادات الاستثمار تلك المزايا بالنسبة للافراد فان حصيلتها تعتبر موردا اساسيا لتمويل مشروعات التنمية بالاضافة الى انها تعتبر وسيلة من وسائل امتصاص القوة الشرائية الزائدة الناجمة عن التوسع النقدى الذى يصاحب عادة عمليات التنمية الاقتصادية .

بنك المدرسة :

تتمثل الفكرة الاساسية لمشروع بنك المدرسة فى نشر الوعى المصرفى والادخارى لدى النشء بطريقة علمية منظمة . ويتلخص نظامه فى تعريف الطلبة والطالبات بالعمليات المصرفية بطريقة الممارسة العملية حيث تدرج ايداعات ومسحوبات الطالب فى بطاقة صغيرة تسلم اليه ويسجل عليها نموذج توقيعه الذى يعتبر سند معاملاته مع بنك المدرسة . وقد روعى فى النماذج التى تستخدم فى المشروع أن تكون مبسطة الى ابعد حد ممكن لتشجيع الطلبة على التعامل ، وحتى تتاح الفرصة امام اكبر عدد منهم للاشتراك فى المشروع فقد جعل الحد الادنى لعمليات الايداع عشرين مليما. هذا وللطالب الحق فى تحويل مدخراته بمقتضى هذا النظام لشراء شهادات الاستثمار او ايداعه فى صناديق التوفير ويقوم البنك بذلك نيابة عن الطالب دون اية مصروفات.

ونظرا لصغر ارصدة ودائع بنك المدرسة وضخامة عدد المودعين، فقد تقرر ان تكون هذه الودائع بدون فائدة، الا ان البنك الاهلى المصرى ايمانا منه بأثر الحافز المادى

قرر ان توزع على اصحاب هذه الودائع بعض الجوائز التى عادة ما تكون فى شكل ادوات مدرسية او ميداليات او شهادات استثمار تصرف للطلبة المنتظمين فى التعامل واصحاب الارصدة العالية .

وقد بدا تنفيذ مشروع بنك المدرسة على سبيل التجربة فى ديسمبر ١٩٦٤ بمنطقة شرق القاهرة التعليمية ، وبلغ عدد الطلبة المشتركين به آنذاك ٢٤٩ طالبا اجمالى ايداعاتهم ٣٣ جنيها . ثم عممت التجربة بالتدريج على مستوى الجمهورية ليصل عدد المدارس المشتركة فى ٣٠ يونيو ١٩٧٣ الى ٥٥٠ مدرسة ، كما بلغ عدد المشتركين حوالى ١٩٨ الف طالب واجمالى ابداعاتهم ٩٠ الف جنيه . وان كانت الحصيلة ليست بيت القصيد لذاتها فان هذا النظام سيكون له بلا شك نتائج كبيرة فى رفع الميل للادخار على المستوى القومى .

ونظرا لقيام البنك بالتوعية الجادة لشهادات الاستثمار من خلال بنك المدرسة فان المبالغ المحولة لشراء هذه الشهادات اظهرت تزايدا مستمرا وبمعدل يفوق المبالغ المحولة الى صناديق التوفير حتى بلغت فى يونيو ١٩٧٣ مايقرب من ٢٣ الف جنيه كما يتضح من الجدول التالى :

نشاط بنك المدرسة خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٣

٣٠ يونيو	عدد المدارس	عدد الطلبة	صافى المدخرات بالجنيه	المبالغ المحولة الى شهادات الاستثمار بالجنيه	المبالغ المحولة الى صناديق التوفير بالجنيه	اجمالى المدخرات بالجنيه
١٩٦٥	١٢	١٢١٦	٩٠٢	ـ	ـ	٩٠٢
١٩٦٦	٢٨	٥١٧٦	٣٣٧٣	ـ	ـ	٣٣٧٣
١٩٦٧	١٩٢	٥٠٣٨٢	٢٥٤٧٨	ـ	ـ	٢٥٤٧٨
١٩٦٨	٣١٧	٩٢٨٧١	٤٣٣٥٨	ـ	ـ	٤٣٣٥٨
١٩٦٩	٢٥٣	١١٥٠٦٠	٤٢٩٦٥	٩٠٣٩	٥٩٩٦	٥٨٠٠٠
١٩٧٠	٣٩٩	١٣٨٢٨٦	٤٥١٧٨	١٣٩٣٣	١١٨٦٦	٧٠٩٧٧
١٩٧١	٤٣٠	١٥٦٠٥٥	٤٥٨٢٩	١٦٥٤٣	١٢٤٨٥	٧٤٨٥٧
١٩٧٢	٤٨٤	١٧٧٨٩٣	٤٩٥٥٩	١٩٤٥٨	١٣١٨٦	٨٢٢٠٣
١٩٧٣	٥٥٠	١٩٨٤٢٩	٥٢٣٣٨	٢٣١٩١	١٣٥٦٤	٨٩٠٩٣

تجميع مدخرات المصريين العاملين فى الخارج ..

لم يقتصر دور البنك الاهلى المصرى فى مجال تجميع المدخرات على التعامل مع المواطنين داخل البلاد بل امتد نطاقه الى المصريين العاملين فى الخارج ، وذلك فى ضوء القرارات المنظمة لعملية تجميع مدخراتهم بالعملات الاجنبية .

وحتى عام ١٩٦٥ لم تكن هناك اية سياسة خاصة من جانب الحكومة لتشجيع تدفق المدخرات بالعملات الاجنبية الى داخل البلاد ، حين صدر قرار لجنة الخطة في ١٩٦٥/٨/٢٢ بالزام المصريين العاملين في الخارج بتحويل نسبة معينة شهريا من اجورهم في الخارج تتراوح بين ١٠٪ و ٢٥٪ طبقا للحالة الاجتماعية وباسعار الصرف الرسمية . وفي ضوء ذلك بدات تلك المدخرات في التزايد ولكن ليس بما يتناسب مع تزايد عدد العاملين في الخارج . وقد شهد عام ١٩٦٨ تغييرا جذريا في السياسة المطبقة في هذا الخصوص حيث صدر القرار الوزارى رقم ٣٦٤ لسنة ١٩٦٨ الذى قضى ببعض التيسيرات النقدية بالنسبة للتعامل في المدخرات بالعملات الاجنبية ، والذى صرح بمنح علاوة نسبتها ٣٥٫٨٪ على المدخرات التى تحول الى داخل البلاد والتى تزيد عن النسب المقرر تحويلها بالسعر الرسمى ، كما صرح القانون المذكور للبنـوك بفتح نوعين من الحسابات بالعملات الاجنبية هما :

١ ـ الحسابات المقيمة بالعملة الاجنبية :

وتفتح باسماء المواطنين العاملين في الخارج او الذين يؤدون خدمات هناك سواء كانت العملات الاجنبية محولة من الخارج او في صحبة هذه الفئات في صورة بنكنوت اجنبى او شيكات سياحية او مصرفية وذلك بعد استبعاد النسب المقرر تحويلها بالسعر الرسمى طبقا للحالة الاجتماعية لصاحب الحساب . وقد تميزت هذه الحسابات بأن لصاحبها الحق في التنازل للبنك عن رصيدها أو جزء منه مقابل حصوله على علاوة تبلغ نسبتها ٣٥٫٨٪ من سعر الصرف الرسمى ، بالاضافة الى امكانية اعادة تحويل هذه الارصدة للخارج لاغراض السفر للعلاج او التعليم او السياحة او شراء السلع التى تباع محليا بالنقد الاجنبى .

٢ ـ الحسابات غير المقيمة الخارجية :

وتفتح هذه الحسابات للاجانب والمصريين الذين امضوا في الخارج خمس سنوات متصلة او الذين حصلوا على تأشيرة خروج للهجرة فضلا عن امكانية التنازل عن ارصدتها او جزء منها للبنوك التجارية كما هو الحال بالنسبة للحسابات المقيمة هذا ولا يخضع استخدام هذه الارصدة لاى قيود بما في ذلك الحق في اعادة تحويلها للخارج سواء لصالح صاحب الحساب او اى شخص آخر .

هـذا وقد اظهرت الممارسة العملية ان اجمالى حصيلة هذه المدخرات لدى كافة البنوك التجارية تقل كثيرا عما كان متوقعا خاصة وان عدد المصريين الذين يعملون بالخارج كان يتزايد من عام لآخر ، كما لاحظت الحكومة زيادة نشاط الوسطاء والسماسرة الذين يتعاملون في النقد الاجنبى بطرق غيرمشروعه بحصولهم على هذه المدخرات من اصحابها في الخارج مقابل اسعار بالعملة المحلية تزيد كثيرا عن الاسعار التشجيعية المقررة بمقتضى هذا القرار .

وازاء ذلك اصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجيـة في عام ١٩٧٢ عددا من القرارات تناولت بالتعديل التنظيمات السابقة منها : القرار رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٢ الذى قصر عملية تجميع مدخرات المصريين بالعملات الحرة على البنوك المحليـة

ومراسليها في الخارج على ان تتم وفقا لاسعار تشجيعية تزيد على سعر الصرف الرسمى بحوالى ٥٠٪ ، كما نص القرار على منح أرصدة الحسابات القيمة وغير القيمة التى تزيد عن ٢٠٠ جنيه استرلينى او ما يعادلها فوائد تحسب شهريا بذات العملة المفتوح بها الحساب (٤٪ سنويا للحسابات غير القيمة مع اعفائها من الضريبة على ايرادات القيمة المنقولة و ٦٪ سنويا للحسابات القيمة مع خضوعها لهذه الضريبة) ولاصحاب هذه الحسابات حق التنازل عنها للبنك وفقا لذات الاسعار التشجيعية .

واعتبارا من ٣١ مايو ١٩٧٢ قام البنك تنفيذا للقرار الوزارى رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٢ بصرف المقابل بالعملة المصرية وفقا للاسعار التشجيعية للتحويلات والشيكات السياحية بالعملات الحرة واوراق النقد الاجنبى الواردة لتغطية نفقات الاجانب القادمين الى مصر للسياحة وكذا الاجانب الحاصلين على تأشيرات لغير الدراسة أو للاقامة لفترة لا تزيد عن ٣ شهور ، وذلك بالاضافة الى فتح حسابات محلية باسماء شركات السياحة ، تغذى بالجنيهات المصرية على اساس الاسعار التشجيعية مقابل التحويلات الواردة من الخارج بالعملات الاجنبية .

وبمقتضى القرار الوزارى رقم ٦٥٣ لسنة ١٩٧٢ الذى اجاز الاستيراد عن طريق المدخرات بالعملات الاجنبية ، قام البنك بفتح الاعتمادات اللازمة للاستيراد في مجالات معينة حددها القرار على سبيل الحصر .

وتيسيرا لعملية فتح الحسابات بالعملات الاجنبية بنوعيها ، فقد سمح البنك بفتح هذه الحسابات للمصريين العاملين في الخارج والمهاجرين ،سواء اثناء تواجدهم بالبلاد ، او عن طريق البريد بعد استيفائهم البيانات والنماذج المطلوبة واتمام التصديق عليها .

ونظرا لما تتطلبه عملية تجميع هذه المدخرات من تنظيم وتيسير اجراءات عمليات التحويل ، فقد قام البنك بوضع الترتيبات اللازمة مع عدد من البنوك الاجنبية والعربية خاصة في الدول العربية التى يقيم فيها عدد كبير من المصريين .

وفي اغسطس ١٩٧٣ صدر القرار الوزارى رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ بانشاء سوق موازية للنقد . وطبقا لهذا القرار تقوم البنوك التجارية بشراء وبيع العملات الحرة التى يحددها البنك المركزى المصرى بسعر صرف تشجيعى يزيد عن سعر الصرف الرسمى الذى يحدده البنك المذكور بمعدل ٥٠٪ في حالة الشراء و ٥٥٪ في حالة البيع . ويقتصر سريان الاسعار التشجيعية على المتحصلات من :

١ ـ مدخرات وتحويلات المصريين .

٢ ـ السياحة سواء فردية او جماعية .

٣ ـ تحويلات مواطنى الدول العربية لغير اغراض الاستثمار .

٤ ـ حصيلة الصادرات السلعية عدا صادرات القطن الخام وعوادمه وغزل ومنسوجات القطن والارز والبصل والثوم والبطاطس والاسمنت والبترول ومنتجاته والبضائع الاجنبية المعاد تصديرها .

٥ ـ ٥٠٪ من الزيادة عن الهدف المقرر للتصدير السنوى فى الموازنة النقدية بالعملات الحرة بالنسبة للغزل والمنسوجات القطنية .

اما بالنسبة للاستخدامات فتشمل :

١ ـ المدفوعات غير المنظورة للافراد والقطاع الخاص وكذلك المبالغ المسموح بها عند السفر للخارج فى حدود المبالغ والنظم المقررة .

٢ ـ واردات القطاع الخاص بما فى ذلك الحرفيين والمهنيين من مستلزمات الانتاج والآلات والمعدات والاجهزة وقطع الغيار .

٣ ـ واردات قطاع السياحة العام والخاص من الآلات والمعدات والاجهزة وقطع الغيار .

٤ ـ الواردات من مستلزمات الانتاج والآلات والمعدات وقطع الغيار والمدفوعات غير المنظورة والممولة من متحصلات الصادرات والسياحة طبقا لحكم المادة السابقة .

٥ ـ اية عمليات استيراد اخرى يوافق وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية او من يفوضه فى ذلك على توجيهها الى السوق الموازية للنقد وعلى وجه الخصوص عمليات استيراد الاحتياجات التى تمثل فقط اختناق فى الانتاج والسلع الكمالية التى تحتاج اليها المنشآت السياحية ومستلزمات الانتاج التى تدخل فى صناعات التصدير وتدخل حصيلتها فى السوق الموازية للنقد .

٦ ـ واردات شركات التجارة الخارجية من مستلزمات الانتاج والمعدات وقطع الغيار اللازمة للقطاع الخاص ولقطاع السياحة والتى تستوردها الشركات المقابلة من احتياجات السوق عامة .

كما أن للاشخاص الطبيعيين والمعنويين المسجلين فى مصر والمشتغلين بأعمال السياحة او التصدير الحق فى الاحتفاظ بكل متحصلاتهم من العملات الحرة فى حساب بأحد البنوك التجارية لاستخدامها فى تمويل الواردات اللازمة لزيادة انتاجهم بما فى ذلك المدفوعات غير المنظورة المتعلقة بنشاطهم ، ولهذه الفئات الحق فى بيع هذه العملات بالسعر التشجيعى الى اى بنك تجارى فى اى وقت ، على انه يتحتم عليهم بيعها بعد انقضاء ستة شهور على ايداعها فى حسابهم بالبنك دون استخدامها فى الاغراض السابقة .

الفصل السادس

تطور تجارة مصر الخارجية ودور البنك الأهلى المصرى

أولا ـ دور البنك الاهلى المصرى فى تمويل التجارة الخارجية :

قام البنك بدور كبير فى تمويل الصادرات والواردات المصرية . وقد تزايدت اهمية هذا الدور فى السنوات الاخيرة على الرغم من تبعية بعض الشركات العاملة فى هذا القطاع ـ فى ظل نظام التخصص القطاعى ـ لبعض البنوك الاخرى . ويرجع ذلك اساسا الى الثقة والمكانة التى يتمتع بها البنك الاهلى المصرى من جانب العملاء فى الداخل والخارج واتصالاته الوثيقة والمثمرة مع المراسلين بالخارج ، وفيما يلى جدول يوضح حجم نشاط البنك فى هذا المجال : ـ

دور البنك فى تمويل التجارة الخارجية

البيان / السنوات	قيمة الواردات (مليون جنيه)	مساهمة البنك فى تمويل الواردات (مليون جنيه)	نسبة مساهمة البنك فى الواردات ٪	قيمة الصادرات (مليون جنيه)	مساهمة البنك فى تمويل الصادرات (مليون جنيه)	نسبة مساهمة البنك فى الصادرات ٪	نسبة مساهمة البنك فى التجارة الخارجية * ٪
١٩٦٧/٦٦	٤١٤,٤	١٧٨,٧	٤٣,١	٢٦٣,٩	٦٦,٥	٢٥,٢	٣٦,١
١٩٦٨/٦٧	٣٨٦,٨	١٧٥,٨	٤٥,٤	٢٥٣,٤	٦٣,٨	٢٥,٢	٣٧,٤
١٩٦٩/٦٨	٣٨٤,٠	١٥٣,٧	٤٠,٠	٣٠٧,٣	٧١,٠	٢٣,١	٣٢,٥
١٩٧٠/٦٩	٤٧٢,١	٢٢٥,٥	٤٧,٧	٣٤٨,٠	٨٣,٧	٢٤,١	٣٧,٧
١٩٧١/٧٠	٥٣١,٠	٢٠٧,٨	٣٩,١	٣٠٨,٠	٦٠,٥	١٦,٨	٣٠,٢
١٩٧٢/٧١	٥٥٥,٩	٢٠٥,٩	٣٧,٠	٢٦٤,٧	٦٨,٠	١٨,٦	٢٩,٨

* (الواردات + الصادرات) .
المصدر : البنك المركزى المصرى والبنك الاهلى المصرى .

ويتضح من ارقام هذا الجدول ان المتوسط السنوى لاجمالى مساهمة البنك فى تمويل التجارة الخارجية خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٢ بلغ نحو ٢٦٠ مليون جنيه بحد ادنى قدره حوالى ٢٢٥ مليونا فى عام ١٩٦٩ وحد اقصى قدره ٣٠٩ مليونا فى عام ١٩٧٠ . هذا وقد بلغ نصيب الواردات من هذا المتوسط نحو ١٩١ مليون جنيه او ما نسبته ٣٦٪ فى المتوسط من اجمالى قيمة الواردات مقابل ٦٩ مليونا او ما نسبته ٢٢٪ من متوسط اجمالى قيمة لصادرات .

وفى مجال التسهيلات المصرفية التى قام البنك بالحصول عليها من المراسلين فى الخارج لتمويل التجارة الخارجية ، يجدر الاشارة الى انه اختص باكثر من ٥٣٪ من متوسط جملة المستخدم خلال الفترة محل العرض. كما يشير الجدول التالى الى ان الارقام القياسية (١٩٦٧ = ١٠٠) للمستخدم من تلك التسهيلات قد اظهرت اتجاها الى التزايد المطرد على مدار فترة البحث - باستثناء عام ١٩٦٩ - لتصل فى نهايتها الى ١٩٢ نقطة .

الارقام القياسية (١٩٦٧ = ١٠٠) للمستخدم من التسهيلات المصرفية للبنك خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٢

آخر يونيو	الرقم القياسى للتسهيلات المصرفية المستخدمة
١٩٦٧	١٠٠
١٩٦٨	١١٢
١٩٦٩	١١٠
١٩٧٠	١٥٣
١٩٧١	١٥٣
١٩٧٢	١٩٢

ولما كانت الاعتمادات المستندية تعد اهم وسائل البنوك التجارية فى تمويلها للتجارة الخارجية ، فقد بلغ نصيب البنك من تلك الاعتمادات حوالى ٣٧٪ من متوسط اجمالى الاعتمادات المستندية للبنوك التجارية مجتمعة . كما اظهر التوزيع الجغرافى للمصرح به من الاعتمادات المستندية (استيرادا وتصديرا) للبنك الاهلى خلال الفترة ١٩٦٦ - ١٩٧٢ أن تطور الحصص النسبية لمختلف المناطق الجغرافية جاء متمشيا مع موقف كل منها من التجارة الخارجية المصرية ، وما اعتادت أن تسفر عنه من عجز أو تحققه من فائض . فاستحوذت مجموعة دول أوروبا الغربية على نحو ٣٥٪ من متوسط اجمالى اعتمادات الاستيراد و٢٣٪ من متوسط اجمالى اعتمادات التصدير خلال الفترة سالفة الذكر ، أما مجموعة دول أوروبا الشرقية فقد استوعبت ١٧٪ من مترسط اجمالى اعتمادات الاستيراد و٣٧٪ من متوسط اجمالى اعتمادات التصدير واختصت مجموعة الدول الاسيوية بما نسبته ٢١٪ و٣٧٪ والامريكتان بنسبة ١٦٪ و ٣٪ ، واخيرا افريقيا بحوالى ٤٪ و ٣٪ من متوسط اجمالى الاعتمادات المستندية استيرادا وتصديرا على الترتيب كما يتضح من الجدول التالى :

الاهمية النسبية للتوزيع الجغرافى للمصرح به من الاعتمادات المستندية للبنك استيرادا وتصـديرا خلال الفترة ١٩٦٦ – ١٩٧٢

آخر يونيو	افريقيا استيراد ٪	افريقيا تصدير ٪	أوروبا الغربية استيراد ٪	أوروبا الغربية تصدير ٪	أوروبا الشرقية استيراد ٪	أوروبا الشرقية تصدير ٪	آسيا استيراد ٪	آسيا تصدير ٪	الامريكتان استيراد ٪	الامريكتان تصدير ٪	استراليا ونيوزيلاندا استيراد ٪	استراليا ونيوزيلاندا تصدير ٪
١٩٦٦	٠,١	٠,٨	٢٧,٠	٢٥,٦	١١,٧	٤٥,٩	١٧,٨	٢٦,٣	٤٣,٤	١,٠	—	—
١٩٦٧	٠,٩	٣,٢	٢٧,٩	١٨,٨	١٦,٣	٣٠,٤	٢٣,٥	٤١,٩	٣١,٤	٥,٧	—	—
١٩٦٨	١,١	٣,٠	٤٣,٩	٢٧,٧	٢٨,٦	٢٦,٨	١٨,٣	٣٦,٤	٨,١	٦,١	—	—
١٩٦٩	٤,٥	١,٧	٥٣,٥	٢٣,٣	١٨,٧	٢٩,٣	١٤,٤	٤١,٤	٩,٣	٤,٤	٠,١	—
١٩٧٠	٢,٣	٢,٣	٤٣,١	٢٩,٩	١٠,١	٤٣,٣	٣٢,٨	٢٢,١	١١,٧	٣,٤	—	—
١٩٧١	٤,٦	٤,٥	٢٧,٤	١٨,٨	١٨,١	٤٣,٣	٢٦,٧	٣١,١	٥,١	٢,٣	١٨,١	—
١٩٧٢	١٢,٧	٦,٣	٢٢,٨	١٩,٠	١٤,٣	٣٦,١	١٤,١	٣٨,٢	٨,٧	٠,٤	٢٧,٤	—

وتأسيسـا على ماتقدم وايمانا من الدولة باهمية تركيز معاملات التجارة الخارجية لدى بنك واحد متخصص بما يعنيه ذلك من دعم مركز هذا البنك فى التعامل مع البنوك الكبيرة فى الخارج ، وتحقيق درجة كبيرة من المرونة فقد وقع اختيارها على البنك الاهلى ليختص بمفرده بعمليات التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا بموجب القرار الجمهورى رقم ٢٤٢٢ لسنة ١٩٧١ الذى اصبح سارى المفعول اعتبارا من أول يوليو ١٩٧٢ .

ثانيا – نظم الاستيراد والتصدير :

يجدر قبل تحليل تطور ارقام تجارة مصر الخارجية استعراض النظم التى كان يتم فى ظلها التبادل مع الدول الاخرى . ولعل اول ما يجب الاشارة اليه فى هذا المجال . قيام الحكومة فى عام ١٩٤٧ باخضاع الواردات من جميع الدول لنظم تراخيص الاستيراد ، وتنظيمها الرقابة على عمليات النقد الاجنبى بما فى ذلك الاسترلينى بعد انسحاب مصر من المنطقة الاسترلينية وايقاف انجلترا تحويل الارصدة المتفق عليها الى العملات الاخرى ، ثم عادت الحكومة فأباحت فى عام ١٩٤٨ الاستيراد من الدول التى تقبل السداد بالاسترلينى بدون تراخيص . وفى سبيل العمل على تنمية الصادرات (خاصة القطن) لجأت الحكومة الى نظام اتفاقات التجارة والدفع التى توسع العمل بها خاصة بعد عام ١٩٥٦ والحصار الاقتصادى الذى تعرضت له مصر وتجميد ارصدتها من الاسترلينى والدولار .

وطبقا لنصوص اتفاقات الارصـدة الاسترلينية ، لم يكن لمصر الحق فى استعمال الاسترلينى لتمويل العمليات متعددة الاطراف ومن ثم تم اعتبارا من اكتوبر ١٩٤٩ تطبيق نظام « حساب التصدير » (أو نظام جنيه التصدير) الذى كان يقضى بسداد قيمة الواردات بالعملة المحلية ووضعها فى حسابات غير مقيمة بالبنوك المحلية مقابل علاوة تتراوح بين ١٠٪ و ٢٠٪ من سعر الصرف الرسمى ، واستخدام ارصدتها لدفع قيمة الصادرات المصرية الى الدول الاجنبية عدا تلك التى ترتبط معها مصر باتفاقات دفع بالجنيه المصرى ، وكذلك فى سداد نفقات الاقامة والضرائب والمصروفات الاخرى داخل مصر . وقد استمر العمل بهذا النظام حتى فبراير ١٩٥٥ .

كذلك استمر العمل بنظام « حساب حق الاستيراد » – الذى كانت البلاد قد اخذت به منذ فبراير ١٩٥٣ – حتى سبتمبر ١٩٥٥ وكان يقضى بالسماح للمصدرين بالتصرف فى نسبة معينة (فى حدود ١٠٪) من حصيلة صادراتهم بالعملات الحرة خلال فترة تتراوح بين ثلاثة وستة شهور بالبيع لأى مستورد مصرى مقابل علاوة يدفعها الاخير بالعملة المحلية .

ثم لجأت الحكومة نتيجة لنقص ارصدتها من العملات الاجنبية بعد حرب السويس واعتبارا من أول يناير ١٩٥٧ الى نظام الميزانية النقدية كوسيلة لتقدير حصيلة البلاد من العملات الاجنبية والاحتياجات منها على ضوء ارقام الفترات السابقة ، الا انه نظرا لاستمرار الصعاب فى مجال التجارة الخارجية خاصة بعد تجميد ارصدة

مصر من الاسترليني والدولار ، عادت الحكومة الى اتباع نظام حسابات التصدير اعتبارا من اول فبراير ١٩٥٨ على اساس علاوة تزيد عن السعر الرسمى بنسبة ٢٧٪ تم تخفيضها فى سبتمبر من نفس العام الى ٥ر١٧٪ فقط ، ولكنه الغى فى سبتمبر ١٩٥٩ ليحل محله نظام الدفع بالعملات المحلية مقابل عملات حرة تضاف اليها علاوة تختلف نسبتها من سلعة لاخرى (تراوحت بين ٥ر١٧٪ كحد ادنى و٥٣٪ كحد اقصى) .

وفى مجال تنظيم عمليات الاستيراد والتصدير صدر القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ ليقضى باستمرار حظر الاستيراد قبل الحصول على ترخيص الا بالنسبة للسلع التى تستوردها الحكومة مباشرة وكذا الواردات من بعض السلع . كما صدر القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ مخولا وزير الاقتصاد سلطة فرض الرقابة على الصادرات او تقييدها أو حظرها بالنسبة لبعض المنتجات كما تم بمقتضاه فرض رسم على الصادرات بما لا يجاوز ٥٪ من قيمتها .

وفى عام ١٩٦٠ انشئت مكاتب لتسويق الحاصلات الزراعية بهدف دراسة الاسواق الخارجية لهذه السلع والتنسيق بين مصدريها وتحديد مواصفاتها والرقابة عليها ودراسة عقود التصدير وتوزيع الكميات المتعاقد عليها على المصدرين وتنظيم عمليات الشحن على أن يختص كل مكتب بسلعة واحدة أو مجموعة متناسقة من السلع الزراعية .

واعتبارا من عام ١٩٦١ حدثت تطورات فى الهيكل الاقتصادى المصرى بقيام القطاع العام بكل عمليات الاستيراد ومعظم عمليات التصدير . كما ابرمت فى عام ١٩٦٢ اتفاقية التثبيت بين مصر وصندوق النقد الدولى ، تم بموجبها تحديد سعر صرف جديد للجنيه (٣ر٢ دولار بدلا من ٨٧ر٢ دولار) كما حددت العلاوة بما نسبته ٨٥ر٢٤٪ .

وبمقتضى القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٦٦ تم انشاء المجالس السلعية لتحل محل المكاتب التسويقية السابق الاشارة اليها على أن تتم أيضا اجراءات الاستيراد بالتنسيق بين تلك المجالس ومؤسسة التجارة (*) . وقد استثنى من الخضوع لنظام المجالس السلعية مؤسسات البترول والادوية والقطن والشركات التابعة لها التى خولت حق استيراد احتياجاتها بنفسها . كما صدر أيضا القرار الوزارى رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٦٦ بتشكيل مجالس تسويق الحاصلات الزراعية لوضع السياسة التفصيلية لتصدير هذه الحاصلات والتنسيق بين قطاعات الانتاج والتسويق فى الداخل وبين اجهزة التصدير . وقد استمر العمل بالقرارين السابقين حتى تقرر الغاؤهما فى يوليو ١٩٧١ ليحل محلها لجان للبت تتبع مؤسسة التجارة وتتولى الاختصاصات التى كانت ممنوحة للمجالس السلعية، وان كان قد تم بناء على توجيهات مجلس الوزراء فى ٢١ نوفمبر ١٩٧٢ استبدال تلك اللجان بلجان جديدة تتبع القطاعات مباشرة .

* تاسست بمقتضى القرار رقم ١٨٩٩ الصادر فى ١٦ ديسمبر ١٩٦١ ضمن قرار انشاء المؤسسات النوعية .

ثالثا : ـ الاتجاهات العامة للتجارة الخارجية : (*)

١ ـ هيكل الصادرات والواردات

يشير تطور اجمالى قيمة الصادرات خلال الفترة ١٩٥٣ ـ ١٩٧٠ الى بطء معدل نموها (٥ر٤٪ كمتوسط سنوى) اذا ما قورن بمعدل نمو مثيلتها فى الدول المتقدمة والاشتراكية (٧ر٤٪ و٦ر٨٪ سنويا فى المتوسط على التوالى) ويرجع البطء فى معدل النمو هذا الى عدة اسباب منها :

١ ـ عدم تنوع الصادرات فهى تتكون اساسا من مواد اولية وزراعية ولايزال القطن والارز يشكلان الجزء الاعظم منها .

٢ ـ الاتجاه فى مجال التصنيع ولاسيما فى مراحله الاولى الى انتهاج سياسة احلال الواردات بدلا من التركيز على اقامة الصناعات التصديرية .

٣ ـ تتسم منتجات الصناعة المصرية ـ بصفتها صناعة ناشئة ـ بارتفاع تكاليف انتاجها وبالتالى ضعف القدرة على المنافسة مع المنتجات المماثلة للدول المتقدمة .

وعلى الرغم مما تقدم فقد اتسمت الارقام المطلقة للصادرات بالتزايد المطرد خلال الستينات عنها فى بقية الفترة وذلك باستثناء عامى ١٩٦١ و١٩٦٢ بسبب اخفاق محصول القطن المصرى وعام ١٩٦٧ بسبب الحرب .

اما عن تطور قيمة الواردات خلال نفس الفترة فتظهر الارقام ان متوسط معدل النمو السنوى قد فاق مثيله فى حالة الصادرات اذ بلغ نحوا من ٧٪ خلال الفترة ١٩٥٣ ـ ١٩٦٧ وان لم يتعد هذا المعدل ٥ر٤٪ خلال الثمانى سنوات الاولى المنتهية فى عام ١٩٥٩ مقابل نحوا من ١١٪ خلال السبع سنوات الاخيرة من فترة الدراسة . ويعزى ارتفاع المعدل خلال الفترة الاخيرة فى جزء كبير منه الى التزايد السكانى الذى ادى الى التوسع فى الواردات من المواد الغذائية، بالاضافة الى ان هذه الفترة ارتبطت بسياسة التخطيط الاقتصادى والاجتماعى الشامل مما ادى الى زيادة الواردات من السلع الراسمالية اللازمة للتنمية .

الصادرات : يتضح من متابعة تطور معدل نمو الصادرات تزايد معدل نمو كميتها بصفة مستمرة (حوالى ٦ر٥٪ فى المتوسط) مقابل التذبذب وعدم الاستقرار فى معدل نمو قيمتها (٥ر٤٪ فى المتوسط) مما يدل على عدم ثبات الاسعار وميلها الى الانخفاض فى غالبية سنوات الفترة محل الدراسة ، ولاسيما بالنسبة للمواد الخام كالقطن والبترول . هذا فى الوقت الذى يلاحظ ارتفاع معدل نمو قيمة الصادرات فى النصف الثانى من الستينات بسبب الاتجاه الى تنويع الصادرات وبالتالى تراجع معدل التركيز (**) من حوالى ٧٩٪ فى عام ١٩٥٥ الى ٤٨٪ فى عام ١٩٧٠، بسبب

* يعتمد التحليل الخاص بالصادرات والواردات والميزان التجارى والتوزيع الجغرافى على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

(**) حسب المعدل على اساس Gini Hirschman Coefficient of Concentration.

زيادة سلع التصدير الصناعية على حساب الصادرات من المواد الخام والزراعيـة كما يتضح من التحليل التالى :

يتكون هيكل الصادرات حسب التقسيم الدولى للامم المتحـدة من ١٠ اقسـام مختلفـة (جـدول رقم ٣) وفيما يلى استعراض لتطور اهمها على مدار فترة الدراسـة :

ـ بلغ المتوسط السنوى لصادرات المواد الغذائيـة ممثلة فى جميـع الحاصيل الزراعيه نحوا من ٣٢ر٢ مليون جنيه او مانسبته ١٤ر٢٪ فى المتوسط من اجمالى قيمة الصادرات . هذا وقد سجلت جميع السنوات اعتبارا من عام ١٩٦٣ حتى نهاية الفترة ارقاما تزيد على هذا المتوسط بالغة اقصاها عام ١٩٦٩ بما قيمته ٨٣ مليون جنيه . وقد جاء ذلك نتيجة لزيادة الصادرات من المحاصيل التقليدية كالأرز والبصل والبطاطس والفواكه ودخول محاصيل اخرى مجال التصدير مثل الطماطم والخضراوات والزهور .

ـ بلغ المتوسط السنوى لصادرات المواد الخام (يمثل القطن اكثر من ٩٠٪ منها) حوالى ١٢٦ مليون جنيه او مانسبته ٦٤ر٤٪ من اجمالى الصادرات خلال فترة الدراسة . وتجدر الاشارة فى هذا الصدد الى ان جميع السنوات قبل عام ١٩٦١ (باستثناء عام ١٩٥٧) سجلت ارقاما تقل عن المتوسط المذكور فى الوقت الذى سجلت فيه كل سنوات الفترة الباقية (باستثناء عامى ١٩٦١ و١٩٦٢ بسبب اخفاق محصول القطن) ارقاما تزيد عن هذا المتوسط لتصل اعلى مستوياتها فى عام ١٩٧٠ (١٥٧ر٢ مليون جنيه) . هذا وقد اظهر تطور الاهمية النسبية لتلك الصادرات اتجاها مغايرا تماما عن الارقام المطلقة سالفة الذكر ، اذ سجلت جميع السنوات السابقة على عام ١٩٦٢ معدلات نسبية تزيد على المتوسط السنوى المذكور (٦٤ر٤٪) فى حين سجلت بقية الفترة معدلات نسبية اقل منه . ويعزى ذلك الى اسلوب التخطيط الذى انتهج منذ بداية الستينات والذى اتجه اساسا الى تقليل الاعتماد على القطن وحده كمحصول تصديرى رئيسى من ناحيـة والى زيادة قيمة اجمالى الصادرات بصفة عامة من ناحية اخرى .

ـ اما بالنسبة للصادرات المصرية من مواد الوقود فقد بلغ متوسطها السنوى نحوا من ٨ر٧ مليون جنيه او مانسبته ٣ر٩ ٪ من متوسط اجمالى الصادرات خلال فترة البحث . وقد سجلت السنوات السابقة على عام ١٩٦٥ مستويات غير مستقرة واقل من المتوسط المذكور فى حين سجلت السنوات التالية مستويات تزيد كثيرا على هذا المتوسط فيما عدا ارقام الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٦٩ بسبب حرب يونيو ١٩٦٧ التى ادت الى توقف انتاج حقول البترول والمناجم فى سيناء من ناحية وتوقف انتاج معامل التكرير فى السويس من ناحية اخرى .

ـ وفيما يتعلق بسلع التصدير الصناعية فقد سجلت ٣٤ر٦ مليون جنيه كمتوسط سنوى او مانسبته ١٤ر٩٪ من متوسط اجمالى الصادرات خلال الثمانية عشر عاما موضوع الدراسة . وتجدر الاشارة الى انه لم تتحقق مستويات اعلى من هذا المتوسط الا اعتبارا من عام ١٩٦٣ اى بعد رسوخ سياسة التخطيط الاقتصادى والاهتمام بالقطاع الصناعى فى اطار الخطة الخمسية الاولى والخطط

السنوية التالية وقد ادى ذلك الى انخفاض معدل تركيز الصادرات كما سبقت الاشارة .

الواردات :

يتضح من مقارنة معدلات النمو السنوية لكل من قيمة وكمية الواردات المصرية (٧ر٠٪ و ٧ر١٪ على التوالى) ان الزيادة فى قيمة تلك الواردات ترجع اساسا الى الزيادة فى كميتها بينما اتسمت الاسعار بالثبات النسبى طوال الفترة محل الدراسة .

ويتضح من هيكل الواردات انها اكثر تنوعا منها فى حالة الصادرات كما يبدو من التحليل التالى الذى يعتمد كسابقه على التبويب الدولى الذى يقسمها الى ١٠ اقسام (جدول رقم ٢) من اهمها :

المواد الغذائية : بلغ المتوسط السنوى للواردات من تلك المواد ـ التى يمثل القمح والدقيق والذرة الجزء الغالب منها ـ حوالى ٦٢ر٣ مليون جنيه او مانسبته ٢١ر٤٪ من متوسط اجمالى الواردات خلال الفترة موضوع الدراسة . وقد سجلت كل السنوات بعد عام ١٩٦١ مستويات تزيد على هذا المتوسط بسبب التزايد المطرد فى الاستهلاك المحلى نتيجة للتزايد السكانى من ناحية و قصور الانتاج المحلى عن مقابلة الحاجات الاستهلاكية من ناحية اخرى . هذا ويجدر التنويه بأن صغر ارقام السنوات السابقة على هذا التاريخ يرجع الى عدم احتساب قيمة المعونات الخارجية من المواد الغذائية ضمن احصاءات الواردات المصرية .

ـ المواد الخام : بلغ المتوسط السنوى لواردات المواد الخام حوالى ٢٥ر٤ مليون جنيه أو مانسبته ٨ر٩٪ من متوسط اجمالى الواردات . ولعل الحاجة لمثل هذا النوع من الواردات والتى اقتضتها خطط التنمية الاقتصادية كانت السبب فى ان سجلت السنوات التالية لعام ١٩٦١ ارقاما تزيد على المتوسط المذكور وذلك باستثناء عام ١٩٦٧ الذى تأثرت منجزاته بسبب الحرب .

ـ مواد الوقود : سجلت الواردات من مواد الوقود والتى تتمثل اساسا فى المنتجات البترولية متوسطا سنويا قيمته ٢٥ر٧ مليون جنيه أو مانسبته ٤ر٩٪ من متوسط اجمالى الواردات . وقد اقتضت ضرورات التنمية الصناعية زيادة الواردات من مواد الوقود خلال سنوات الخطة الاولى فسجلت مستويات تزيد عن المتوسط المذكور .

ـ الكيماويات : اقتضت ضرورة التنمية الزراعية ضمن اطار خطط التنمية الاقتصادية استهلاك كميات كبيرة من الاسمدة والمبيدات وغيرها من المواد الكيماوية، الامر الذى رفع من ارقام واردات تلك المواد خلال السبع سنوات الاخيرة من فترة البحث (باستثناء عام ١٩٦٧) لتحقق مستويات اعلى من المتوسط السنوى المحقق منها والذى بلغ ٣٢ر٩ مليون جنيه أو مانسبته ١١ر٧٪ من متوسط اجمالى الواردات .

ـ السلع المصنعة : بلغ متوسط الواردات من السلع المصنعة ٥٠ر٨ مليون جنيه وقد اظهرت السنوات التالية لعام ١٩٦١ ارقاما اعلى من هذا المتوسط بالرغم من أن

سياسة التصنيع كانت تستهدف اقامة صناعات استهلاكية لاحلال الواردات كما سبق ذكره مما يدل على ان الطلب المحلى على هذه المنتجات قد تزايد بشكل ملحوظ نتيجة لارتفاع مستويات المعيشة وزيادة السكان ولا سيما فى المدن . ومن ناحية اخرى فقد انخفضت الاهمية النسبية للواردات من السلع المصنعة بالنسبة لاجمالى الواردات من ٢٤٪ عام ١٩٥٣ الى ٢ر١٧٪ عام ١٩٧٠ . وقد سجلت الفترة ابتداء من عام ١٩٦٢ نسبا تقل عن المتوسط السنوى (١٩٪) .

ـ الالات والاجهزة ومعدات النقل : بلغ المتوسط السنوى لهذه الواردات حوالى ٦٧ مليون جنيه او مانسبته ٣ر٢٣٪ من اجمالى قيمة الواردات . وقد سجلت السنوات التالية لعام ١٩٦١ ارقاما اعلى من المتوسط المذكور وذلك كنتيجة طبيعية لمواجهة متطلبات التنمية التى انتهجت خلال تلك الفترة .

نسبة تغطية الصادرات للواردات : تتحدد قدرة الدولة على الاستيراد بقدرتها على التصدير التى تتوقف بدورها على حجم انتاجها واستهلاكها الخاص والعام . وتأسيسا على ماتقدم فيما يتعلق بتطور قيمة الصادرات والواردات المصرية ، يلاحظ ان نسبة تغطية الاولى للثانية قد بلغت ٧٦٪ كمتوسط سنوى خلال فترة الدراسة . كما يلاحظ من الجدول رقم (٣) ان جميع سنوات الفترة ١٩٥٣ ـ ١٩٦٠ (باستثناء عامى ١٩٥٨ و ١٩٥٩) سجلت نسبة تغطية تفوق المتوسط المذكور بسبب تقارب المعدل السنوى لنمو الصادرات والواردات خلال تلك الفترة ، هذا على حين سجلت بقية السنوات ١٩٦٠ -- ١٩٧٠ نسب تغطية تقل كثيرا عن المتوسط المذكور (باستثناء السنوات الثلاث الاخيرة) بسبب ارتفاع معدل نمو الواردات للاسباب السابق الاشارة اليها .

٢ ـ الميزان التجارى والتوزيع الجغرافى :

تعانى مصر ـ شأنها فى ذلك شأن معظم الدول النامية ـ من عجز مستمر فى ميزانها التجارى ، فمنذ عام ١٩٤٨ لم يتحقق فائض فى هذا الميزان الا فى عام ١٩٦٩ . هذا وقد تفاوت حجم العجز على مدار الحقبة محل الدراسة وكان السبب الرئيسى يتمثل فى زيادة الواردات بمعدلات تفوق مثيلاتها بالنسبة للصادرات بالاضافة الى بعض العوامل الاخرى .

ولتحليل تطور الميزان التجارى خلال الفترة ١٩٥٣ ـ ١٩٧٠ كما هو مبين بالجدول رقم (٣) رؤى تقسيم تلك الفترة الى مرحلتين تمتد الاولى من عام ١٩٥٣ الى عام ١٩٦٠ ، فى حين تشمل الثانية السنوات من ١٩٦١ الى ١٩٧٠ وذلك لان هذا التقسيم يتمشى الى حد كبير مع التطورات الاقتصادية التى شهدتها البلاد خلال هذه الفترة خاصة فيما يتعلق بازدياد دور الدولة فى النشاط الاقتصادى عامة وقطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة منذ عام ١٩٦١ من ناحية ، ولانتهاج اسلوب التخطيط الشامل من ناحية اخرى .

وقد شهدت المرحلة الاولى (١٩٥٣ ـ ١٩٦٠) قدرا من الاستقرار النسبى فى حجم العجز فى الميزان التجارى اكثر منه فى المرحلة الثانية (١٩٦١ ـ ١٩٧٠) . وقد بلغ المتوسط السنوى لعجز الميزان فى المرحلة الاولى حوالى ١ر٤١

مليون جنيه . وفى حين اقترب العجز الفعلى فى بعض سنوات هذه المرحلة من ذلك المتوسط ، فقد بلغ حده الادنى فى عام ١٩٥٧ (حوالى ١١ مليون جنيه) وحده الاقصى (٥ر٧٤ مليون جنيه) فى عام ١٩٥٨ . ويرجع انخفاض حجم العجز فى عام ١٩٥٧ الى زيادة الصادرات بحوالى ٣٠ مليونا من الجنيهات ، فى حين ان الزيادة الكبيرة فى حجم العجز فى عام ١٩٥٨ نتجت عن الزيادة فى الواردات بحوالى ٥٦ مليون جنيه مع انخفاض الصادرات .

اما بالنسبة للمرحلة الثانية (١٩٦١ ـ ١٩٧٠) فقد ارتفع المتوسط السنوى للعجز فى الميزان التجارى خلالها الى حوالى ٨ر٩٩ مليون جنيه ، وباستثناء عامى ١٩٦١ و ١٩٦٧ يلاحظ ان العجز الفعلى فى الميزان لبقية سنوات الفترة كان متطرفا عن ذلك المتوسط زيادة ونقصا اذ ارتفع الى حده الاعلى (٣ر٢٠٢ مليون جنيه)نتيجة للزيادة الكبيرة فى الواردات من السلع الرأسمالية خلال سنوات الخطة الخمسية الاولى مع تباطؤ معدل نمو الصادرات بصفة عامة ، هذا فى حين اتجه العجز بعد عام ١٩٦٦ الى الانخفاض حتى انقلب الى فائض لأول مرة فى عام ١٩٦٩ (٧ر٤٦ مليون جنيه) ، كما سجل العجز ادنى مستوياته فى عام ١٩٧٠ (٨ر١٠ مليون جنيه) وذلك بسبب زيادة الصادرات بمعدل يفوق معدل زيادتها فى السنوات السابقة .

وقد اتسم التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية منذ منتصف الخمسينات بالتحول من المناطق التقليدية والاتجاه نحو اسواق جديدة كالدول الاشتراكية والدول الافريقية حديثة الاستقلال .

ويتضح من الجدول رقم (٤) ان الدول العربية استوعبت نحو ١ر١٩ مليون جنيه او مانسبته ٢ر٩٪ كمتوسط سنوى من جملة الصادرات المصرية خلال فترة الدراسة وكانت المنتجات القطنية والحريرية والارز والسكر اهم السلع المصدرة الى هذه المجموعة ، كما كانت سوريا ولبنان والسودان اهم دولها . وفيما يخص واردات مصر من هذه المجموعة فقد بلغ متوسطها السنوى نحو ٧ر١٨ مليون جنيه او مانسبته ٦ر٦٪ من متوسط اجمالى الواردات . وقد اسفر ذلك عن فائض بلغ متوسطه السنوى حوالى ٥ر. مليون جنيه فى حين لم يسفر التعامل مع هذه الدول عن عجز الا فى عام ١٩٥٣ والفترة ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧ التى ارتفعت خلالها وارداتنا من هذه المجموعة .

اما بالنسبة لدول اوروبا الشرقية فقد ازدادت صادراتنا اليها من ٦ر١٤ مليون جنيه عام ١٩٥٣ الى ٣ر٢٠١ مليون جنيه عام ١٩٧٠ ، وتجدر الاشارة الى ان التعامل مع هذه المنطقة يتم من خلال الاتفاقيات الثنائية للتجارة والدفع . وقد بلغت نسبة الصادرات الى هذه المنطقة ٦ر٤٣٪ من متوسط اجمالى قيمة الصادرات المصرية ، ويعتبر القطن والارز من اهم السلع المصدرة الى تلك المنطقة بينما يمثل الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية اهم دول هذه المجموعة . اما الواردات من هذه المجموعة فبلغ متوسطها السنوى ٢ر٧٠ مليون جنيه او مانسبته ٩ر٢٤٪ من متوسط اجمالى الواردات . ولهذا فقد جاءت هذه المجموعة فى مقدمة المجموعات التى حقق التعامل معها فائضا طوال سنوات الدراسة (فيما عدا السنوات ١٩٥٨ و ١٩٦٢ و ١٩٦٧) حيث بلغ المتوسط السنوى للفائض معها نحو ٦ر٢٠ مليون جنيه . ومن الجدير بالذكر ان العجز الذى حدث فى السنوات سالف الاشارة اليها يرجع اساسا الى زيادة الواردات منها بعد الحصار الاقتصادى الذى تعرضت

له مصر بعد حربى ١٩٥٦ و ١٩٦٧ من ناحية ولانخفاض صادرات القطن فى عام١٩٦٢ بسبب اخفاق المحصول من ناحية أخرى .

وتحتل دول اوروبا الغربية المرتبة الثانية بعد اوروبا الشرقية بمتوسط سنوى قدره ١ر٥٠ مليون جنيه او ما نسبته ١ر٢٤٪ من متوسط اجمالى الصادرات مسجلة اعلى مستوياتها خلال العامين الاولين ١٩٥٣و١٩٥٤ . وتمثل المملكة المتحدة وفرنسا وايطاليا والمانيا الغربية وسويسرا اهم الدول التى اتجهت اليها صادراتنا فى هذه المنطقة ، كما يمثل القطن والارز والبصل اهم هذه الصادرات . وقد احتلت هذه المجموعة مكان الصدارة فى جانب الواردات حيث بلغ المتوسط السنوى نحو ٤ر١٠٥ مليون جنيه او مانسبته ٤ر٣٧٪ من متوسط جملة الواردات المصرية خلال فترة البحث . وقد اسفر ذلك عن عجز مستمر طوال الاعوام محل الدراسة بلغ متوسطه السنوى حوالى ٨ر٥٤ مليون جنيه مقابل ٥ر٧٣ مليونا كمتوسط للعجز السنوى للميزان التجارى ككل .

هذا وقد استوعبت الامريكتان قدرا من الصادرات المصرية بلغ متوسطه السنوى نحو ٩ر٩ مليون جنيه أو مانسبته ٨ر٤٪ من متوسط اجمالى هذه الصادرات ، فى حين بلغ المتوسط السنوى لواردات مصر منها نحو ٢ر٤٩ مليون جنيه أو مانسبته ٥ر١٧٪ من جملة الواردات . وقد اسفر ذلك عن عجز بلغ متوسطه السنوى نحو ٨ر٤٥ مليون جنيه ، اى انها احتلت المرتبة الثانية من حيث مساهمتها فى اجمالى عجز الميزان التجارى بعد مجموعة دول غرب أوروبا .

اما بالنسبة لمجموعة دول أفريقيا وآسيا واستراليا فقد استوعبت مانسبته ٧ر١٧٪ من متوسط جملة الصادرات المصرية بمتوسط سنوى قدره ٩ر٣٦ مليون جنيه كما أنها شاركت بما نسبته ٢ر١٣٪ من وارداتنا بمتوسط سنوى قدره ١ر٣٧ مليون جنيه . وعلى هذا فقد أسفر التعامل مع هـذه المجموعة عن فائض فى كل السنوات (عدا الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٦٧) كما يظهر من الجدول رقم (٤) .

هـذا وتجدر الاشارة الى ان ارتباط مصر باتفاقيات التجارة والدفع مع دول هذه المجموعة جعل حجم العجز او الفائض ضئيلا بصفة عامة على المدى الطويل.

جدول رقم (١)

الصادرات حسب التقسيم الدولى

(مليون جنيه)

السنة	مواد غذائية	مشروبات ودخان	مواد خام	وقود	زيوت نباتية وحيوانية	مواد كيماوية	سلع مصنعة	آلات ووسائل نقل	سلع مصنعة منوعة	سلع ووسائل نقل منوعة	المجموع
١٩٥٣	٦,٦	٠,١	١٢٠,٤	١,٠	٢ر١	,٤	٤,٠	٠,٩	١,٣	٠,٦	١٣٧,٤
١٩٥٤	٧,٤	٠,١	١١٧,٩	١,١	٠,٦	,٤	٧,٤	٠,٥	٢,٠	١,٠	١٣٨,٤
١٩٥٥	١٣,٢	٠,١	١١٣,٠	١,١	٠,٦	,٤	٧,٠	٠,٥	١,٦	٠,٩	١٣٨,٤ +
١٩٥٦	١٨,٠	٠,١	١٠٤,١	١,٥	٠,٦	,٧	١٣,٤	٠,٩	٢,٥	٠,٥	١٤٢,٣
١٩٥٧	١٩,٠	٠,١	١٢٩,٥	١,٢	٠,٩	و٨	١٥,٦	٠,٨	٣,١	٠,٦	١٧١,٦
١٩٥٨	٢٤,٠	٠,٣	١١٤,٩	٤,٦	٠,٣	,٦	١٥,٧	٠,٥	٢,٤	٠,٥	١٦٣,٨ *
١٩٥٩	١١,٦	٠,٣	١١٦,٩	٤,٢	٠,٢	,٨	١٦,١	٠,٣	٢,٩	٠,٩	١٥٤,٢ *
١٩٦٠	٢٠,٧	٠,٢	١٤٠,٧	٤,٦	٠,٢	,٧	٢١,٦	٠,٧	٢,٠	٠,٢	١٩١,٦ *
١٩٦١	١٨,١	٠,٣	١١١,٣	٧,٤	٠,١	,٦	٢٠,٢	٠,٣	٢,٤	٠,٥	١٦١,٢ *
١٩٦٢	٢٤,٥	٠,٣	٨٩,٧	١٤,٩	٠,٢	,٨	٢٤,٤	٠,٢	٢,٣	١,٠	١٥٨,٣
١٩٦٣	٣٧,٣	٠,٥	١٢٩,٦	٢٠,٠	٠,٢	١,٤	٣٣,٠	٠,٣	٣,٠	١,٥	٢٢٦,٨
١٩٦٤	٤٨,٩	٠,٧	١٢٤,٣	٢٠,٨	٠و١	٢,١	٣١,٩	٠,٣	٤,٠	١,٣	٢٣٤,٤
١٩٦٥	٣٦.٥	٠,٨	١٥٢,٨	١٧,٣	٠,١	١,٨	٤٧,٧	١,٣	٣,٥	١,٤	٢٦٣,٢
١٩٦٦	٣٧,٦	١,٢	١٥١,٢	١٥,٣	٠,١	١,٧	٤٧,٩	٢,٢	٤,٥	١,٤	٢٦٣,١
١٩٦٧	٤٧,٠	٢,٠	١٣٠,٥	٩,١	٠,٤	١,٨	٤٧,٣	٣,٢	٤,٢	٠,٦	٢٤٦,١
١٩٦٨	٦١,٣	٣,٢	١٢٧,٨	٧و٨	—	٣,٢	٥٥و٣	٢,٤	٩,٢	٠,١	٢٧٠,٣
١٩٦٩	٨٣,٠	٣,٤	١٣٩,٣	٩,٦	٠,١	٥,٢	٦٦,٦	١,٢	١٥,٤	٠,١	٣٢٣,٩
١٩٧٠	٦٥,٢	٢,٩	١٥٧,٣	١٥,٨	٠,١	٦,٥	٦,٦٦	٢,٦	١٤,٢	—	٣٣١,٢

+ لا تشمل الصادرات الى السودان * لا تشمل الصادرات الى سوريا

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

جدول رقم (٢) الواردات حسب التقسيم الدولى (مليون جنيه

السنة	مواد غذائية	مشروبات ودخان	مواد خام	وقود	زيوت نباتية وحيوانية	مواد كيماوية	سلع مصنعة	آلات ووسائل نقل	سلع مصنعة منوعة	سلع ووسائل نقل منوعة	المجموع
١٩٥٣	٤٨,٣	٥,٤	١٥,٤	١٤,٧	٣,٠	١٨,٢	٣٥,٨	٢٨,٣	٦,٧	١,٢	١٧٧,٠
١٩٥٤	٢١,١	٥,٤	١٤,٥	١٩,١	٣,٠	٢١,٠	٣٥,٤	٣١,٨	٦,٢	٢,٨	١٦٠,٣
١٩٥٥	٢٠,٢	٥,٤	١٤,٤	١٨,١	٣,٥	٢٢,٤	٤٣,٦	٤٥,٧	٧,٢	٢,٤	١٨٢,٩ +
١٩٥٦	٢٧,٧	٥,٦	١٥,٣	١٩,٠	٤,٧	١٨,٨	٤٣,٧	٤٤,٥	٥,٣	١,٥	١٨٦,١
١٩٥٧	٤٣,٥	٥,٦	١٨,٤	١٣,٢	٧,٩	٢٧,٠	٣٣,٧	٢٨,٩	٣,٢	١,٢	١٨٢,٦
١٩٥٨	٤٤,٣	٥,٦	١٩,٥	٣٤,٢	٦,٣	٣٣,٠	٣٧,٤	٥٢,١	٤,٥	١,٣	٢٣٨,٢ *
١٩٥٩	٤٧,٢	٥,٤	١٦,٣	٢٢,٢	٣,٧	٢٥,٨	٣٣,٦	٥٤,٠	٤,٩	١,٣	٢١٤,٤ *
١٩٦٠	٤٢,٦	٥,٤	١٩,٤	٢٤,٤	٣,٧	٢٥,٨	٤٢,٠	٥٦,٠	٣,٨	٢,٠	٢٢٥,١ *
١٩٦١	٤٧,٢	٥,٢	٢٢,٨	٢٥,٥	٥,٨	١٩,٦	٤٢,٣	٦٤,٦	٤,٧	٠,٨	٢٣٨,٥ *
١٩٦٢	٦٩,٣	٦,٢	٢٨,٨	٣١,٩	٤,٤	٢٩,٢	٤٨,٩	٧٦,٩	٤,٨	٠,٥	٣٠٠,٩
١٩٦٣	٩٧,٤	٧,١	٣٣,٦	٣٧,٧	١٣,٥	٤٧,٢	٥٢,٥	١٠١,٧	٦,٧	١,٠	٣٩٨,٤
١٩٦٤	١٠٤,١	٧,٨	٣٦,٦	٣٧,٧	١٣,٨	٤٢,٨	٥٥,٦	١٠٩,٩	٥,٤	٠,٧	٤١٤,٤
١٩٦٥	٩٧,٨	٨,٤	٣٩,٤	٢٩,٨	١٠,١	٥٣,٥	٦٦,١	٩٤,٧	٥,٧	٠,٣	٤٠٥,٨
١٩٦٦	١١٤,٠	٨,٥	٤١,٦	٣٢,٠	٩,٨	٦٠,٣	٧٢,٥	١١٩,٤	٦,٠	١,٣	٤٦٥,٤
١٩٦٧	١١٦,٣	٧,٧	٢٩,٦	٢٤,٦	١٨,٥	٢٩,٧	٤٣,٧	٦٩,٣	٤,٥	٠,٥	٣٤٤,٤
١٩٦٨	٧٧,٤	٧,١	٢٤,١	٢٢,٧	١٢,٧	٣٣,١	٣٧,٦	٧٠,٧	٤,٢	—	٢٨٩,٦
١٩٦٩	٥١,٤	٧,٥	٢٧,٢	٢٤,٦	١٢,٣	٤١,٢	٣٩,٨	٦٦,٦	٦,٧	—	٢٧٧,٣
١٩٧٠	٥١,٦	٧,٦	٣٩,٤	٣٢,١	١٦,٩	٤٤,٤	٥٣,٤	٩٠,٨	٥,٧	٠,١	٣٤٢,٠

+ لا تشمل الواردات من السودان

* لا تشمل الواردات من سوريا .

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئـــة العامة والاحصاء .

جدول رقم (٣)

الميزان التجارى

ونسبة تغطية الصادرات للواردات

(مليون جنيه)

السنة	الصادرات (١)	الواردات (٢)	الميزان التجارى (١) – (٢)	نسبة التغطية (١) ÷ (٢)
١٩٥٣	١٣٧,٤	١٧٧,٠	٣٩,٦—	٧٧,٦
١٩٥٤	١٣٨,٤	١٦٠,٣	٢١,٩—	٨٦,٣
١٩٥٥	١٤٦,٠	١٨٧,٢	٤١,٢—	٧٨,٠
١٩٥٦	١٤٢,٣	١٨٦,١	٤٣,٨—	٧٦,٥
١٩٥٧	١٧١,٦	١٨٢,٦	١١,٠—	٩٤,٠
١٩٥٨	١٦٦,٣	٢٤٠,١	٧٣,٨—	٦٩,٣
١٩٥٩	١٦٠,٥	٢٢٢,١	٦١,٦—	٧٢,٣
١٩٦٠	١٩٧,٨	٢٣٢,٥	٣٤,٧—	٨٥,١
١٩٦١	١٦٨,٩	٢٤٣,٨	٧٤,٩—	٦٩,٣
١٩٦٢	١٥٨,٣	٣٠٠,٩	١٤٢,٦—	٥٢,٦
١٩٦٣	٢٢٦,٨	٣٩٨,٤	١٧١,٦—	٥٦,٩
١٩٦٤	٢٣٤,٤	٤١٤,٤	١٨٠,٠—	٥٦,٦
١٩٦٥	٢٦٣,٢	٤٠٥,٨	١٤٢,٦—	٦٤,٩
١٩٦٦	٢٦٣,١	٤٦٥,٤	٢٠٢,٣—	٥٦,٥
١٩٦٧	٢٤٦,١	٣٤٤,٣	٩٨,٢—	٧١,٥
١٩٦٨	٢٧٠,٣	٢٨٩,٦	١٩,٣—	٩٣,٣
١٩٦٩	٣٢٣,٩	٢٧٧,٣	٤٦,٦+	١١٦,٨
١٩٧٠	٣٣١,٢	٣٤٢,٠	١٠,٨—	٩٦,٨

جدول رقم (٤) التوزيع الجغرافي للتجـارة الخارجية +

(مليون جنيه)

السنة	الدول العربية		اوروبا الشرقية		أوروبا الغربية		أفريقيا وآسيا واستراليا		الامريكيتين		المجموع *	
	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات
١٩٥٣	٩,٩	٩,٠	١٤,٦	١٤,٦	٩٢,٩	٧٤و٩	٣١,٩	٢٣,٢	٢٧,٧	٥,٧	١٧٧,٠	١٢٧,٤
١٩٥٤	١١,٣	١٢,٠	٩,٨	١٦,٧	١٠٠,٨	٧٠,٨	٢٠,٦	٣٢,٢	١٧,٨	٦,٦	١٦٠,٣	١٣٨,٤
١٩٥٥	١٢,٢	١٤,٥	١٣,١	٣٠,١	١١١,٦	٥٤,٥	٢٦,٦	٣٥,٢	٢٣,٨	١٠,٣	١٨٧,٢	١٤٦,٠
١٩٥٦	١٢,١	١٧,٦	٢٣,٦	٤١,٥	٩٣,٤	٤٤,٨	٢٨,٩	٣٢,٠	٢٧,٩	٤,٩	١٨٦,١	١٤٢,٣
١٩٥٧	١٧,٩	١٩,٥	٤٣,٣	٦٨,٥	٧٠,٣	٣٩,٤	٣١,٢	٣٤,٠	١٩,٩	٨.٢	١٨٢,٦	١٧١,٦
١٩٥٨	١٢,٢	١٦,٣	٧٦,٠	٦٩,٥	١٠٢,٢	٤٢,٤	٢٨و١	٢٣,٩	٢١,٦	٣,٨	١٤٠ر١	١٦٦,٣
١٩٥٩	١٨,٣	١٩,٩	٦٠,٨	٧١,١	٨٨,٤	٣٨,٢	٢٢,٠	٢٧,٢	٣٢,٦	٣,٧	٢٢٢,١	١٦٠,٥
١٩٦٠	١٩,١	١٩,٦	٥٥,٨	٨٣,٠	٨٨,٤	٤٠,٣	٢٦,٥	٣٩,٦	٤١,٥	١٤,٦	٢٣٢,٥	١٩٧,٨
١٩٦١	١٧,١	٢٣,٢	٥٧,٦	٦٨,٥	٨٠,٠	٣٦,٩	٣٦,٩	٣٣,٩	٥٢,٠	١٥,٢	٢٤٣,٨	١٦٨,٩
١٩٦٢	١٧,٨	١٦,٦	٧٢,٧	٦١,٢	٩٣,٦	٤٢,٢	٣٩,٣	٢٣,٦	٧٧,١	١٣,٨	٣٠٠و٩	١٥٨,٣
١٩٦٣	٢٧,٣	١٨,٦	٧٤,٧	١٠٠,٤	١٣٩,٣	٥٦,٥	٤١,٠	٣٤,٦	١١٥,٠	١٥,١	٣٩٨,٤	٢٢٦و٨
١٩٦٤	٣٣,٢	١٩,٨	٧٩,٠	١٠٥,٧	١٣٢,٠	٥٦,٩	٤٠,٩	٣٦,٧	١٢٨,٦	١٣,٧	٤١٤,٤	٢٣٤,٤
١٩٦٥	٣١,٧	١٨,٩	٩٢,٠	١٢٩,٠	١٢٣و٢	٥٣,٨	٥٧,٢	٤٦,٧	٩٠,٩	١٢,٥	٤٠٥,٨	٢٦٣,٢
١٩٦٦	٢٧,٣	٢١,٩	١١٩,٧	١٣٥,٩	١٤٥,٥	٤٧,٥	٦١,٣	٤٤,٨	١١٠,٨	١٩,٨	٤٦٥,٤	٢٦٣,١
١٩٦٧	٢٠,٤	١٩,١	١٤٩,٧	١٢٣,٧	٩١,٩	٤٨,٩	٤٥,٤	٤٢,٨	٣٦,٠	٩,٠	٢٤٤,٣	٢٤٦,١
١٩٦٨	١٢,١	٢٧,٣	١١٦,٩	١٣٢,٣	١٠٤,٤	٤٨,٣	٣٦,٦	٥٣,٦	١٨,٤	٧,٩	٢٨٩,٦	٢٧٠,٣
١٩٦٩	١٦,٣	٢٤,٢	٨٩,٨	١٨٠,٦	١٠٧,٧	٥٧,٩	٣٨,٩	٥٢,٨	٢١,٤	٧,٧	٢٧٧,٣	٣٢٣,٩
١٩٧٠	٢٠,٧	٢٧,٠	١١٤,٨	٢٠١,٣	١٢٣,٣	٤٨,٣	٥٦,١	٤٨,٩	٢٣,٧	٥,١	٣٤٢,٠	٣٣١,٢

+ لا تشـــمل أرقام الواردات المعونات الاقتصادية .

* الفرق بين المجموع الكلى ومجموع الخمســة اعمـدة يمثل بند تموين السفن .

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

رابعا - ميزان المدفوعات (*) :

يعتبر ميزان المدفوعات طبقا لتعريف صندوق النقد الدولى « سجلا منظما لارصدة الدولة الدائنة والمدينة الناتجة عن العمليات التى جرى تنفيذها خلال فترة زمنية محددة - وهى سنة ميلادية فى العـادة - وذلك فيما بين المقيمين فى تلك الدولة واولئك الذين يقيمون فى بقية بلاد العالم . ولا تعكس العمليات التى تظهر فى ميزان المدفوعات تدفق المدفوعات من دولة الى اخـرى فحسب ولكنها قد تخلق ايضـا التزامات دولية وحقوقا تستحق للغير خارج حدود الدولة » .

وفى الدول النامية يلعب الميزان التجارى دورا هاما فى تحديد اجمالى الفائض او العجز فى ميزان المدفوعات . على أن الســمة المميزة لذلك الميزان فى تلك الدول تتمثل فيما يسفر عنـــه فى الغالب من عجز نتيجة للتوسع فى اســتيراد السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية من ناحية ، وتراخى معدلات الزيادة فى حصيلة الصادرات نتيجة اعتماد تلك الدول على عدد محدود من المحاصيل الزراعية والمواد الاولية من ناحية اخرى ، ومن ثم تنتشر بينها ظاهرة عـدم التـوازن فى موازين المدفوعات . هذا وتجدر الاشارة الى ان ميزان المدفوعات يعتبر انعكاسا للنشـاط الاقتصادى بصفة عامة والتجارة الخارجية بصفة خاصة اذ كلما اتسعت قاعـدة الانتاج كلما زادت احتمالات وجود فائض . وفيما يلى دراسة لتطور بنـود ميزان المدفوعات على مدار الفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٠ .

١ - اجمالى العجز أو الفائض :

اسفر الميزان عن عجـز دائم طوال سنوات الفترة سالفة الذكر باستثناء سنتى ١٩٥٤ و١٩٦٨ (اللتان سجلتا فائضا بلغ ٣ر٣ مليون جنيه و٣ر٥ مليونا على الترتيب). ويعزى الفائض فى السنة الاولى الى التراجع الواضح فى قيمة الواردات السلعية والتزايد الذى سجلته المتحصلات من الخدمات الامر الذى ادى الى تحقيق الفائض السنوى الوحيد فى ميزان العمليات الجارية (٦ر٣ مليون جنيه) . اما فائض السنة الثانية فيرجع الى زيادة بند التحويلات (٥ر١١.٠ مليون جنيه) المتمثلة اساسا فى الدعم العـربى .

هذا وقد بلغ العجز فى ميزان المدفوعات نحو ٣ر٢٠ مليون جنيه كمتوسط سنوى خلال الفترة موضوع الدراسة ، بحد اقصى ٤ر٥٥ مليونا عام ١٩٥٢ ، وحـد ادنى قدره ٦ر٤ مليونا فى عام ١٩٦٦ .

ولقد اسفر اجمالى معاملات مصر خلال الفترة ١٩٥١ - ١٩٧٠ مع مناطق (اوروبا الغربية) و (النقد الامريكية) وكذا (اوروبا الشرقية) عن عجز بلغ متوسطه السنوى نحو ٤ر٣٩ مليون جنيه و ٩ر٨ مليونا و ٨ر٥ مليونا على الترتيب . اما المناطق التى حققت معاملات مصر معها فائضا فتمثلت فى (الشرق الاوسط)و(النقد الاسترلينى) و (مناطق اخرى) بمتوسط سنوى قدره ١ر٢٣ مليون جنيه و ٤ر١ مليونا و ٣ر٦ مليونا على الترتيب ، كما يتضح من الجدول رقم (١) .

* يعتمد التحليل الخاص بميزان المدفوعات بكل أقســامه الواردة بعد على بيانات البنك المركزى المصرى

هذا وقد بلغ معدل العجز (*) فى ميزان المدفوعات المصرى خلال الفترة موضوع الدراسة نحو ٥ر٦٪ فى المتوسط متراوحا بين ١ر١٪ فى عام ١٩٦٦ و ٤ر٢٢٪ فى عام ١٩٥٢ ، علما بان هذا المعدل كان موجبا فى عامى ١٩٥٤ و ١٩٦٨ للاسباب المشار اليها سابقا . ومن الجدير بالذكر أن معدل العجز لمعظم السنوات منذ أول الفترة حتى عام ١٩٥٩ — باستثناء سنتى ١٩٥٠ و ١٩٥٣ — جاء اكبر من المتوسط المذكور والعكس فى باقى سنوات الفترة فيما عدا عام ١٩٦٢ ، ويرجع ذلك اساسا الى تطور حجم معاملاتنا الخارجية بالزيادة لتبلغ فى نهاية الفترة نحو ٢٧٧٪ بالنسبة لارقام عام ١٩٥٠ .

٢ — العمليات الجارية غير المنظورة :

كانت العمليات الجارية غير المنظورة — كما يتضح من الجدول رقم (٢) — تسفر دائما عن فائض حتى عام ١٩٦٧ وقد بلغ المتوسط السنوى الفائض نحو ٥ر٢٣ مليون جنيه خلال الفترة موضوع الدراسة، ويرجع ذلك الى تزايد المتحصلات بمعدل اكبر منه فى حالة المدفوعات نظرا لتزايد حصيلة المرور فى قناة السويس التى بلغت ٢ر٤٠ مليون جنيه او مانسبته ٨ر١٥٪ من متوسط اجمالى المتحصلات الجارية و ٦ر٤٣٪ من متوسط متحصلات العمليات غير المنظورة . هذا وتجدر ملاحظة انخفاض حصيلة العمليات غير المنظورة بصفة عامة بعد اغلاق قناة السويس فى عام ١٩٦٧ لتبلغ ٤ر٦٣ مليون جنيه فحسب فى عام ١٩٦٨ (مقابل ٥ر١٧٠ مليونا فى عام ١٩٦٦) ثم عادت لتشهد ارتفاعا بطيئا بعد ذلك لتصل فى عام ١٩٧٠ الى ٤ر٧٦ مليون جنيه . وقد انحصرت هذه الزيادة فى المتحصلات من السياحة .

اما بالنسبة للمدفوعات عن العمليات غير المنظورة فقد بلغ المتوسط السنوى لها خلال الفترة نحو ٨ر٧٥ مليون جنيه متراوحة بين ٩ر٥٠ مليون جنيه عام ١٩٥٧ و ٧ر١١٤ مليون جنيه فى عام ١٩٧٠ . ومن اهم بنود تلك المدفوعات بند المصروفات الحكومية الذى بلغ ٢٢ مليون جنيه أو ما نسبته ٧ر٢٨٪ من متوسط اجمالى المدفوعات غير المنظورة خلال الفترة موضوع الدراسة . ومن الملاحظ ان المدفوعات عن هذا البند بدات فى التزايد السريع اعتبارا من عام ١٩٥٣ لتصل الى ٤ر٣٣ مليون جنيه فى عام ١٩٧٠ . اما الفوائد والارباح التى بلغت نحو ٨ر١٣ مليون جنيه او ما نسبته ١ر١٨٪ من متوسط اجمالى المدفوعات عن العمليات غير المنظورة ، فقد شهدت تناقصا مستمرا وسريعا ابتداء من عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٦٢ ، ثم بدات فى الارتفاع بمعدل متزايد لتبلغ ٤ر٢٩ مليون جنيه فى عام ١٩٧٠ . ويمكن تعليل التناقص فى الفترة الاولى باجراءات التمصير والتأميم اما زيادتها فى الفترة التالية فيرجع الى الاتجاه المتزايد نحو استخدام القروض والتسهيلات الائتمانية الاجنبية وما يترتب عليها من دفع فوائد . وفيما يخص بند السياحة وتحويلات الاعانات فقد بلغت حصيلته نحو ٣ر١٠ مليون جنيه أو ما نسبته ٥ر١٤٪ من متوسط اجمالى المدفوعات عن العمليات غير المنظورة خلال فترة الدراسة . واهم ما يلاحظ على التطور السنوى لهذا البند هو الانخفاض الكبير فى مستواه اعتبارا من عام ١٩٦٧ لظروف الحرب عما كان عليه فى غالبية سنوات الفترة .

* نسبة العجز الى المتوسط السنوى لقيمة كافة المتحصلات والمدفوعات .

٣ — العمليات الراسمالية :

اسفر ميزان العمليات الراسمالية — كما يتضح من الجدول رقم (٢) — عن عجز ضئيل خلال السنوات التسع الاولى من فترة البحث باستثناء سنتى ١٩٥٥ و١٩٥٦ ثم انقلب هذا العجز الى فائض اعتبارا من عام ١٩٥٩ ، وقد بلغ الحد الاقصى لهذا الفائض نحو ١ر١١١ مليون جنيه فى عام ١٩٦٤ . هذا وتجدر الاشارة الى ان التطور بالزيادة فى فائض ذلك الميزان ، يرجع اساسا الى الزيادة فى العمليات المتعلقة بالاموال المقابلة للمعونة الامريكية والقروض بالجنيه المصرى ولقروض البنك الدولى للانشاء والتعمير لهيئة قناة السويس . هذا وقد اتجه الفائض الى التراجع بمعدلات سريعة اعتبارا من عام ١٩٦٦ حتى انه انقلب الى عجز بلغ ٨ر٩ مليون جنيه فى عام ١٩٦٩ وذلك نظرا لارتفاع ارقام التحويلات الى الخارج نتيجة سداد اقساط القروض المستحقة .

٤ — التحويلات :

ظهر هذا البند فى ميزان المدفوعات لاول مرة عام ١٩٦٧ ويتكون اساسا من الدعم العربى للمجهود الحربى من الكويت والسعودية وليبيا ودول الخليج العربى .

جدول رقم (١) ميزان المدفوعات

اجمالي الفائض او العجز – موزع حسب المناطق

(مليون جنيه)

السنة	منطقة النقد الامريكية	منطقة النقد الاسترليني: المملكة المتحدة	منطقة النقد الاسترليني: بلاد اخرى	اوروبا الغربية	اوروبا الشرقية	الشرق الاوسط	مناطق اخرى	المجموع
١٩٥١	+٧,٨	+١٤,٣	+١٠,٢	-٣٥,٩	-٣,١	-١٦,٦	+٣,٥	-١٩,٨
١٩٥٢	-٢,٧	-٨,٥	+٣,٩	-٢٩,٧	-١,٤	-١٠,٤	-٦,٦	-٥٥,٤
١٩٥٣	-١٠,٧	+٢٠,٦	+٧,٣	-١٧,١	-١,٨	-٥,٩	-٠,٧	-٨,٣
١٩٥٤	-٣,٠	+٨,٢	+٨,٤	-١٩,٨	+٣,٢	-٠,٥	+٦,٨	+٣,٣
١٩٥٥	-١,٨	-٤,٣	-٠,٢	-٣٥,٩	+٥,١	-٠,١	+١٥,٤	-٣١,٨
١٩٥٦	-٦,٣	-٣,٨	-٢,٥	-٢٩,٢	-٥,٣	+٠,٧	+١٥,٤	-٣١,٠
١٩٥٧	-٠,٩	+٨,٧	-٣,٠	-٢٨,٧	+٠,١	-٣,٦	-٣,٩	-٣١,٣
١٩٥٨	-٥,٧	+١١,٧	-٣,٣	-٢٢,١	-٩,٤	-٢,٦	+٧,٥	-٢٣,٩
١٩٥٩	-٣ ٦	+١١,٨	-٠,٢	-٣٧,٢	-٣,٣	-٠,٥	+٨,٤	-٢٤,٦
١٩٦٠	+٠,٨	-٩,٣	+٧,٩	-٣٨,٥	+١٤,٥	-٩,٢	+٢١,٣	-١٢,٥
١٩٦١	-٣,٩	+٩,٣	-١,٤	-٢٤,٧	-٥,٦	+٠,٥	+٦,٤	-١٩,٤
١٩٦٢	-١,٧	+١٣,٣	-٢,٣	-٣٤,٧	-١٦,١	+٢,٧	+١,٩	-٣٦,٩
١٩٦٣	-١٥,٢	+٦,٤	-٢,٩	-٣٣,٥	+١٠,٦	+٤,١	+١,٣	-٢٩,٢
١٩٦٤	-١٥,١	-٣,٠	-٤,٣	-٢٩,٥	+٣,٨	+٣٣,٣	+٢,٨	-١٢,٠
١٩٦٥	-٢١,٧	+١٠,٩	-١٣,١	-٢٢,٣	-٥,٣	+١٠,٤	+١٢,٠	-٢٩,١
١٩٦٦	-٤٢,٠	+٢١,٤	+٠,٣	-٢٤,٤	+١٠,٤	+١٨,٧	+٩,٢	-٦,٤
١٩٦٧	-١٨,٥	+٢٣,٢	-٣,٧	-٣٥,٣	-٥٠,١	+٦٠,٥	+٧,١	-١٦,٨
١٩٦٨	-٢١,٠	-١١,٦	+٣,٩	-٨٠,٨	+٠,٢	+٩٩,٤	+١٥,٢	+٥,٣
١٩٦٩	-٦,٢	-٨,٥	-٦,١	-٩٦,٦	-٢٩,٠	+١٢٨,٠	+٥,١	-١٣,٣
١٩٧٠	-٧,١	-١٩,٥	-٦,٤	-١١٣,٨	-٣٤,٨	+١٥٣,٧	+٨,٥	-١٩,٤

المصدر : البنك المركزى المصرى .

جدول رقم (٢) تقديرات ميزان المدفوعات خلال الفترة ١٩٥٠ – ١٩٧٠.

(مليون جنيه)

السنة	المعاملات الجارية: المعاملات التجارية (١) متحصلات	المعاملات التجارية (١) مدفوعات	المعاملات الاخرى متحصلات	المعاملات الاخرى مدفوعات	صافي العمليات الجارية	صافي العمليات الرأسمالية	تحويلات	اجمالي الفائض + او العجز –
١٩٥٠	١٨٨,٥	٢٢١,٧	٨٠,٠	٥٧,٢	-١٠,٤	-٣,٦		-١٤,٠
١٩٥١	٢٠١,٩	٢٤١,٩	٩٠,٣	٦٥,٥	-١٥,٢	-٤,٦		-١٩,٨
١٩٥٢	١٤٥,٦	٢١٠,٥	٧٣,١	٦١,٦	-٥٣,٤	-٢,٠		-٥٥,٤
١٩٥٣	١٣٥,٣	١٦٥,٢	٧٩,٨	٥٧,٨	-٧,٩	-٠,٤		-٨,٣
١٩٥٤	١٣٩,٨	١٥٠ ٧	٨٢,٤	٦٧,٩	+٣,٦	-٠,٣		+٣,٣
١٩٥٥	١٢٣,١	١٩٠,٣	٩٤,٢	٧١,٠	-٣٤,٠	+٢,٢		-٣١,٨
١٩٥٦	١٢٩,٩	١٩٢,٣	٨٨,٩	٥٩,٥	-٣٣,٠	+٢,٠		-٣١,٠
١٩٥٧	١٦٦,٠	٢١٧,٥	٧١,٢	٥٠,٩	-٣١,٢	-٠,١		-٣١,٣
١٩٥٨	١٦١,٠	٢١٤,٠	٨٩,٢	٥٦,٣	-٢٠,١	-٣,٨		-٢٣,٩
١٩٥٩	١٦٤,٣	٢٣٥,٣	١٠٠,٦	٦٥,٦	-٣٦,٠	+١١,٤		-٢٤,٦
١٩٦٠	٢٠٠,٢	٢٥٥,٢	١٠١,٥	٧٠,١	-٢٣,٦	+١١,١		-١٢,٥
١٩٦١	١٦١,٣	٢٣٧,٨	٩٤,٨	٧١,٦	-٥٣,٣	+٣٣,٩		-١٩,٤
١٩٦٢	١٤٥,٢	٢٩٤,٢	١٠١,٧	٧٠,٣	-١١٧,٦	+٨٠,٧		-٣٦,٩
١٩٦٣ (٢)	٢٢٨,٨	٤٠٢,٦	١٣٥,٠	٨٤,١	-١٢٢,٩	+٩٣,٧		-٢٩,٢
١٩٦٤	٢٢٧,٦	٣٩٩,٤	١٤٦,١	٩٧,٤	-١٢٣,١	+١١١,١		-١٢,٠
١٩٦٥	٢٤٦,٨	٤١٣,٣	١٥٥,٨	٩٩,٣	-١١٠,٠	+٨٠,٩		-٢٩,١
١٩٦٦	٢٥٩,٥	٤١٠,٩	١٧٠,٥	٩٤,٧	-٧٥,٦	+٦٤,٢	+٥,٠	-٦,٤
١٩٦٧	٢٥٨,٧	٤١٣,٢	١١٥,٩	٨٦,٩	-١٢٦,٥	+٥٠,٥	+٥٨,٢	-١٦,٨
١٩٦٨	٢٨٨,٧	٣٦٩,٣	٦٣,٤	٨٩,٣	-١٠٦,٥	+١,٣	+١١٠,٥	+٥,٣
١٩٦٩	٣١٩,٧	٤١٨,٤	٦٧,٢	١٠٠,٨	-١٣٢,٣	-٩,٨	+١٢٨,٨	-١٣,٣
١٩٧٠	٣٥٥,٤	٥١٧,٨	٧٦,٤	١١٤,٧	-٢٠٠,٧	+٣٦,٣	+١٤٥,٠ (٣)	-١٩,٤

(١) تشمل أرقام المعاملات التجارية ابتداء من عام ١٩٦٢ أرقام التجارة العابرة التى كانت تدخل ضمن المعاملات الاخرى من قبل .
(٢) حسبت اعتبارا من ١٩٦٣ على أساس سعر الصرف الجديد وهو ١ جنيه مصرى = ٢ر٣ دولار وكان قبل ذلك ٢ر٨٧ دولار .
(٣) يتضمن مبلغ ١١ مليون جنيه مقابل حقوق السحب الخاصة .

المصدر : البنك المركزى المصرى .

الملاحق

ـ الملحق التشريعي :

صدرت خلال ربع القرن الاخير مجموعة من القوانين والقرارات الجمهورية استهدفت تنظيم الجهاز المصرفي ، وفيما يلي استعراض موجز لاهم هذه التشريعات حسب تواريخ صدورها :

١ ـ القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بانشاء بنك مركزي للدولة (الصادر في ٢٧ مارس ١٩٥١)

ـ يكون البنك الاهلي المصري البنك المركزي للدولة .

ـ يقوم البنك بتحقيق الاغراض الآتية :

١ ـ ثبات قيمة النقد المصري .

٢ ـ تنظيم الائتمان بما يكفل المصلحة العامة باعتباره المقرض الاخير وذلك في حدود مقتضيات هذه المصلحة ، وخاصة عند وقوع اضطراب اقتصادي او مالي محلي او عالمي وعلى وجه العموم التعاون مع السلطات العامة في المسائل الخاصة بالسياسة النقدية والمصرفية .

ـ يتولى ادارة البنك مجلس ادارة يؤلف من خمسة عشر عضوا من بينهم المحافظ .

ـ يقدم محافظ البنك الى وزير المالية بيانا اسبوعيا عن مركز البنك المالي مقارنا بمركزه خلال الاسبوع السابق .

ـ يظل للبنك الاهلي الامتياز الممنوح له باصدار اوراق نقد لحاملها بموجب الامر العالي الصادر في ٢٥ يونيو ١٨٩٨ الخاص باعتماد نظام البنك المذكور . وتكون عمليات أصدار اوراق النقد قائمة بذاتها ومستقلة تماما عن العمليات الاخرى التي يزاولها البنك ، ويمسك البنك حسابا خاصا لتلك العمليات وتعين فئات اوراق النقد التي يجوز اصدارها بقرار من وزير المالية بعد الاتفاق مع البنك .

ـ يكون لأوراق النقد التي يصدرها البنك قوة ابراء الدين بدون قيد وتقبلها الحكومة كأداة للوفاء في خزانتها ويجب أن يقابل اوراق النقد المتداولة بصفة دائمة وبقدر قيمتها تماما رصيد مكون من ذهب وصكوك أجنبية ونقد اجنبي وسندات واذونات الحكومة المصرية ، وعلى أن تغطى كل زيادة في الاصدار بعد صدور هذا القانون بالذهب او بصكوك أجنبية قابلة للصرف بالذهب أو نقد أجنبي قابل للصرف بالذهب أيضا او بسندات واذون الحكومة المصرية .

ـ يقوم البنك باعمال مصرف الحكومة وتعين الخدمات التي يؤديها البنك للحكومة بدون اجر خاص بالاتفاق بين وزير المالية والبنك . كما يقوم البنك بالعمليات المصرفية الاخرى طبقا لما هو وارد بالقانون النظامي للبنك ويجوز أن يقدم البنك قروضا للحكومة لتغطية ما قد يكون في الميزانية العامة من عجز موسمي بشرط الا تزيد قيمة هذه القروض على ١٠٪ من متوسط ايرادات الميزانية العامة في خلال السنوات الثلاث السابقة وتكون هذه القروض لمدة ثلاثة اشهر قابلة للتجديد لثلاثة اشهر اخرى وهكذا على أن تؤدى خلال اثنى عشر شهرا على الاكثر من تاريخ تقديمها .

ـ يمتنع البنك عن مزاولة العمليات التجارية الصغيرة الا اذا قضت المصلحة العامة بغير ذلك . ولا يجوز للبنك ان يستعمل ودائع البنوك التجارية في الاقراض لاغراض تجارية ولا يدفع البنك اية فائدة على الودائع تحت الطلب اما الودائع الاخرى فيجوز للبنك أن يؤدي فائدة عنها ، على أن للجنة العليا الحق في تعديل قيم الفائدة طبقا لحالة النقد والائتمان السائدة .

ـ على كل بنك تجاري يزاول أعمالا مصرفية في مصر ان يحتفظ في البنك وبدون فائدة برصيد دائن بنسبة معينة مما لديه من الودائع وتحدد هذه النسبة بقرار تصدره اللجنة العليا .

ـ على البنوك التجارية أن تحتفظ بصفة دائمة بأموال سائلة بالنسبة التي يعينها وزير المالية ، ويحدد وزير المالية أيضا نوع الاموال السائلة ونسبة ما يدخل فيها مما تحتفظ به البنوك المذكورة من ودائع لدى البنك .

ـ على كل بنك تجاري يعمل في مصر ان يقدم الى البنك في كل شهر بيانا عن مركزه المالي ، وعليه أن يقدم الى البنك البيانات التي يطلبها والتي من شأنها ايضاح او تكملة البيانات السابقة بشرط الا يكون فيها افضاء عن حسابات عملاء معينين ويجب تقديم هذه البيانات الى البنك قبل نهاية الشهر التالي .

٢ ـ قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ببعض الاحكام الخاصة بمزاولة عمليات البنوك (الصادر في ١٤ يناير ١٩٥٧) .

ـ يجب أن تتخذ البنوك التي تعمل في جمهورية مصر شكل شركات مساهمة مصرية ويعتبر في حكم البنوك فروع ووكالات البنوك الاجنبية التي تعمل في مصر . ويشترط في هذه الشركات أن تكون اسهمها جميعا اسمية مملوكة للمصريين دائما ، والا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن خمسمائة الف جنيه . كما يشترط في أعضاء مجالس اداراتها والمسئولين عن الادارة فيها أن يكونوا مصريين .

ـ يحدد وزير المالية والاقتصاد مهلة لتنفيذ احكام هذا القانون على الا تتجاوز هذه المهلة خمس سنوات .

٣ ـ قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون البنوك والائتمان (الصادر فى ١٣ يوليو ١٩٥٧) .

البنك المركزى :

ـ يكون البنك الاهلى المصرى البنك المركزى للدولة ، ويقوم بتنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية والاشراف على تنفيذها وفقا للخطط العامة للدولة ، بما يساعد على دعم الاقتصاد القومى واستقرار النقد المصرى .

ويتخذ البنك فى سبيل تحقيق اغراضه الوسائل الآتية :

١ ـ التأثير فى توجيه الائتمان من حيث كميته ونوعه وسعره بما يكفل مقابلة الحاجات الحقيقية لنواحى النشاط التجارى والصناعى والزراعى .

٢ ـ اتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة الاضطرابات الاقتصادية أو المالية العالمية والمحلية .

٣ ـ مراقبة الهيئات المصرفية بما يكفل سلامة مركزها المالى .

٤ ـ ادارة احتياطيات الدولة من الذهب والنقد الاجنبى .

ـ يكون للبنك المركزى مجلس ادارة يباشر السلطات المخولة للبنك طبقا لاحكام هذا القانون ، ويشكل المجلس من محافظ كرئيس ، ونائب محافظ وعدد من الاعضاء لا يقل عن ٣ ولا يتجاوز ٧ ومندوبين عن وزارة المالية والاقتصاد يكون لهما ما لسائر الاعضاء من سلطات وحقوق .

ـ يعد البنك المركزى بيانا أسبوعيا عن مركزه المالى مقارنا بمركزه خلال الاسبوع السابق .

ـ يقوم البنك باعمال مصرف الحكومة ولا يتقاضى اى اجر عن الخدمات التى يؤديها لها . ويجوز للبنك ـ بعد موافقة مجلس ادارته ـ أن يقوم بالاعمال المصرفية للاشخاص الاعتبارية العامة الاخرى بالشروط ذاتها .

ـ ينوب البنك عن الحكومة فى ادارة الدين العام واصداره والقيام بخدمته واستهلاكه ويعطى البنك المشورة للحكومة قبل عقد قروض محلية أو خارجية .

ـ يجوز للبنك أن يقدم قروضا للحكومة لتغطية ما قد يكون فى الميزانية العامة من عجز موسمى بشرط الا تزيد قيمة هذه القروض على ١٠٪ من متوسط ايرادات الميزانية العامة فى خلال السنوات الثلاث السابقة ، وتكون هذه القروض لمدة ثلاثة اشهر قابلة للتجديد لثلاثة اشهر أخرى وهكذا على ان تؤدى خلال اثنى عشر شهرا على الاكثر من تاريخ تقديمها .

ـ يكون للبنك المركزى وحده امتياز اصدار أوراق النقد ، ويحدد وزير المالية والاقتصاد ـ بعد أخذ رأى البنك ـ فئات أوراق النقد التى يجوز اصدارها واتساعها ورسمها وغير ذلك من المواصفات . ويجب ان تحمل هذه الاوراق توقيع محافظ البنك المركزى .

ـ يكون لأوراق النقد التى يصدرها البنك المركزى قوة ابراء غير محدودة .

ـ يجب ان يقابل أوراق النقد المتداول بصفة دائمة وبقدر قيمتها رصيد مكون من ذهب ونقد أجنبى وصكوك أجنبية وسندات الحكومة المصرية واذونها وسندات مصرية تضمنها الحكومة المصرية وأوراق تجارية قابلة للخصم . ويحدد مقدار الذهب اللازم لغطاء الاصدار بقرار من رئيس الجمهورية ، وتحدد انواع ونسب الاصول الاخرى بقرار من وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى البنك .

البنوك الاخرى

أ ـ أحكام عامة

ـ يحظر على اى فرد او هيئة او منشأة غير مسجلة طبقا لاحكام هذا القانون ان تباشر بصفة أساسية وعلى وجه الاعتياد اى عمل من أعمال البنوك .

ويستثنى من ذلك :

١ ـ المؤسسات العامة التى تباشر عملا من هذه الاعمال فى حدود القرار الصادر بانشائها .

٢ ـ البيوت المشتغلة بتسليف النقود على رهونات .

٣ ـ الشركات العقارية وغيرها من الهيئات التى تقوم بتقسيم الاراضى او باقامة المبانى وبيعها بالاجل .

ـ يقدم طلب التسجيل الى البنك المركزى وفقا للشروط والاوضاع التى تقررها اللائحة التنفيذية .

ـ يتم التسجيل فى سجل خاص يعد لذلك فى البنك المركزى وفقا للشروط الآتية:

١ ـ ان تكون المؤسسة متخذة شكل شركة مساهمة مصرية او شركة مساهمة مصرية تحت التأسيس وان تكون اسهمها جميعا اسمية ومملوكة لمصريين دائما .

٢ ـ ان يكون راس مالها المدفوع لا يقل عن خمسمائة الف جنيه مصرى .

٣ ـ ان يكون اعضاء مجلس ادارتها والمسئولون عن الادارة فيها مصريين .

٤ ـ ان يوافق مجلس ادارة البنك المركزى على تسجيلها .

— على البنوك ان تقدم الى البنك المركزى بيانات شهرية عن مركزها المالى فى المواعيد وطبقا للنماذج التى ينص عليها فى اللائحة التنفيذية .

— على كل بنك ان يقدم للبنك المركزى صورة من كل تقرير يقدم الى المساهمين عن اعماله وذلك خلال ثلاثة ايام على الاكثر من تاريخ تقديمه ، وصورة من محضر كل جمعية عمومية للمساهمين خلال ثلاثين يوما من تاريخ انعقاد الجمعية .

— على كل بنك ان يقدم الى البنك المركزى كافة ما يطلبه من بيانات وايضاحات عن العمليات التى يباشرها وللبنك المركزى — عند الاقتضاء وبعد موافقة وزير المالية والاقتصاد — أن يندب موظفا او اكثر من قائمة معتمدة من وزير المالية والاقتصاد للاطلاع على دفاتر وسجلات البنك ويتم الاطلاع فى مقر البنك .

— يجب أن تكون للبنك اموال فى مصر تعادل قيمتها على الاقل مقدار التزاماته المستحقة الاداء فى مصر قبل دائنيه علاوة على مبلغ لا يقل على الحد الادنى لرأس المال المدفوع . وفى تطبيق هذا الحكم يدخل فى حساب الاموال الموجودة فى مصر الاموال التى يسمح للبنك بالاحتفاظ بها فى الخارج .

— يجوز للبنوك ان تكون فيما بينها اتحادا أو اكثر على أن يعتمد نظامه مجلس ادارة البنك المركزى . وتكون مهمة الاتحاد الاتفاق على اسعار الخدمات المصرفية او على اتباع نظم واجراءات موحدة والتشاور فى المسائل المشتركة وغيرها من المسائل التى تهم الاعضاء . ويكون لكل بنك حق الانضمام الى الاتحاد على أن يلتزم بمراعاة نظامه ويعين محافظ البنك المركزى مندوبا لدى الاتحاد يكون له الحق فى حضور جلساته والاشتراك فى مناقشاته دون أن يكون له صوت معدود فى المداولات . وتعرض قرارات الاتحاد المتعلقة بأسعار الخدمات المصرفية على مجلس ادارة البنك المركزى ، وله ان يقرها او يرفضها أو يعدلها ويكون قراره فى هذا الشأن نهائيا .

— لا يجوز لاى بنك الاندماج فى بنك آخر الا بترخيص سابق من مجلس ادارة البنك المركزى .

— لا يجوز لاى بنك وقف عملياته الا بترخيص سابق من مجلس ادارة البنك المركزى . ويصدر الترخيص بعد التثبت من انه ابرأ ذمته نهائيا من التزاماته قبل أصحاب الودائع وغيرهم من الدائنين .

— يجوز شطب تسجيل البنك فى الاحوال الآتية :

(١) اذا تبين انه يخالف احكام هذا القانون أو اللوائح الصادرة تنفيذا له ولم يقم بازالة المخالفة فى خلال المدة وبالشروط التى يعينها مجلس ادارة البنك المركزى .

(٢) اذا اتبع سياسة من شأنها الاضرار بالمصلحة الاقتصادية العامة .

(٣) اذا توقف عن مزاولة اعماله .

(٤) اذا أشهر افلاسه أو تقرر تصفيته .

(٥) اذا اندمج فى بنك آخر .

(٦) اذا تبين ان التسجيل تم على أساس بيانات خاطئة قدمها البنك ، ويتم الشطب بقرار من مجلس ادارة البنك المركزى بأغلبية ثلثى الاصوات بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد .

— يضع مجلس ادارة البنك المركزى قواعد عامة للرقابة والاشراف على البنوك طبقا لاحكام هذا القانون تتناول بوجه خاص تنظيم المسائل الآتية : —

(١) انشاء وتنظيم ادارة للرقابة على البنوك .

(٢) الطريقة التى تتبع فى تقدير الانواع المختلفة لاصول البنك .

(٣) تحديد النسب الواجب مراعاتها بين قيمة السلف والقيمة التسليفية للضمان وتحديد نوع الضمان ، وتحديد آجال الاستحقاق .

(٤) تحديد الحد الاقصى لسعر الفائدة الدائنة والمدينة وفوائد التأخر .

(٥) تعيين البيانات الواجب نشرها وكيفية النشر .

ب — أحكام خاصة بالرقابة على البنوك التجارية : —

— يعتبر بنكا تجاريا كل منشأة تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب او بعد أجل لا يجاوز سنة .

— يحظر على البنك التجارى أن يباشر العمليات الآتية :

(١) التعامل فى المنقول او العقار بالشراء أو البيع أو المقايضة فيما عدا :

(أ) العقار المخصص لادارة اعمال البنك او للترفيه عن موظفيه .

(ب) المنقول أو العقار الذى تؤول ملكيته الى البنك وفاء لدين له قبل الغير ، على أن يقوم البنك بتصفيته خلال سنة من تاريخ أيلولة الملكية بالنسبة للمنقول وخمس سنوات بالنسبة للعقار ، ويجوز لمجلس ادارة البنك المركزى مد هذه المدة عند الاقتضاء .

(٢) اصدار أذون قابلة للدفع لحاملها وقت الطلب .

(٣) قبول الاسهم التى يتكون منها رأس مال البنك بصفة ضمان لقرض أو التعامل فى هذه الاسهم أو امتلاكها مالم تكن هذه الاسهم قد آلت ملكيتها الى البنك وفاء لدين له قبل الغير على أن يقوم البنك ببيع هذه الاسهم خلال سنة من تاريخ أيلولة الملكية .

(٤) امتلاك اسهم الشركات المساهمة بما يزيد قيمته عن ٢٥٪ من رأس المال المدفوع للشركة وبشرط الا تجاوز القيمة الاسمية للاسهم التى يملكها فى هذه الشركات مقدار راس ماله المدفوع واحتياطياته .

ـ يحظر على البنوك التجارية اعطاء قروض أو مبالغ تحت الحساب أو تسهيلات ائتمانيه او ضمان من أى نوع لاعضاء مجلس ادارة البنك أو لاية منشاة يكون أعضاء مجلس ادارته شركاء فيها أو أعضاء فى مجالس اداراتها وذلك بصفتهم الشخصية .

ـ لمجلس ادارة البنك المركزى أن يضع قواعد عامة تتبع فى الرقابة على البنوك التجارية ، ويجوز وفقا لمقتضيات حالة الائتمان ان تتناول هذه القواعد تنظيم المسائل الآتية :

(١) تحديد نسبة ونوع الاموال السائلة التى يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية .

(٢) تعيين الوجوه التى يحظر على البنوك التجارية استثمار الاموال فيها وتحديد الاحتياطيات الواجب توافرها لمقابلة الاصول المعرضة لتقلبات شديدة فى قيمتها وتعيين الحد الاقصى لقروض البنوك التجارية واستثماراتها بالنسبة لانواع معينة من القروض والاستثمارات .

ـ على كل بنك تجارى أن يحتفظ بالبنك المركزى وبدون فائدة برصيد دائن بنسبة معينة مما لديه من الودائع يعينها البنك المركزى . ويتعين على البنك المركزى فى حالة زيادة هذه النسبة ان يعطى البنوك التجارية مهلة مقدارها ثلاثين يوما على الاقل من تاريخ ابلاغها بقرار الزيادة .

ـ اذا نقص رصيد البنك التجارى فى البنك المركزى عما يجب أن يكون عليه ، جاز للبنك المركزى أن يقرر خصم مبلغ من رصيد البنك التجارى لا يجاوز ¼٪ (ربع فى المائة) من العجز ويضاف هذا المبلغ الى الحساب الخاص بالرقابة على البنوك التجارية واذا جاوز العجز ٥٪ مما يجب ان يكون عليه الرصيد أو اذا استمر العجز لمدة تجاوز شهرا جاز لمجلس ادارة البنك المركزى أن يفرض على البنك التجارى عدم اعطاء قروض جديدة حتى يتم استيفاء النقص . ويتعين على البنك التجارى ان يقدم للبنك المركزى البيانات الخاصة بتطبيق هذه المادة وفقا للنماذج وفى المواعيد التى يحددها مجلس ادارة البنك المركزى .

ج ـ احكام خاصة بالرقابة على البنوك غير التجارية :

ـ يقصد بالبنوك غير التجارية البنوك التى يكون عملها الرئيسى التمويل العقارى أو الزراعى أو الصناعى والتى لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من اوجه نشاطها الاساسية .

ـ يضع مجلس ادارة البنك المركزى قواعد خاصة للرقابة على كل نوع من البنوك غير التجارية ، وتتناول هذه القواعد بوجه خاص ما يأتى :

(١) شروط قبول الودائع .

(٢) القواعد الخاصة بالاشتراك فى تأسيس منشآت اخرى أو شراء اسهمها .

(٣) الحد الاقصى لقيمة السندات التى يجوز لها اصدارها وشروط هذا الاصدار .

ـ لا يجوز للبنوك العقارية شراء العقارات المرهونة لصالحها الا فى حالات التنفيذ على هذه العقارات بالتطبيق لاحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية وعلى البنوك أن تبيع هذه العقارات خلال خمس سنوات من تاريخ أيلولة ملكيتها اليها .

ـ لا يجوز للبنوك العقارية ان تعقد سلفيات تجاوز مدتها ثلاثين سنة .

ـ السلف التى تقدمها البنوك الصناعية يكون لها امتياز على المحال الصناعية والتجارية ، وكذلك العدد والآلات المستغلة فى النشاط الصناعى والتجارى .

ـ لا يجوز للبنوك العقارية أو للبنوك الصناعية أن تقدم سلفيات من أى نوع لاى عضو من أعضاء مجالس ادارتها أو لاية منشاة يكون أعضاء مجلس ادارة البنك شركاء فيها أو اعضاء فى مجالس ادارتها وذلك بصفتهم الشخصية .

د ـ وسائل تنظيم الائتمان

يقوم البنك المركزى بعقد عمليات ائتمان مع البنوك الخاضعة لاحكام هذا القانون طبقا للشروط والاوضاع التى يحددها مجلس ادارة البنك . ويحدد المجلس اسعار الخصم واسعار الفائدة حسب طبيعة هذه العمليات وآجالها ومقدار الحاجة اليها وفقا لسياسة النقد والائتمان .

ـ يحدد وزير المالية والاقتصاد بالاتفاق مع مجلس ادارة البنك المركزى العمليات التجارية العادية التى يجوز للبنك مباشرتها .

ـ يجوز للبنك المركزى فى حالة نشوء اضطراب مالى او طارىء آخر يؤثر فى ثبات حالة الائتمان او يدعو الى مواجهة احتياجات ضرورية فى السوق المالية ان يقدم للبنوك قروضا استثنائية بضمان أى أصل من اصولها يعينه مجلس ادارة البنك على أن تخضع هذه القروض من حيث آجال استحقاقها والشروط الاخرى للقواعد التى يقررها المجلس المذكور .

ـ يجوز للبنك أن يتعامل بالشراء أو البيع فى السوق المفتوحة فى الاوراق الحكومية المصرية والاوراق المضمونة من الحكومة والسندات التى يعينها مجلس ادارته والكمبيالات والسندات الاذنية وغيرها من الاوراق التجارية ، وتعقد هذه العمليات بقصد زيادة أو انقاص الاموال التى تتداولها البنوك التجارية او غيرها وفقا لسياسة النقد والائتمان .

– يجوز للبنك أن يقوم بضمان القروض والاستثمارات التى تعقد مع هيئات أو منشآت مصرية او أجنبية او دوليه وفقا للشروط والاوضاع التى يتفق عليها مع وزير المالية والاقتصاد .

– تنشا فى البنك المركزى ادارة مركزية لتجميع احصائيات الائتمان المصرفى .

– يتعين على البنوك وكذلك المنشآت الاخرى التى يصدر بتعيينها قرار من وزير المالية والاقتصاد ان تبلغ هذه الادارة ببيان عن مركز كل عميل يتمتع بتسهيلات ائتمانية تجاوز القيمة التى يصدر بتحديدها قرار من مجلس ادارة البنك المركزى .

– تعد الادارة المركزية لتجميع احصائيات الائتمان المصرفى بيانا مجمعا عن التسهيلات التى تمنحها البنوك والمنشآت لكل عميل دون ذكر اسماء تلك البنوك او المنشآت . ويجوز لاى بنك او منشاة ان يطلع على البيان المجمع الخاص باى عميل يطلب منه تسهيلا ائتمانيا او ان يطلب مستخرجا من هذا البيان المجمع وذلك طبقا للاوضاع والشروط التى يصدر بها قرار من مجلس ادارة البنك المركزى .

– يكون لموظفى البنك المركزى الذين يصدر باختيارهم قرار من وزير المالية والاقتصاد بناء على طلب محافظ البنك المركزى صفة الضبطية القضائية فيما يختص بتنفيذ احكام هذا القانون واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا له .

٤ – قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ فى شان انتقال ملكية البنك الاهلى المصرى الى الدولة (الصادر فى ١١ فبراير ١٩٦٠)

– يعتبر البنك الاهلى المصرى مؤسسة عامة وتنتقل ملكيته الى الدولة .

– تتحول اسهم البنك الاهلى المصرى الى سندات على الدولة لمدة اثنتى عشرة سنة وبفائدة قدرها ٥٪ سنويا ويحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب اقفال بورصة القاهرة فى يوم ١١ فبراير ١٩٦٠ .

– يكون تداول السندات وفق النظم التى كان يتبعها البنك بالنسبة لتداول اسهمه .

– يظل البنك الاهلى المصرى البنك المركزى للدولة ويستمر فى مباشرة كافة الاختصاصات المخولة له بمقتضى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

٥ – قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ فى شان البنك المركزى المصرى والبنك الاهلى المصرى (الصادر فى ١٩ يوليو ١٩٦٠) .

أولا – البنك المركزى المصرى :

– تنشأ مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى ((البنك المركزى

المصرى)) تقوم بمباشرة سلطات واختصاصات البنك المركزى المنصوص عليها فى قانون البنوك والائتمان الصادر به القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ .

– تؤول الى البنك المركزى فى تاريخ العمل بهذا القانون الاصول والخصوم الآتى بيانها ويحل البنك المركزى محل البنك الاهلى المصرى فيما له من حقوق وماعليه من التزامات متعلقة بهذه الاصول والخصوم .

(١) اصول وخصوم قسم الاصدار بالبنك الاهلى المصرى .

(٢) خصوم قسم العمليات المصرفية بالبنك الاهلى المصرى المتعلقة بحسابات الحكومة وحسابات الاشخاص الاعتبارية العامة الاخرى التى يصدر بتعيينها قرار من وزير الاقتصاد وحسابات المنظمات الدولية النقدية والائتمانية وودائع البنوك وحسابات المقاصة واتفاقات الدفع الدائنة وكذلك نصف راس المال ونصف الاحتياطيات غير التخصصية بما فى ذلك الاحتياطى القانونى والخاص ، واصول تقابل هذه الخصوم من الذهب ومن العملات الاجنبية فيما يزيد على احتياجات البنك الاهلى المصرى القائمة وقت العمل بهذا القانون والقروض الممنوحة للبنوك والقروض الممنوحة بضمان الحكومة وحسابات المقاصة واتفاقات الدفع المدينة والصكوك الاجنبية .

(٣) التزامات البنك الاهلى المصرى العرضية الخاصة بعمليات الحكومة والاشخاص الاعتبارية العامة الاخرى والقيود المقابلة لهذه الالتزامات .

– تعد للبنك المركزى ميزانية افتتاحية تعتمد بقرار من رئيس الجمهورية تبين فيها الاصول والخصوم المنصوص عليها .

– يشكل مجلس ادارة البنك المركزى من محافظ يراس المجلس ونائب محافظ واثنين يمثلان وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وممثل عن وزارة الخزانة ورؤساء مجالس دارات البنوك التجارية والمتخصصة او من ينوب عنهم من اعضاء مجالس الادارة ، وثلاثة من كبار المشتغلين بالمسائل النقدية والمالية ويصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

– يتولى البنك المركزى مزاولة العمليات المصرفية العادية للحكومة والاشخاص الاعتبارية العامة الاخرى وعمليات الائتمان مع البنوك طبقا لاحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ، ويحظر عليه مزاولة هذه العمليات لغير الهيئات المذكورة .

– للبنك المركزى حق الاطلاع فى اى وقت على دفاتر وسجلات البنوك ويتم هذا الاطلاع فى مقر كل منها ، ويقوم به مفتشو البنك المركزى ومعاونوهم الذين يندبهم محافظ البنك المركزى لهذا الغرض من قائمة معتمدة من وزير الاقتصاد ، ويبلغ البنك المركزى نتائج التفتيش وتوصياته فى شانها الى وزير الاقتصاد .

– تعتبر أموال البنك اموالا خاصة .

ثانيا ـ البنك الاهلى المصرى :

ـ يزاول البنك الاهلى المصرى دون اى قيد جميع العمليات المصرفية العادية وذلك بالشروط والحدود ذاتها التى تخضع لها البنوك التجارية وفقا لاحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ، ويعتبر البنك المذكور مسجلا لدى البنك المركزى فى السجل المنصوص عليه فى المادة ٢١ من القانون سالف الذكر ، وعليه تقديم البيانات والمستندات المطلوبة .

ـ تعد للبنك الاهلى ميزانية افتتاحية تعتمد بقرار من رئيس الجمهورية وتشمل الاصول والخصوم التى تحدد بقرار من وزير الاقتصاد .

ـ تعتبر اموال البنك اموالا خاصة .

ثالثا ـ أحكام انتقالية وختامية :

ـ يظل لاوراق النقد المتداولة التى أصدرها البنك الاهلى المصرى قبل العمل باحكام هذا القانون قوة ابراء غير محدودة

٦ ـ قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٣٧ لسنة ١٩٦٠ بالنظام الاساسى للبنك الاهلى المصرى (الصادر فى ٢٠ ديسمبر ١٩٦٠)

ـ البنك الاهلى المصرى مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تزاول دون اى قيد جميع العمليات المصرفية العادية وذلك بالشروط وفى الحدود التى تخضع لها البنوك التجارية وفقا لاحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ .

ـ يكون مركز البنك ومحله القانونى مدينة القاهرة ، ويجوز للبنك ان ينشىء له فروعا او توكيلات فى اقليم مصر اوفى الخارج وفقا لما تستدعيه حاجة العمل .

ـ حدد راس مال البنك بمبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات على الوجه الاتى :

(١) مبلغ مليون ونصف مليون جنيه قيمة نصف راس مال البنك الاهلى المصرى الذى يتبقى بعد أيلولة النصف الآخر الى البنك المركزى المصرى اعتبارا من اول يناير ١٩٦١ وفقا لحكم المادة ٢ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ .

(٢) مبلغ مليون ونصف مليون جنيه يؤخذ من نصف الاحتياطيات غير التخصيصية للبنك الاهلى المصرى الذى يتبقى بعد أيلولة النصف الآخر الى البنك المركزى المصرى اعتبارا من اول يناير ١٩٦١ وفقا لحكم المادة ٢ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ .

ـ يقوم البنك الاهلى المصرى بجميع الاعمال المصرفية وعلى وجه خاص الاعمال الاتية :

(١) قبول الودائع وفتح الحسابات الجارية وعقد القروض المختلفة الآجال فى مقابل مختلف أنواع الضمانات .

(٢) اصدار الاسهم والسندات والقيام بتنظيم الاكتتابات العامة وقبولها والقيام بكافة الاعمال المتعلقة بالاوراق المالية .

(٣) تحصيل ودفع الاوامر واذون الصرف وغيرها من الاوراق ذات القيمة .

(٤) اصدار السندات والكمبيالات والشيكات والاذون سواء كانت تدفع فى اقليم مصر او فى الخارج فيما عدا الاذون القابلة للدفع لحاملها وقت الطلب وكذلك خصم وتداول الكمبيالات والسندات والاذون من أى نوع مما يدفع فى اقليم مصر أو فى الخارج .

(٥) اعمال الخزائن .

(٦) القيام بوظيفة امناء التثمير نيابة عن الغير .

(٧) تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة .

(٨) الاتجار بالمعادن الثمينة .

(٩) مباشرة اعمال الصرف الاجنبى .

(١٠) مباشرة العمليات الاخرى التى تستلزمها اعمال البنك .

وعلى وجه العموم مباشرة جميع الاعمال المصرفية والتجارية لحساب البنك او لحساب الغير او بالاشتراك معه .

٧ ـ قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ فى شان بعض الاحكام الخاصة بالبنوك (الصادر فى ٣١ مارس ١٩٦٥) .

ـ يحول كل من البنك الاهلى المصرى وبنك مصر وبنك بور سعيد الى شركة مساهمة عربية .

ـ يضع مجلس ادارة البنك المركزى المصرى احكام النظام الاساسى للبنوك المذكورة بعد تحويلها الى شركات مساهمة عربية .

٨ ـ قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٤٢٢ لسنة ١٩٧١ بتطوير الجهاز المصرفى (الصادر فى ٢٣ سبتمبر ١٩٧١)

ـ تحدد اختصاصات وحدات الجهاز المصرفى فى جمهورية مصر العربية على الوجه التالى :

أولا ـ البنك الاهلى المصرى :

ويختص بشئون التجارة الخارجية ومباشرة جميع العمليات المصرفية الخاصة بها استيرادا وتصديرا .

ثانيا ــ بنك مصر ويدمج فيه بنك بورسعيد :

ويختص بشئون التجارة الداخلية ومباشرة جميع الخدمات المصرفية لوحدات التجارة الداخلية الى جانب تمويل الحاصلات الزراعية .

ثالثا ــ بنك الاسكندرية ويدمج فيه البنك الصناعى :

ويختص بشئون الانتاج ومباشرة جميع الخدمات المصرفية لوحدات الانتاج الصناعية والزراعية والحرفية .

رابعا ــ البنك العقارى المصرى ويدمج فيه بنك الائتمان العقارى :

ويختص بشئون التشييد والاسكان وتقديم الخدمات المصرفية لعمليات التشييد ومبانى الاسكان والمرافق .

خامسا ــ بنك القاهرة :

ويختص بشئون الخدمات ، وتقديم الخدمات المصرفية لوحدات القطاع العام التى تباشر عمليات الخدمات .

ــ يترك للقطاع الخاص حرية التعامل مع كافة البنوك .

ــ يستمر البنك الاهلى المصرى فى القيام بخدمة شهادات الاستثمار .

ــ يمنح الجهاز المصرفى مهلة اقصاها ١٩٧٢/٦/٣٠ لتنسيق اعماله بما يتفق مع هذا النظام وبحيث تزاول البنوك نشاطها بالاوضاع الجديدة ابتداء من السنة المالية ١٩٧٣/٧٢ .

ــ الملحق الاحصائى :

بعض المقاييس والاوزان المستخدمة فى مصر

١ جنيه مصرى = ٥ ريال	= ١٠٠ قرش = ١٠٠٠ مليم	
١ فدان = ١٫٠٣٨ ايكر	= ٤٢٠١ متر مربع	
١ طن مترى = ١٠ كوينتال	= ١٠٠٠ كيلوجرام	
١ قنطار مترى (قطن شعر)	= ٥٠	»
١ اردب مترى (بذرة قطن)	= ١٢٠	»
١ اردب مترى (ارز مقشر ومبيض)	= ٢٠٠	»
١ ضريبة مترية (ارز شعير)	= ٩٤٥	»
١ اردب مترى (قمح)	= ١٥٠	»
١ اردب مترى (فول)	= ١٥٥	»
١ اردب مترى (ذرة)	= ١٤٠	»
١ اردب (شعير)	= ١٢٠	»
١ اردب (فول سودانى)	= ٧٥	»

مصـــــادر البيانات :

ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بالنسبة لجميع الجداول الاحصائية فيما عدا مايتعلق منها بوســـائل الدفع والعوامل المؤثرة عليهـــا والنقود والبنوك التجارية وحسابات غرف المقاصة والقيود المدينة فى حسابات العملاء حيث مصدرها جميعا البنك المركزى المصرى ، اما ارقام ١٩٧١/٧٠ بالنســـبة للبنود من ١ الى ٥ فمصـــدرها تقرير متابعـــة وتقييم النمو الاقتصـــادى فى عام ١٩٧١/٧٠ ، وزارة التخطيط ، وكذلك الاحتياطيات الاجنبية المصرية فمصدرها :

I.M.F. International Financial Statistics

ـ وبالنسبة للبند (٧ ـ ج) فقد احتسب فى البنك بقسمة انتاج المحاصيل (البند ٧ ـ ب) على المساحة المحصولية (البند ٧ـ أ)

ـ هذا وللحصول على بيانات للفترة مابين ١٩٦١/٦٠ و ١٩٦٦/٦٥ فيمكن الرجوع الى النشرة الاقتصادية للبنك .

وقد استخدمت المختصرات التالية للدلالة على :

... بيانات غير متوفرة

ـ لا يوجـــد .

أهم المؤشرات الاحصائية في مصر

		١٩٦١/٦٠	١٩٦٦/٦٥	١٩٦٧/٦٦	١٩٦٨/٦٧	١٩٦٩/٦٨	١٩٧٠/٦٩	١٩٧١/٧٠*
١ ـ الانتاج القومى (بالاسعار الجارية)								
الزراعة	مليون جنيه	٥٨٢,٧	٨٨٤,٠	٩٢٨,٩	٩٥٠,٠	٩٧٧,٧	١٠٧٥,١	١١٠١,١
الصناعة	»	١١٥٢,٣	١٧٦٩,٢	١٨٢٥,٩	١٩٣٥,٤	٢٠٧١,٩	٢٢٥٢,٤	٢٤٦٤,٠
الكهرباء	»	٢٢,٠	٤١,٩	٤٣,٥	٥٣,٢	٥٤,٧	٦٠,٤	٦٠,٣
التشييد	»	١٠٠,٥	١٩٧,٨	١٨٨,١	١٦٨,٧	٢٣١,٦	٢٦٥,٦	٢٥٥,٢
النقل والمواصلات	»	١٤٦,٥	٢٦٠,٥	٢٧٠,٥	١٨٠,١	١٨٩,٩	٢١٦,٣	٢٣٩,٣
التجارة والمال	»	١٩٦,٠	٢٥٤,٧	٢٧٣,٠	٢٧٩,٠	٢٨٩,٢	٣٠٧,٨	٣٢١,٥
الاسكان	»	٧٧,٥	٨٠,٢	٨٣,٣	١١٨,٦	١٢١,٣	١٢٤,٣	١٢٦,٥
المرافق العامة	»	١١,٣	١٦,٢	١٦,٦	١٧,٣	١٨,٤	١٩,٥	٢٠,٤
الخدمات	»	٣٩٦,٧	٧٠١,٨	٧٣٥,١	٨١٥,٨	٩٠١,٩	٩٨٥,٢	١٠٦٠,٦
فروق احصائية	»	—	١٤,٤	—	—	—	—	—
الاجمالى	»	٢٦٨٥,٥	٤٢٢٠,٧	٤٣٧٤,٩	٤٥١٨,١	٤٨٥٦,٦	٥٣٠٦,٦	٥٦٤٨,٩

* أرقام أولية

٢ ـ اجمالى التكوين الراسمالى الثابت :
(بالاسعار الجارية)

		١٩٦١/٦٠	١٩٦٦/٦٥	١٩٦٧/٦٦	١٩٦٨/٦٧	١٩٦٩/٦٨	١٩٧٠/٦٩	١٩٧١/٧٠*
الزراعة	مليون جنيه	١٦،٦	٣٠،٧	٣١،٣	٢٤،٩	٢٥،٦	٢٧،٠	٢٧،٩
الرى والصرف	«	١٤،٨	٣٢،٦	٣٤،٤	٢٥،١	٣٢،٥	٢٩،١	٢٢،٠
السد العالى	«	٦،٨	١٩،٠	١٦،٥	١٢،٥	٩،٥	٥،٢	٣،٤
الصناعة	«	٦٧،٨	١٠٠،٦	٩٨،٤	٨٥،٨	١٠١،١	١٢٣،١	١٢٦،١
الكهرباء	«	٥،٦	٦١،١	٦٩،٣	٥٢،٩	٣١،٩	٢٧،٣	٢٣،١
التشييد	«	...	٦،٨	٣،٩	١،٠	٢،٦	٣،٤	٨،٩
النقل والمواصلات	«	٦٨،٩	٤٩،٤	٤٢،٦	٣٥،٣	٦٧،٧	٧٠،٢	٨١،٢
قناة السويس	«	٥،٩	٣،٧	٣،٥	٣،٠	١،٨	١،٢	

* ارقام اولية .

		١٩٦١/٦٠	١٩٦٦/٦٥	١٩٦٧/٦٦	١٩٦٨/٦٧	١٩٦٩/٦٨	١٩٧٠/٦٩	١٩٧١/٧٠*
التجارة والمال	مليون جنيه	...	٢،٧	٢،٦	٠،٧	٢،٧	٣،٦	٤،٥
الاسكان	«	١٩،١	٤٧،٥	٤٢،٣	٤١،٧	٤٦،٩	٢٦،٥	٢٦،٥
المرافق العامة	«	٧،٧	١٢،٤	٨،٦	٤،٢	٥،٨	١٠،٩	١٦،٨
الخدمات	«	١٢،٤	١٧،٣	١٢،٤	١٠،٩	١٥،٤	١٨،٠	١٥،٦
الاجمالى	«	٢٢٥،٦×	٣٨٣،٨	٣٦٥،٨	٢٩٨،٠	٣٤٣،٥	٣٥٥،٥	٣٥٦،٠

٣ ـ الدخل المحلى الاجمالى (بتكلفة عوامل الانتاج) :
(بالاسعار الجارية) مليون جنيه

		١٩٦١/٦٠	١٩٦٦/٦٥	١٩٦٧/٦٦	١٩٦٨/٦٧	١٩٦٩/٦٨	١٩٧٠/٦٩	١٩٧١/٧٠*
الزراعة	«	٤٠٢،٧	٦٠٨،٥	٦١٢،٣	٦٤٤،٤	٦٨٨،٣	٧٧١،٩	٧٧٤،١
الصناعة	«	٢٨٥،٦	٤٦١،١	٤٧٧،٤	٤٦٠،٣	٥٠٣،٩	٥٤٢،٠	٦١١،٩
الكهرباء	«	١٢،٢	٢٤،٣	٢٥،٢	٣٥،١	٣٥،٧	٤١،٨	٤٠،٠
التشييد	«	٤٤،٢	٩٤،٩	٩٤،٣	٨١،٧	١١٠،٣	١٢٣،٧	١٢١،٤
النقل والمواصلات	«	١٠٢،٢	١٩٦،٦	٢٠٤،٨	١١٥،٦	١١٦،٣	١٣٠،٩	١٤٧،٤
التجارة والمال	«	١٤٥،١	١٨١،٥	١٩٥،٩	٢٠٥،٠	٢١٥،٩	٢٢٩،٠	٢٣٩،٥
الاسكان	«	٧٣،٨	٧٦،١	٧٩،٠	١١٣،١	١١٥،٦	١١٨،٢	١٢٠،٢
المرافق العامة	«	٦،٨	٩،٢	٩،٤	٩،٩	١٠،٨	١١،٧	١٢،٣
الخدمات	«	٢٩٠،٩	٤٥٧،٥	٤٨٢،١	٥٢٢،٧	٥٤٢،٦	٥٨٣،٦	٦٢٤،٩
فروق احصائية	«	—	١٤،٤	١٤،٤	—	—	—	—
الاجمالى	«	١٣٦٣،٥	٢١٢٤،١	٢١٩٤،٨	٢١٨٧،٨	٢٣٣٩،٤	٢٥٥٢،٨	٢٦٩١،٧

* ارقام اولية .
× لا يشمل قيمة الاراضى

		١٩٦١/٦٠	١٩٦٦/٦٥	١٩٦٧/٦٦	١٩٦٨/٦٧	١٩٦٩/٦٨	١٩٧٠/٦٩	١٩٧١/٧٠*
٤ ـ العمالة								
الزراعة	بالالف	٣٦٠٠,٠	٣٨٧٧,٢	٣٨٦٤,٦	٣٨٩٢,٤	٣٩٦٤,٩	٤٠٤٨,٣	٤٠٥٦,٩
الصناعة	»	٦٢٥,٦	٨٤١,٧	٨٤٦,٧	٨٦٧,٣	٨٩٠,٧	٩١٦,١	٩٤٦,٦
الكهرباء	»	١٣,١	١٨,٥	١٨,٣	١٨,٥	٢٠,٣	٢٢,٨	٣٠,٤
التشييد	»	١٦٦,٠	٣٢٨,٠	٣٠٧,٦	٢٥٩,٨	٣٣٨,٠	٣٨٧,٩	٣٦٥,٨
النقل والمواصلات وقناة السويس	»	٢٥٢,٧	٣٠٧,٨	٣٢٤,٥	٣٣٠,٤	٣٣٥,٧	٣٤٧,٢	٣٥٦,٦
التجارة والمال	»	٦٦٣,٠	٧٥٢,٥	٧٦٧,٧	٧٨٥,٨	٧٩٤,٣	٨٠١,٧	٨١٥,٦
الاسكان	»	١٦,٠	٢١,٩	٢٢,٦	١٣٤,٣	١٣٥,٨	١٣٦,٣	١٣٧,٠
المرافق العامة	»	٢٤,٣	٣١,٢	٣١,٦	٣٢,٢	٣٢,٤	٣٣,٧	٣٥,٤
أخرى	»	١١٥١,٢	١٤٢٧,٧	١٤٥٠,٢	١٥٠٦,٩	١٥٣٩,١	١٥٨٠,٧	١٦٢٠,٧
الاجمالى	»	٦٥١١,٩	٧٦٠٦,٥	٧٦٣٣,٨	٧٨٢٧,٦	٨٠٥١,٢	٨٢٧٤,٧	٨٣٦٥,٠

* ارقام اولية .

		١٩٦١/٦٠	١٩٦٦/٦٥	١٩٦٧/٦٦	١٩٦٨/٦٧	١٩٦٩/٦٨	١٩٧٠/٦٩	١٩٧١/٧٠*
٥ ـ الاجور : (بالاسعار الجارية)								
	مليون جنيه							
الزراعة	»	٩٩,٠	١٩٧,١	٢٠٤,٩	٢٠١,٣	٢١٠,٧	٢١٨,٤	٢٢٥,٤
الصناعة	»	٧٨,٤	١٥٤,٢	١٥٥,٢	١٦٠,٠	١٦٦,٢	١٧٥,٧	١٨٧,٢
الكهرباء	»	٣,٣	٤,٩	٥,٠	٤,٧	٥,٩	٦,٣	٧,٩
التشييد	»	٢٧,٣	٥٦,٠	٥٥,٥	٤٧,٢	٦١,٧	٧١,٦	٦٩,٧
النقل والمواصلات	»	٤٣,٣	٧٣,٨	٧٥,٧	٧٨,٤	٨٢,٤	٨٥,٣	٩٢,٢
التجارة والمال	»	٧٦,٩	١٠٦,٤	١١٠,٥	١١٧,٨	١٢١,١	١٢٦,٧	١٣٢,٧
الاسكان	»	١,٨	١,٨	١,٩	١٠,٦	١٠,٧	١٠,٧	١٠,٨
المرافق العامة	»	٤,٨	٧,٥	٧,٧	٨,٠	٨,٠	٨,٣	٨,٧
أخرى	»	٢٣١,٧	٣٧٧,٤	٣٨٥,٨	٤٠٤,٢	٤٣٨,٩	٤٧٦,٧	٥١٢,٨
الاجمالى	»	٥٦٦,٥	٩٧٩,١	١٠٠٢,٢	١٠٣٢,٢	١١٠٥,٦	١١٧٩,٧	١٢٤٧,٤

* ارقام اولية

٦ ـ الصناعة :

		١٩٦١/٦٠	١٩٦٦/٦٥	١٩٦٧/٦٦	١٩٦٨/٦٧	١٩٦٩/٦٨	١٩٧٠/٦٩	١٩٧١/٧٠*
أ ـ أهم المنتجات التعدينية :								
البترول الخام	الف م٣	٣٤٤٣	٧٠٥٦	٧٠٢٩	٦٥١٩	١٢٦٣٦	١٦٦١١	١٨٩١١
الفوسفات	الف طن	٥٧٠	٦٤٣	٦٩٩	٧٤٨	٧٢٩	٥٣٠	٦٥٧
المنجنيز	»	٢٧٦	١٩٨	١٤٧	٣	٣	٥	٤
خام الحديد	»	٢٤٠	٥٥٣	٣٦٠	٤٢٣	٤٦٠	٤٩٩	...
الملح	»	٥٠٧	٤٨٤	٥٤٤	٤٤٧	٣٨٠	٤١٠	٣٨١
ب ـ أهم المنتجات الغذائية :								
سكر	الف طن	٣٢٩	٣٦٦	٣٦٣	٣٧٩	٤٩٥	٥٣٣	٦٦٣
زيت بذرة القطن	»	١٢١	١٥٢	١٢٦	٩٨	١٢٦	١٤٠	١١٤
لحوم مجففة	»	٩٥١	٥٧٤	٥٨١	٥٦٥	٧٨٥	٩٦٥	١٣٩٢
خضروات وبقول محفوظة	»	١٤٩٧	٦٢٨٢	٦٥٨٨	٥٠١٧	٢٦٢١	٥١٥٦	٥٨٨٦
فواكه محفوظة	»	٥٦	١٧٠	٢٩٠	٣٨٨	٥٥٦	١٤٥٩	...
صلصة طماطم	»	٩٧٩	١٣٦٢	١٠٣٨	٢٤٣٢	١٥٥٨	٤٢٧	١٥٣٥
جبن بأنواعه	»	١٠١	١٢١	١٢٢	١٢٤	١٢٥	١٣٢	١٣٢
لبن مبستر	»	١٠	٢٦	٢٤	٢٥	٢٧	٢٩	٣٢
مياه غازية	مليون زجاجة	٤٩٢	٥٦٤	٣٨٥	٤٦٣	٥٠٨	٥٤٨	٦١٧
بيرة	مليون لتر	١٣	٢٦	٢٥	٢٠	٢١	٢٣	٢٧
نبيذ	الف لتر	١٧٥٠	٢٢٥٤	٣٢٢٧	٣٣٤٧	٤٦٦٦	٦٠٨٨	٥٣٣٢+
مشروبات روحية	»	١٧٠٣	٢٠١٠	١٩٩٩	٣٨٧٤	٩٠٧٩	٩٧٢١	٩٤٥٢+
كحول	مليون لتر	١٥	٢١	٢١	٢٥	٣٠	٣١	٣١
سجاير وتبغ	الف طن	١٣	١٧	١٨	١٧	١٥	١٦	١٨

* ارقام اولية .

+ بالطن

		١٩٦١/٦٠	١٩٦٦/٦٥	١٩٦٧/٦٦	١٩٦٨/٦٧	١٩٦٩/٦٨	١٩٧٠/٦٩	١٩٧١/٧٠*
ج ـ أهم منتجات الغزل والنسيج : ـ								
غزل القطن	الف طن	١٠٨	١٤٢	١٥٢	١٦٠	١٦٣	١٦٤	١٦٩
منسوجات قطنية	»	٧٣	٩٧	١٠٤	٩٥	٩٦	٩٧	٧٧٠+
غزل الصوف	»	٨	١٠	٩	٨	٩	١٠	١١
نسيج الصوف	»	٣	٤	٣	٢	٣	...	٩+
غزل الحرير الصناعي	»	١٣	١٧	١٤	١٢	١٢	١٢	٩
منسوجات الحرير	»	٩	٨	٩	٧	٧	٨	٥
غزل الجوت	»	١٨	٢١	١٤	٢١	٢٧	٢٧	٢٨
نسيج الجوت	»	١٦	١٩	١٣	٢٠	٢٤	٢٤	٢٥

* ارقام اولية .

+ بالمليون متر .

		١٩٦١/٦٠	١٩٦٦/٦٥	١٩٦٧/٦٦	١٩٦٨/٦٧	١٩٦٩/٦٨	١٠٧٠/٦٩	١٩٧١/٧٠*
د ـ أهم المنتجات الكيماوية :								
صابون	الف طن	٨٠	١٠٧	١١١	١١٧	١٣٢	١٣٤	١٣٧
ورق	»	٦٠	١٠٥	٩٧	٩٣	١٢٤	١٢١	١٣٧
اطارات خارجية للسيارات	الف	٢٧٠	٣٤٧	٢٣٩	٣٢٨	٣٦٤	٤١١	٤٢٨
للموتوسيكلات والدراجات	»	—	٣٥٠	٣٦٥	٤٥٣	٤٤٩	٢٨٤	٣٤٢
أنابيب داخلية للسيارات	»	٢٠٦	٢٩٨	١٦٠	٢٢٦	٢٥٨	٣٨٩	٣٦٩
للموتوسيكلات والدراجات	»	—	٤٠٧	٢٦٢	٤٥٥	٥٥٢	٢٩٢	٤٩٨
أسمنت بأنواعه	الف طن	٢٠٦٧	٢٥٤٢	٢٩١٥	٢٧٩٩	٣٤٨٦	٣٥٠٠	٣٨٥١
سماد سوبر فوسفات	»	١٨٥	٢٥٣	٢٦٢	٣٠٤	٣٢٣	٣٥٣	٤٤٧
سماد نترات الجير (٥ر١٥ ٪)	»	٢٦٥	٢٢٥	٢٦٣	١٤٠	١١١	—	—
سماد نترات النوشادر (٣١٪)	»	—	٣٧٠	٣٩٤	٤٣٨	٣٧١	٣٧٧	٣٨٠
سماد سلفات النوشادر	»	—	٨٨	٩٨	٥١	٣٧	٥	٤
سماد توماس فوسفات	»	—	٢٤	٣٧	٣٥	٤٥	٣٠	٢٨
حامض كبريتيك	»	١٠١	٢٠٩	٢١٥	٢٢٧	٢٥	٢٢	٣٧

* ارقام اولية .

		١٩٦١/٦٠	١٩٦٦/٦٥	١٩٦٧/٦٦	١٩٦٨/٦٧	١٩٦٩/٦٨	١٩٧٠/٦٩	١٩٧١/٧٠*
هـ ـ أهم المنتجات البترولية :								
بنزين	الف طن	٣٥٤	٨٤٣	٨٥٣	٦٥٥	٦٧٥	٤٥٢	٦١٧
كيروسين	»	٤٣٥	٨٩٧	٩٨٩	٦٢٥	٥٤٧	٤٣٣	٦٥٥
مازوت	»	٢٧٨١	٤٤٢٦	٤٢٠٢	٢٢٩٦	٢٧٤٦	١٣٥٣	٢٢١٥
ديزل	»	٢١٠	٣٢٣	٣٠٢	١٠٥	٨٣	١١٨	٦٧٢
سولار	»	٣٥١	٩٥٩	١٢١٤	٧٤٠	٧٣٦	٣٥٨	
أسفلت	»	١١٤	١٥٠	١١٥	٩٩	١٢٨	١٧	٦٧
بوتاجاز	»	٢٣	٦٤	٨٠	٤٠	٢٧	١٠	٩
و ـ أهم المنتجات الكهربائية :								
ثلاجات كهربائية	الف	١٧	٦١	٢٥	٢٤	٥٢	٦٨	٥٩
غسالات كهربائية	»	٦	١٨	١٠	١٠	٦	١٢	٢٠
أجهزة راديو	»	٨٣	١٥٣	١٥٠	١٢١	١٠٨	١٣٦	١٥٧
أجهزة تكييف الهواء	عدد	١٦٦٥	٣٤٠٩	١٠٣٧	٤٣٠	١٢٣	١٢٧٥	١٢٢١
أجهزة تليفزيون	الف	—	٥٤	٦٤	٢٩	٣٨	٥٩	٦٣

* ارقام اولية .

		١٩٦١/٦٠	١٩٦٦/٦٥	١٩٦٧/٦٦	١٩٦٨/٦٧	١٩٦٩/٦٨	١٩٧٠/٦٩	١٩٧١/٧٠*
ز ـ أهم منتجات مواد البناء :								
طوب احمر	مليون	٨٢٠	٩١٣	٨١٥	٦١٩	٦٩٠	٧٨٣	...
طوب رملى	»	١٠	٢٣	٢١	١٥	١٨	١٨	٢١
بلاط أسمنتى	مليون م٢	٢	٣	٢	٢	١	٢	...
ح ـ أهم منتجات الصناعات الهندسية :								
سيارات ركوب	عدد	٣٦٠	١٨١٤	١٩٣	٧٩١	٢٧٣٤	٣١٣٩	٤٢٧١
سيارات نقل	»	٩٠٧	٢٩٦	٧٥٦	٣٦٢	١١٦٥	١١١٧	١٢٠١
سيارات أتوبيس وشاسيهات	»	٢٧٢	١١٥٥	١٩١	٣٦١	٣١٠	٣٣٦	٤٠٧
جرارات	»	—	٩٨٤	٨٩٥	٧٢٩	٤٥٩	١٠٧١	١٠٧٢
عربات سكك حديد	ألف جنيه	١١٠٧	١٧٢٤	٢١٦٦	١٨٦٥	٢٦٦٢	٢٧٠٦	٢٠٢٣

* ارقام اولية

		١٩٦١	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١**
٧ ـ الزراعة *								
أ ـ المساحة :								
القطن	ألف فدان	١٩٨٦	١٨٥٩	١٦٢٦	١٤٦٤	١٦٢٢	١٦٢٧	١٥٢٥
القمح	»	١٣٨٤	١٢٩١	١٢٤٥	١٤١٣	١٢٤٦	١٣٠٤	١٣٤٩
الذرة الشامية	»	١٦٠٣	١٥٧٥	١٤٨٥	١٥٥٤	١٤٨٤	١٥٠٤	١٥٢٢
الذرة الرفيعة	»	٤٥٧	٥١٨	٥٢٢	٥٣٢	٤٧٤	٥٠١	٤٩٤
الأرز	»	٥٣٧	٨٤٤	١٠٧٥	١٢٠٤	١١٩٢	١١٤٣	١١٣٧
قصب السكر	»	١١٢	١٣٣	١٣٧	١٥٥	١٧٠	١٨٦	١٩٣
الفول	»	٣٦١	٤١٨	٣٣٦	٣٣٥	٣٦٢	٣٣٠	٢٨٩
البصل	»	٥٨	٥٨	٤٢	٣٩	٥٦	٣٤	٣٦
الشعير	»	١٢١	٩٨	١٠٧	١١٧	١٠٣	٨٣	٧٠
الفول السودانى	»	٣٣	٤٩	٤١	٤٢	٤٩	٤٣	٣٨

* سنوات زراعية
** ارقام أولية

ب ـ انتاج أهم المحاصيل

		١٩٦١	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١*
القطن (زهر)	الف طن مترى	٩٩٩	١٢٨٩	١٢٠٨	١٢١٠	١٤٨٠	١٤٠٤	١٤١٨
قمح	»	١٤٣٦	١٤٦٥	١٢٩١	١٥١٨	١٢٦٩	١٥١٦	١٧٢٩
الذرة الشامية	»	١٦١٧	٢٢٧٦	٢١٦٣	٢٢٩٧	٢٣٦٦	٢٣٩٣	٢٣٤٢
الذرة الرفيعة	»	٦٣١	٨٥٩	٨٨١	٩٠٦	٨١٨	٨٧٤	٨٥٤
الأرز	»	١١٤٢	١٦٧٩	٢٢٧٩	٢٥٨٦	٢٥٥٦	٢٦٠٤	٢٦٨١
قصب السكر	»	٤١٤٢	٥١٨٩	٥٢٥٧	٦٠٨٣	٦٨٧٨	٦٩٣٠	...
الفول	»	١٦١	٣٨١	١٨٨	٢٣٨	٢٩٧	٢٧٧	٢٥٦
البصل	•	٤٦٩	٧٠١	٥٨٧	٤٤٤	٥٦٧	٤٣٧	٥٧١
الشعير	»	١٣٣	١٠٢	١٠٠	١٢١	١٠٥	٨٣	٧٦
الفول السودانى	»	٢٥	٤٠	٣٢	٣٦	٤٣	٣٨	٣٣

* ارقام اولية

ج ـ متوسط محصول الفدان من المحاصيل الزراعية الرئيسية:

		١٩٦١	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١ ٧٠	١٩٧١*
قطن (زهر)	قنطار مترى	٣,١٩	٤,٤٠	٤,٧٢	٥,٢٥	٥,٧٩	٥,٤٨	٥,٩٠
قمح	اردب	٦,٩٢	٧,٥٧	٦,٩١	٧,١٦	٦,٧٩	٧,٧٥	٨,٥٥
الذرة الشامية	»	٧,٢١	١٠,٧٨	١٠,٤٠	١٠,٥٦	١١,٣٩	١١,٣٧	١٠,٩٩
الذرة الرفيعة	»	٩,٨٥	١١,٨٥	١٢,٠٤	١٢,١٥	١٢,٢٥	١٢,٤٨	١٢,٣٥
الأرز	ضريبة	٢,٢٥	٢,١٠	٢,٢٤	٢,٢٧	٢,٢٧	٢,٤١	٢,٣٦
قصب السكر	قنطار	٨٣٥	٨٦٨	١٠٦٩	٨٦٥	٨٩٩	٨٢٩	...
الفول	اردب	٣,١٦	٦,١٧	٤,٠٥	٥,٩٥	٥,٦٨	٥,٩٣	٦,٣٢
الشعير	»	٩,١٤	٨,٦٩	٧,٧٤	٨,٦٣	٨,٤٤	٨,٣٤	٩,٠٠
الفول السودانى	»	٩,٩٥	١١,٠٠	١٠,٤٢	١١,٣٩	١١,٥٥	١١,٩٦	١١,٨٠

* أرقام أولية

٨ ـ السياحة

أ ـ توزيع السائحين حسب الجنسية :

		١٩٦١/٦٠	١٩٦٦/٦٥	٦٧/٦٦ ١	١٩٦٨/٦٧	١٩٦٩/٦٨	١٩٧٠/٦٩	١٩٧١/٧٠
عرب	ألف	١٠٨	٢٥٥	٢٤٣	١٣٨	١٩٢	٢٠٩	٢٤٠
أوروبيون	«	١٠١	١٨٧	١٨٩	٥٨	٨٨	٧٥	٧٦
أمريكيون	«	٤٢	٦٩	٦٥	١٠	٣٠	٣٠	٢٥
آخرون	«	٣٠	٥٦	٤٨	٢٤	٣١	٣٤	٤٠
الجملة	«	٢٨١	٥٦٧	٥٤٥	٢٣٠	٣٤١	٣٤٨	٣٨١

ب ـ توزيع الليالى السياحية حسب الجنسية

		١٩٦١/٦٠	١٩٦٦/٦٥	٦٧/٦٦ ١	١٩٦٨/٦٧	١٩٦٩/٦٨	١٩٧٠/٦٩	١٩٧١/٧٠
عرب	ألف ليلة	٢١٩٣	٧١٢٠	٥٧٣٥	٢٢١٨	٣٠٤٧	٣٢٩٥	٣٨٧٧
أوروبيون	«	١٦١٧	٢٣٢٥	٢٤٨٣	٥٢٦	٧٠٧	٥٩١	٦٣٣
أمريكيون	«	٣٥٩	٣٨٢	٥٧١	٧٣	١٥٠	١٤٢	١٢٩
آخرون	«	٤١٣	٦٠٢	٦٣٠	١٨٧	٢١٣	٢١٧	٢٩٠
الجملة	«	٤٥٨٢	١٠٤٢٩	٩٤١٩	٣٠٠٤	٤٦١٧	٤٢٤٥	٤٩٢٩

ج ـ الدخل السياحى :

	١٩٦١/٦٠	١٩٦٦/٦٥	٦٧/٦٦ ١	١٩٦٨/٦٧	١٩٦٩/٦٨	١٩٧٠/٦٩	١٩٧١/٧٠
مليون جنيه	٢٣	٥٤	٥٧	٢٧	٢٨,٥	٣٠	...

٩ ـ الاحتيـــاطيات المصرية من الذهب والعملات الاجنبية وحقوق السحب الخاصة :

(بالمليون دولار أمريكى)

آخر	الذهب	العملات الاجنبية	حقوق السحب الخاصة	الاجمال
١٩٦٠	١٧٤	٩٠	—	٢٦٤
١٩٦١	١٧٤	٢٩	—	٢٠٣
١٩٦٢	١٧٤	٤٩	—	٢٢٣
١٩٦٣	١٧٤	٤٢	—	٢١٦
١٩٦٤	١٣٩	٨٤	—	٢٢٣
١٩٦٥	١٣٩	٥٤	—	١٩٣
١٩٦٦	٩٣	٦٣	—	١٥٦
١٩٦٧	٩٣	١٠٢	—	١٩٥
١٩٦٨	٩٣	٧٥	—	١٦٨
١٩٦٩	٩٣	٥٢	—	١٤٥
١٩٧٠	٩٣	٧٤	—	١٦٧
١٩٧١	٩٢	٦١	٨	١٦١
١٩٧٢	٩٢	٥١	٦	١٤٩

المصدر : International Monetary Fund, IFS, Various Issues.

١٠ ـ توزيع السكان فى مصر *

(بالمليون نسمة)

السنة	الريف	الحضر	ذكور	اناث	الجملة
١٨٨٢	٥,٥	١,٣	٣,٤	٣,٤	٦,٨
١٨٩٧	٧,٨	١,٩	٤,٩	٤,٨	٩,٧
١٩٠٧	٩,١	٢,٢	٥,٧	٥,٦	١١,٣
١٩١٧	١٠و١	٢,٧	٦,٤	٦,٤	١٢,٨
١٩٢٧	١٠,٩	٣,٣	٧,١	٧,١	١٤,٢
١٩٣٧	١٢,٠	٤,٠	٨,٠	٨,٠	١٦,٠
١٩٤٧	١٣,١	٥,٩	٩,٤	٩,٦	١٩,٠
١٩٦٠	١٦,٢	٩,٩	١٣,١	١٣,٠	٢٦,١
١٩٦٦	١٧,٩	١٢,٢	١٥,٢	١٤,٩	٣٠,١
١٩٦٧	...	...	١٥,٦	١٥,٣	٣٠,٩
١٩٦٨	...	...	١٦,٠	١٥,٧	٣١,٧
**١٩٦٩	...	...	١٦,٢	١٥,٩	٣٢,١
**١٩٧٠	...	...	١٦,٦	١٦,٣	٣٢,٩
١٩٧١	...	...	١٧,٢	١٦,٩	٣٤,١

* التوزيع حتى ١٩٦٦ من واقع التعدادات الرسمية اما بعدذلك فهى تقديرات حسبت على أساس ٢ر٤٪ وهو معدل النمو السنوى بين تعدادى السكان عام ١٩٦٠ وعام ١٩٦٦ ، وفى السنوات بعد ١٩٧٠ على أساس معدل جديد للنمو السكانى قدره ٢ر٢٤٪ وباخذ المعدل الاخير فى الاعتبار التناقص الشاهد فى معدل المواليد فى السنوات الاخيرة وقد حسب المعدلان بمعرفة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

** لا تشتمل على سكان الحدود .

(١١) وسائل الدفع والعوامل المؤثرة عليها

(بالمليون جنيه)

فى آخر يونيو	١٩٦١	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١
وسائل الدفع :							
أ) صافى العملة المتداوله خارج البنوك	٢٠٧,٨	٤٣٧,٥	٤٣٢,٦	٤١٦,٥	٤٣٦,٠	٤٧٤,٩	٥٠٥,٩
١) صافى النقد المتداول	١٩٤,٨	٤٢٣,٧	٤٢٠,٠	٤٠٤,٢	٤٢٣,٠	٤٦٢,٧	٤٩٤,٧
٢) العملة المساعدة *	١٣,٠	١٣,٨	١٢,٦	١٢,٣	١٣,٠	١٢,٢	١١,٢
ب) الودائع الجارية الخاصة	١٩٩,٧	٢٣٠,١	٢٣٦,٦	٢٣٣,٣	٢٥١,٨	٢٨٦,٦	٢٦٩,٥
المجموع	٤٠٧,٥	٦٦٧,٦	٦٦٩,٢	٦٤٩,٨	٦٨٧,٨	٧٦١,٥	٧٧٥,٤
العوامل المؤثرة على وسائل الدفع:							
١ ـ الخصوم							
أ) شبه النقود	١٣٠,٦	٢٥٨,٩	٢٧٥,٢	٢٨٦,٥	٣٢٠,٥	٣٤٧,٩	٣٣٢,٢
١) الودائع لاجل والتوفير لدى البنوك	٨٩,٠	١٨٢,٣	٢٠٢,٠	٢١٨,٧	٢٥٠,٦	٢٧٤,٠	٢٥٢,٥
٢) ودائع صندوق توفير البريد	٤١,٦	٧٦,٦	٧٣,٢	٦٧,٨	٦٩,٩	٧٣,٩	٧٩,٧
ب) الودائع الحكومية	٩٠,٤	١١١,١	٩٦,٧	١٠٧,٨	١١٢,٨	١٢٢,٠	١٣٧,٥
جـ) ودائع أخرى	١٢٢,٨	٢٠١,٦	٢٠١,١	٢١٨,٢	٢١٨,٦	٢٠٨,٦	٢٣٠,٦
١) حسابات المقاصة واخرى بالعملة المصرية	٥٠,٧	٣٤,٩	٣١,١	٤١,١	٣٨,٧	٣٢,٥	٤٨,٦
٢) ودائع الاموال المقابله الامريكية	٥٧,١	١٢٤,١	١٣١,٦	١٣٥,٢	١٤٤,٦	١٤٧,٢	١٤٩,١
٣) حسابات صندوق النقد الدولى	١٥,٠	٤٢,٦	٣٨,٤	٤١,٩	٣٥,٣	٢٨,٩	٣٢,٩
المجموع	٣٤٣,٨	٥٧١,٦	٥٧٣,٠	٦١٢,٥	٦٥١,٩	٦٧٨,٥	٧٠٠,٣

* ارقام اولية

(بالمليون جنيه)

	١٩٦١	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١
٢ ـ الاصــــول :							
أ) الاصول الاجنبية	١٢٧,٤	١٩,٤	– ١,٠	– ٣٨,٥	– ٤٥,٨	– ٥١,٣	– ١٣٧,٥
ب) مطلوبات من القطاع الخاص	٢١٩,٤	٢٤٠,١	٢٤٣,٧	٢٦٨,٠	٢٨٣,٣	٢٩٣,٩	٣٢٢,٦
١) القروض والسلفيات	٢٠٣,٦	٢١٤,١	٢١٦,٦	٢٣٦,٤	٢٥٣,١	٢٦٠,٦	٢٨٧,٢
٢) الاوراق المالية	١٥,٨	٢٦,٠	٢٧,١	٣١,٦	٣٠,٢	٣٣,٣	٣٥,٤
جـ) مطلوبات من البنوك المتخصصة	٨٥,٤	١٥٦,٧	١٣١,٢	١٣٦,٦	١٥١,٣	١٦١,٩	١٦٧,٩
١) استثمارات	٢٨,٠	٣٤,٥	٣٢,٠	٨,٤	١٣,٠	١٣,٠	١٣,٥
٢) تسهيلات ائتمانيه	٥٧,٤	١٢٢,٢	٩٩,٢	١٢٨,٢	١٣٨,٣	١٤٨,٩	١٥٤,٤
د) مطلوبات من الحكومه	٣٧٨,٤	٨٨٠,٩	٩٤٨,١	٩٩٠,٨	١٠٤١,٨	١١٤٦,٩	١٢٤٨,٧
١) استثمارات وتسهيلات ائتمانية	٣٢٣,٣	٧٨٨,٨	٨٥٩,٤	٩٠٧,٥	٩٥٦,٤	١٠٥٧,٥	١١٥٣,٥
٢) الاموال المقابلة للعملة المساعدة	١٣,٥	١٥,٥	١٥,٥	١٥,٥	١٥,٥	١٥,٥	١٥,٥
٣) ودائع صندوق توفير البريد	٤١,٦	٧٦,٦	٧٣,٢	٦٧,٨	٦٩,٩	٧٣,٩	٧٩,٧
المجموع	٨١٠,٦	١٢٩٧,١	١٣٢٢,٠	١٣٥٦,٩	١٤٣٠,٦	١٥٥١,٤	١٦٠١,٧
٣ ـ بنود الموازنة							
أ) رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	– ٤٩,٥	– ٨٠,٧	– ٨٥,٧	– ٩٥,١	– ٩٦,٥	– ١٠٢,٤	– ١٠٧,٠
ب) صافى البنود الاخرى	– ٩,٨	+ ٢٢,٨	+ ٥,٩	+ ٠,٥	+ ٥,٦	– ٩,٠	– ١٩,٠
المجموع	– ٥٩,٣	– ٥٧,٩	– ٧٩,٨	– ٩٤,٦	– ٩٠,٩	– ١١١,٤	– ١٢٦,٠
مجموع العوامل المؤثرة	٤٠٧,٥	٦٦٧,٦	٦٦٩,٢	٦٤٩,٨	٦٨٧,٨	٧٦١,٥	٧٧٥,٤

في آخر يونيو	١٩٦١	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١
١٢ ـ البنكنوت المصدر (مليون جنيه)	٢١٣	٤٤٧	٤٤١	٤٣٧	٤٤٧	٤٩٠	٥٢٥
١٣ ـ الاسعار (٥٩/١٩٦٠ = ١٠٠)							
أ ـ الارقام القياسيه لاسعار الجملة :							
الرقم العام لجميع المواد	١٠٠,٥	١١٧,٣	١٢٦,٠	١٣٠,٧	١٢٥,٣	١٣٠,٥	١٣٣,٩
المواد الغذائية	١٠٢,٨	١٣١,٨	١٥٠,١	١٥٨,٢	١٤١,٥	١٤٦,٦	١٥٥,٧
المواد والمنتجات الصناعية	٩٨,٠	١٠٤,٠	١٠٥,٣	١٠٧,٤	١١٠,٦	١١٥,٨	١١٤,٧
ب ـ الارقام القياسية لنفقة المعيشة :							
الرقم العام	١٠٠,٣	١٢٣,١	١٢٨,٩	١٢٧,٧	١٢٧,٥	١٣٣,٣	١٣٧,٣
المواد الغذائية	٩٨,٤	١٤٥,٧	١٥٢,٧	١٤٧,٧	١٤٧,٧	١٥٧,٨	١٦٥,٢
جـ ـ الارقام القياسيةلاسعارالمستهلكين × : (٦٦/١٩٦٧ = ١٠٠)							
الرقم العام	—	—	—	١٠٢,٠	١٠٦,١	١٠٩,٢	١١٣,٦
الطعام والشراب	—	—	—	٩٩,١	١٠٣,٦	١٠٩,١	١١٧,٠

× أرقام الحضر فقط .

١٤ ــ عمليات غــرف المقاصــة والقيود المدينة فى حسابات العملاء

السنة	عدد الشيكات (بالالاف)				قيمة الشيكات (بالمليون جنيه)				قيمة الشيك الواحد فى المتوسط بالجنيه	القيود المدينه فى حسابات العملاء (بالمليون جنيه)
	القاهرة	الاسكندريه	بورسعيد	المجموع	القاهرة	الاسكندرية	بورسعيد	المجموع		
١٩٦١	١٠٨٩	٣٦٥	١	١٤٧٥	٨١٨,٥	٤١٤,٠	٢٤,٦	١٢٥٧,١	٨٥٢	...
١٩٦٥	١١٦٨	٢٦٨	٥٨	١٤٩٤	١٥٨٢,٣	٤٢١,٤	١١٩,٤	٢١٢٣,١	١٤٢١	٤٠٩,١
١٩٦٦	١١٨٤	٢٩٢	٥٤	١٥٣٠	١٦٦٢,٣	٤٥٧,٤	١٣٢,٥	٢٢٥٢,٢	١٤٧٢	٣٨٦,٣
١٩٦٧	١٢٨٥	٢٨٨	٤٤	١٦١٧	١٦٩٦,٩	٤٦٤,٢	٧٥,٦	٢٢٣٦,٧	١٣٨٣	٥٠١,٢
١٩٦٨	١٤٢٨	٢٨٨	٣٠	١٧٤٦	١٨٨٢,٢	٥٥٠,٤	١٢,٧	٢٤٤٥,٣	١٤٠١	٤١٩,٠
١٩٦٩	١٥٦٢	٣١٨	٢٨	١٩٠٨	٢٣٣٨,٧	٥٥٥,٥	٨,١	٢٩٠٢,٣	١٥٢١	٥٤٦,٦
١٩٧٠	١٨٦٠	٣٤٧	١٦	٢٢٢٣	٢٥٩٧,٥	٦١٢,٤	١,٧	٣٢١١,٦	١٤٤٥	٥٨٣,٠
١٩٧١	١٩٤١	٣٥١	١٢	٢٣٠٤	٣٤٥٦,٦	٦٠٤,٦	١,٣	٤٠٦٢,٥	١٧٦٣	٦٠٦,٥
١٩٧٢	١٩٤١	٣٥٩	١٢	٢٣١٢	٣٢٩٠,٩	٧٤٠,٨	١,٣	٤٠٣٣,٠	١٧٤٤	٧٦٠,٧

١٥ ــ الميزانية الاجمالية لجميع البنوك التجــارية * ونســبتا الاحتياطى والسيولة (بالمليون جنيه)

فى آخر يونيو	١٩٦١	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١
الاصــول							
نقدية وارصدة لدى البنوك ×	١٣١,٠	٣٢٠,٥	٢٨٣,٤	٢٨٥,٧	٣٨٧,٩	٤٦٦,٣	٣٧١,٦
أوراق ماليه واستثمارات	١٤٨,٩	١٧٦,٠	١٦١,٦	١٨٤,٤	١٧٩,٦	١٥٠,٢	١١٥,١
أوراق تجارية مخصومه	٢٩,٠	٤,٤	١,٥	٢,١	٢,٠	٤,٣	١,٧
قروض وسلفيات	١٨٧,٥	٤٤٢,٩	٥٢٠,١	٥٧٧,٧	٦٢٧,٢	٧١٩,٠	٨٣٢,٢
أصول أخرى	٢٧,٤	٥٠,٧	٥٠,١	٥٦,١	٦٠,٤	٧٠,٧	٨٨,٧
الخصــوم							
راس المال المدفوع	١٧,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٤
الاحتياطيات	١٣,٢	١٦,٧	١٧,٩	١٨,٩	٢٠,٢	٢١,٧	٢٣,٤
المخصصات	١٩,٥	٤٥,٥	٤٩,١	٥٧,٥	٦٠,٦	٦٥,٠	٥٦,١
المستحق للبنوك	٣٥,٢	٩١,٤	٧٨,٣	٦٣,٧	٦٣,٩	٦٦,٩	٦٧,٦
مبالغ مقترضة من البنك المركزى	٩,٤	١٨٧,٦	٢٢٤,٥	٢٧٢,٠	٣٣٣,٠	٣٧٨,٠	٣٦١,٠
الودائع والالتزامات قبل العملاء نظير							
اعتمادات مفتوحه	٤٠٢,٦	٥٩٦,٨	٥٩٦,٦	٦٣٧,٩	٧١٨,٩	٨٠٥,٤	٨٠٨,٦
خصوم أخرى	٢٧,٢	٤٧,١	٤٠,٩	٤٦,٦	٥١,١	٦٤,١	٨٣,٢
مجموع الميزانيه	٥٢٤,٥	٩٩٤,٥	١٠١٦,٧	١١٠٦,٠	١٢٥٧,١	١٤١٠,٥	١٤٠٩,٣
حسابات نظامية	١٧٨,٨	٤٢٦,٣	٤١٧,٤	٤٢٠,٦	٤٨٦,٠	٦٦٧,٣	٧٢١,٩
نسبة الاحتياطى ٪	١٥,٧	٢٢,٣	٢٤,٧	٢٦,٤	٢٥,٠	٣٥,٧	٣٩,٠
نسبه السيولة ٪	٥٨,١	٦٠,٠	٥٥,٣	٥٣,٤	٦١,٩	٦٢,٠	٤٨,٢

* تشمل ارقام البنك الاهلى المصرى اعتبارا من شهر يناير ١٩٦١ .

× تشمل ــ اعتبارا من شهر يناير ١٩٦١ ــ النقدية التى يحتفظ بها البنك الاهلى المصرى لحساب البنك المركزى المصرى لاغراض التمويل .

رؤساء مجلس الادارة والمحافظون

		تاريخ التعيين	تاريخ الانتهاء
السيد/علي الشمسي	رئيس مجلس ادارة	١٩٤٠	١٩٥٥
سير/فردريك ليث روث	محافظ	١٩٤٦	١٩٥١
السيد الدكتور/أحمد زكي سعد	»	١٩٥١	١٩٥٢
	رئيس مجلس ادارة	١٩٥٥	١٩٥٥
السيد/محمد أمين فكري	محافظ	١٩٥٢	١٩٥٥
السيد/عبد الجليل العمري	رئيس المجلس والمحافظ	١٩٥٧	١٩٥٩
السيد الدكتور/ عبد الحكيم الرفاعي	رئيس المجلس والمحافظ	١٩٦٠	
السيد/محمد محمود ابو شادي	رئيس مجلس ادارة	١٩٦١	
	»	١٩٦٧	١٩٧٠
السيد الدكتور/نور الدين طراف	رئيس مجلس ادارة	١٩٦٢	١٩٦٢
السيد الدكتور/ ثروت محمود فهمي عكاشة	رئيس مجلس ادارة	١٩٦٢	١٩٦٦
السيد الدكتور/حامد عبد اللطيف السايح	رئيس مجلس ادارة	١٩٧١	

أعضاء مجلس الادارة

		تاريخ التعيين	تاريخ الانتهاء
ميجور جنرال جون دافيدسون	عضو	١٩٢٥	١٩٤٩
مستر اتو نيمير	»	١٩٢٩	١٩٥١
السيد/صادق وهبة	»	١٩٢٩	١٩٥١
السيد/صادق حنين	»	١٩٣٦	١٩٥٥
السيد/شريف صبري	»	١٩٣٨	١٩٥٥
مستر ادوارد كوك	»	١٩٣٩	١٩٥٥
مستر ج.أ. كراوفورد	»	١٩٣٩	١٩٥٣
مستر أ.س. هن	»	١٩٣٩	١٩٤٩
السيد/محمد أحمد فرغلي	»	١٩٣٩	١٩٥٨
السيد/طاهر اللوزي	»	١٩٣٩	١٩٥٥
السيد/حسين سري	»	١٩٤٢	١٩٤٩
السيد الدكتور/ حسن صادق	»	١٩٤٤	١٩٥٠
مستر سيسل كامبل	»	١٩٤٥	١٩٥٥
مستر مارسيل فنسيفو	»	١٩٥٠	١٩٥٥
السيد الدكتور/حسن كامل الشيشيني	»	١٩٥١	١٩٥٢
السيد/سامي راغب	»	١٩٥١	١٩٥٢
السيد/علام محمد	»	١٩٥٢	١٩٥٥
السيد/عبد الرحمن حماده	»	١٩٥٣	١٩٥٦
السيد/عبد الجليل العمري	»	١٩٥٤	١٩٥٥
السيد/سيد مرعي	»	١٩٥٤	١٩٥٥

		تاريخ التعيين	تاريخ الانتهاء
السيد الدكتور/ حلمى بهجت بدوى	عضـو	١٩٥٥	١٩٥٧
السيد/محمد أمين زكى	»	١٩٥٦	١٩٦٠
السيد/عبد القادر نجا الابيارى	»	١٩٥٦	١٩٥٩
السيد/ احمد منصور	»	١٩٥٦	١٩٦٠
السيد الدكتور/محمد مصطفى القللى	»	١٩٥٦	١٩٦٠
السيد الدكتور/ عبد الحكيم الرفاعى	»	١٩٥٧	١٩٥٩
السيد/سعد الدين طه	»	١٩٥٨	١٩٦٠
السيد/موسى عرفه	»	١٩٥٨	
	»	١٩٦٣	١٩٦٧
السيد/فتحى رضوان	»	١٩٥٩	١٩٦٠
السيد الدكتور/محمود بدوى الشيتى	»	١٩٦٠	١٩٦٠
السيد/حلمى بطرس بولس	»	١٩٦١	١٩٦٢
السيد الدكتور/ محمد عزت سلامة	»	١٩٦١	١٩٦٢
السيد الدكتور/حامد سليم سليمان	»	١٩٦١	١٩٦٢
السيد الدكتور/احمد ابو اسماعيل	»	١٩٦١	١٩٦٢
السيد/محمد حسن الابيارى	»	١٩٦١	١٩٦٢
السيد الدكتور/نور الدين طراف	عضو منتدب	١٩٦٢	١٩٦٢
السيد/محمد محمود ابو شادى	عضو منتدب	١٩٦٢	١٩٦٦
السيد/موريس ملوكة جرجس	نائب المدير العم وعضو	١٩٦٢	١٩٦٧
السيد/مصطفى محمد السقاف	مدير فرع الاسكندرية وعضو	١٩٦٢	١٩٦٨
السيد/عبد المجيد منصور عامر	عضـو	١٩٦٢	١٩٦٦

		تاريخ التعيين	تاريخ الانتهاء
السيد الدكتور/ثروت محمود فهمى عكاشة	عضو منتدب	١٩٦٢	١٩٦٦
السيد/مصطفى الهلباوى	»	١٩٦٦	١٩٦٧
السيد/محمد صالح أمين شلبى	عضو منتدب	١٩٦٧	١٩٦٨
السيد/حكمت سيد احمد رزق	وكيل المدير العام لمنطقة القاهرة وعضـو	١٩٦٧	
	عضو منتدب	١٩٦٩	
	مدير عام	١٩٧١	١٩٧١
السيد الدكتور/ شريف لطفى محمد	مدير ادارة البحوث والاحصاء وعضـو	١٩٦٧	١٩٧٠
السيد/مصطفى فريد خليفه	عضو متفرغ	١٩٦٧	١٩٧١
السيد/ محمود بهير انسى	مدير عام وعضو	١٩٦٩	١٩٧٠
السيد/الحسن ابراهيم البهتيمى	مدير عام وعضو	١٩٧١	١٩٧٣
السيد/محمد فخرى دواد العاصى	مدير عام وعضو	١٩٧١	
السيد/على جمال الدين طايل دبوس	مدير عام وعضو	١٩٧١	
السيد/ محمود فهمى رزق	مدير عام وعضو	١٩٧٢	

المحتـويات

مع تحيات

البنك الاهلى المصرى

الادارة العامة للبحوث والاحصاء ـ الادارة العامة للشئون العامة

===

رقم الايداع بدار الكتب ٢٥٥٨ / ١٩٧٤



وكالة القـاهرة للاعلان
مطابع الاخبار